

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministre de L'enseignement Supérieure de la Recherche Scientifique

Université Mohamed Khidher- Biskra  
Faculté des Sciences Economique  
Commerciales et des Sciences de Gestion  
Département des Sciences Economiques  
Réf : ..... /D.E.S/2015



جامعة محمد خيضر - بسكرة  
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية  
المرجع : ...../ق.ع.إ. 2015/

## الموضوع :

# دور البنوك التجارية في تمويل التجارة البينية في الدول العربية دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : مالية و اقتصاد دولي

اشراف الاستاذة(ة) :

• صيفي وليد

اعداد الطالبة :

• ترعي خنساء

السنة الجامعية : 2015/2014

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" لا يكلف الله نفسا الا وسعها لها ما كسبت و عليها ما اكتسبت ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطانا ربنا و لا تحمل علينا اصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا و لا تحملنا ما لا طاقة لنا به و اعف عننا و ارحمنا انت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين "

## صدق الله العظيم

سورة البقرة

الآية : 285-286

## الاهداء

اهدي هذا البحث المتواضع الى من قال فيهما اعز من قائل :

" و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "

الى والدي الكريمين :

امي الغالية : و التي تحثني دائما على طلب العلم و تساعدني في كل مراحل الحياة

ابي العزيز : الذي يتمنى لي دائما المراتب العليا .

اطال الله في عمرهما و امدهما بدوام الصحة و العافية انشاء الله .

الى سدي في الحياة اخوتي الاعزاء : ياسر ، وامي

و اهداء الياسمين الى قرة عيني شقيقتي الكبرى و الوحيدة : رقية .

الى كل افراد عائلتي صغيرا و كبيرا .

الى الصديق العزيز الذي ساعدني في عملي هذا كامل الشكر له : امين

الى كل من تربطني بهم علاقة صداقة .

## كلمة شكر

الحمد و الشكر اولا و قبل كل شيء ، لله عز و جل على فضل نعمته و جزيل عطائه .

ومن ثم اتقدم بجزيل الشكر للأستاذ الفاضل : " وليد صيفي " و الذي لم

يدخر جهدا في سبيل مساعدتي على انجاز و اتمام هذا البحث ، و على كل

التوجيهات القيمة التي لم يبخل علي بها .

الى كل الموظفين و الاطارات ببنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة بسكرة

على كل الدعم و المساندة التي تلقيتها منهم .

و خصوصا :

السيد : باي محمد ، السيد : باي كمال ، السيدة ، جيهان

و الى كل من ساعدني من قريب او من بعيد على انجاز هذا البحث و لو بكلمة طيبة .

فجزاهم الله عنى خير الجزاء .

و الحمد لله من قبل و من بعد

المُلخَص

## ملخص :

تتطلب عمليات التبادل التجاري الدولي تقنيات معينة لتسوية الالتزامات و العمليات المالية الناشئة فيما بين اطرافها ، تختلف عن تلك التقنيات المستعملة في عمليات التبادل التجاري المحلي ، و ذلك لان عمليات التبادل التجاري الدولي تتأبها هدة مشاكل و مخاطر مما قد يؤثر على السير الحسن لهذا النوع من المبادلات التجارية .

نتج عن النمو المتسارع لوسائل الدفع الحديثة و تكنولوجيا المعلومات و الاتصال اثار كبيرة على المصارف و هذا من ناحية اشكال هذه المصارف و ادائها ، لذا اصبح من الضروري على الدول العربية تطوير الاساليب المصرفية التقليدية و الاستفادة من هذه الوسائل الالكترونية و ذلك من خلال تعديل طرق استخدام الوسائل التقليدية .

و من خلال هذا البحث سنحاول التطرق الى تنامي دور التجارة البينية في الدول العربية في ضوء سياسات تحرير الأسواق والانفتاح التجاري الدولي، حيث أدركت الدول العربية أهمية هذا الدور المتزايد للتجارة الخارجية، فانخرطت في العديد من الاتفاقيات التجارية من أجل دعم التجارة الخارجية بشكل عام، والتجارة البينية بشكل خاص، و ابراز الدور الذي تلعبه التجارة العربية البينية في اقتصاديات الدول العربية كمورد رئيسي للدخل، وكمصدر لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي تقوية العلاقات العربية.

كما سنتطرق الى دور البنوك التجارية في تمويل هذه الاقتصاديات باعتبارها اهم و اكثر المؤسسات المتدخلة في هذه العملية حيث تعتبر حلقة الوصل بين الدول في مختلف العمليات التجارية عن طريق التقنيات التي تستعملها و هذا ما سنحاول دراسته ميدانيا على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية ( BADR ) .

## الكلمات المفتاحية :

التجارة العربية البينية ، البنوك التجارية ، ادوات او وسائل التمويل.

## Résumé:

commerce international de certaine technique pour le règlement des obligations financières découlant de ses parties différentes de celle des techniques utilisées dans le commerce raison du commerce international rencontre plusieurs problèmes et risques qui peuvent affecter la bonne marche pour ce type de commerce . A entraîné la croissance rapide des moyens de la technologie de paiement moderne et de l'information et de la communication des effets significatifs sur les banques et de formes de main de ces banques et leur performance, il est donc devenu nécessaire pour les pays arabes de développer des méthodes bancaires traditionnelles et de profiter de ce moyen électronique et par des moyens rectificatifs destinés à utiliser les moyens traditionnels. Grâce à cette recherche, nous allons essayer d'aborder le rôle croissant du commerce intra-régional dans les pays arabes, à la lumière des politiques de libéralisation du marché, le commerce et l'ouverture internationale, où les pays arabes réalisent l'importance de ce rôle croissant du commerce extérieur, Vankrtt dans de nombreux accords commerciaux afin d'appui au commerce extérieur en général, et le commerce Intra-en particulier, et de souligner le rôle joué par le commerce inter-arabe dans les économies des pays arabes comme un fournisseur majeur de revenus, et comme une source de financement pour le développement économique et social, et le renforcement des relations arabes.

Comme nous nous pencherons sur le rôle des banques commerciales dans le financement de ces économies comme la plus importante et la plupart des institutions intervenant dans ce processus, où est le lien entre les pays dans diverses activités commerciales à travers les techniques utilisées par et ceci est ce que nous allons essayer d'étudier le terrain au niveau de la Banque de l'agriculture et du développement rural (BADR) .

## Mots clés:

.Le commerce inter-arabe, les banques commerciales, des outils ou des moyens de financement

# المقدمة العامة



# الفصل الأول

## التجارة العربية البينية

الفصل الثاني

عموميات حول

البنوك التجارية

# الفصل الثالث

دراسة حالة بنك

الفلاحة و التنمية

الريفية وكالة بسكرة

الخاتمة

# قائمة المراجع

الملاحق

# الفهرس

الصفحة	العنوان
/	الاهداء
/	كلمة شكر
/	الملخص
/	ملخص البحث باللغة العربية
/	ملخص البحث باللغة الفرنسية
ا-ب-ج-د-هـ-و	المقدمة العامة
1	الفصل الاول : التجارة العربية البينية
2	تمهيد
3	المبحث الاول : الاطار العام للتجارة العربية البينية
3	المطلب 1 : نظرة عن الاقتصاديات العربية
7	المطلب 2 : خصائص الاقتصاد العربي
10	المطلب 3 : التجارة الخارجية الاجمالية للدول العربية
15	المبحث الثاني : اهم الاتجاهات الاقتصادية العربية
15	المطلب 1 : وضع القطاعات الاقتصادية للدول العربية
20	المطلب 2 : تطور الاتفاقيات الاقتصادية العربية
24	المطلب 3 : درجة التزام الدول العربية بالانضمام الى منطقة التجارة العربية
26	المبحث الثالث : واقع التجارة العربية و الية تنميتها
26	المطلب 1 : الدوافع و الاسباب لتطوير التجارة العربية البينية
29	المطلب 2 : الية تنمية التجارة العربية البينية و العوامل المساعدة
33	المطلب 3 : معوقات و مشاكل حركة التجارة العربية البينية و سبل تنميتها
38	خلاصة الفصل
39	الفصل الثاني : عموميات حول البنوك التجارية
40	تمهيد
41	المبحث الاول : ماهية البنوك
41	المطلب 1 : مفهوم البنوك، نشأتها وتطورها
43	المطلب 2 : أنواع البنوك
45	المطلب 3 : وظائف البنوك التجارية
47	المبحث الثاني : ماهية الخدمات المصرفية
47	المطلب 1 : نشأة وتطور الخدمات المصرفية



49	المطلب 2 : خصائص الخدمات المصرفية
51	المطلب 3 : أنواع الخدمات المصرفية
53	المبحث الثالث : التقنيات البنكية المستعملة في التجارة البنينة
53	المطلب 1 : التمويل قصير الأجل للتجارة البنينة
64	المطلب 2 : التمويل متوسط و طويل الأجل للتجارة البنينة
67	المطلب 3 : مخاطر و ضمانات تمويل التجارة البنينة
70	خلاصة الفصل
71	الفصل الثالث : دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة بسكرة
72	تمهيد
73	المبحث الاول : تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية
73	المطلب 1 : نشأة و تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية
74	المطلب 2 : تطور و مكانة بنك الفلاحة و التنمية الريفية
77	المطلب 3 : اهداف و مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية
78	المطلب 4 : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية
82	المبحث الثاني : كيفية عملية تمويل التجارة البنينة بالوكالة محل الدراسة
82	المطلب 1 : التبادل الحر
83	المطلب 2 : التحصيل المستندي
85	المطلب 3 : الاعتماد المستندي
87	المطلب 4 : طرق التمويل قصيرة الأجل
89	المطلب 5 : أدوات التمويل المتوسطة و الطويلة الأجل للتجارة البنينة
90	خلاصة الفصل
91	الخاتمة
96	قائمة المراجع
102	الملاحق
112	فهرس المحتويات
115	فهرس الاشكال
116	فهرس الجداول

فهرس الاشكال :

الصفحة	العنوان	الرقم
55	انواع الاعتمادات المستندية	01
81	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	02
85	مخطط سير تقنية الاعتماد المستندي في بنك BADR وكالة بسكرة	03

فهرس الجداول :

الصفحة	العنوان	الرقم
08	ترتيب الدول العربية حسب الناتج الداخلي الخام سنة 2001	01
09	نقاط القوى و الضعف للعالم العربي	02
11	التجارة الخارجية العربية الاجمالية خلال الفترة 2000-2010	03
16	مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في الفترة 2010- 1998	04
18	الناتج الزراعي بالأسعار الجارية في الدول العربية	05
78	ترتيب فروع البنك و الوكالات الرئيسية التابعة له وفقا لحجم الموارد في 2003/06/30	06

أدت العديد من الأحداث المتلاحقة التي عرفها العالم إلى ظهور عدة تكتلات إقليمية كبرى في الصناعة والمال والتجارة، نتجت عنها قوة اقتصادية منحت للدول المتكتلة قدرة تنافسية وتفاوضية جعلتها تفرض شروطها في شتى المجالات .

أمام هذه الظروف أصبحت الدول العربية تواجه موقفا خطيرا يحتم عليها تبني موقفا جماعيا منسقا وأنماط مشتركة من التعاون دفاعا عن مصالحها في مواجهة الأوضاع الراهنة ، حيث أن تعامل الدول العربية بشكل منفرد من شأنه أن يؤدي إلى المزيد من الانقسامات و الخسائر التي تكبدتها تلك الدول فالموقع الجغرافي الذي تحتله الدول العربية ووحدة الدين واللغة وتشابه الثقافات وتوفر الثروات الاقتصادية وتكاملها يجعلها تحتوي كيانا طبيعيا لتحقيق التكامل العربي ، على الصعيد الرسمي لا ننكر جهود الدول العربية في محاولة إقامة بنية تشريعي ومؤسسي للعمل الاقتصادي المشترك الذي لا يمكن الاستهانة به، ذلك أن الجهود الرسمية في التكامل الاقتصادي سبقت زمنيا جهود التقارب الاقتصادي بين الدول الأوروبية التي أطلقتها اتفاقية روما ، فاحتلال موقع استراتيجي بين التكتلات الإقليمية كان ولا يزال من بين اهتمامات الدول العربية ، حيث إن مواجهة هذه التكتلات أو على الأقل التأقلم معها يخضع إلى ترتيب محكم وتنظيم مدروس لاسيما في الجانب الاقتصادي الذي يعتبر حجر الزاوية في عملية التكامل من ثمة التكتل ، وقد أقامت الدول العربية منذ وثيقة تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945 عددا من البنى التشريعية والمؤسسية التي تهدف إلى تطوير العمل العربي المشترك بشكل عام والتجارة العربية بشكل خاص، إذ تعتبر تنمية التجارة العربية البينية من الأهداف الأساسية التي سعت إلى تحقيقها برامج وخطط التعاون الاقتصادي العربي المشترك ، ولقد اتخذت الدول العربية عددا من المبادرات العملية لتحرير التجارة العربية البينية أهمها إبرام الاتفاقيات الثنائية والجماعية ، وكانت أول اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت وقعت في إطار الجامعة العربية عام 1953 ، ثم جاء قرار السوق العربية المشتركة الذي صدر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام 1964 ، ثم اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981 ، والتي ترجمت أسس استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي اقترتها قمة عمان عام 1980 ، لكن وجود هذه الاتفاقيات العربية للتجارة لا تكفي في حد ذاتها بين البلدان العربية، وذلك لوجود عوامل أخرى عديدة تتحكم في التجارة العربية البينية .

منها وسائل التمويل التي تسهل هذه المبادلات التجارية و التي تقوم بها مؤسسات متخصصة تتمثل في البنوك و التي تعتبر ذات أهمية بالغة لأي اقتصاد كان ، فهي من الركائز الأساسية للاقتصاد الحديث ، و كذلك

العصب المحرك و هذه الأهمية لم تكتسبها من فراغ و إنما من خلال النشاطات و الأدوار التي تقوم بها ، حيث تسمح لهذا الاقتصاد و على اختلاف أنظمتها و أنماطه بالتطور و الرقي .

و يستمد هذا الموضوع أهميته من كونه يدرس واقعا اقتصاديا يمارس يوميا ، أي لارتباطه الوثيق بالحياة العملية مما يجعله محل اهتمام العام و الخاص حيث أن البنية الاقتصادية القوية لأي دولة كانت تعتبر المعيار الأولي و الأساسي لقياس مدى التقدم و النمو ولا يتحقق ذلك إلا بتفعيل دور المؤسسة ، الذي لا يمكن أن يكون دون تزويدها بالمواد المالية الأساسية و التي يوفرها البنك باعتباره مسير للتمويل الدولي .

ضمن هذا الاطار العلمي المتداخل تبرز ملامح اشكالية البحث و التي يمكن صياغتها على النحو التالي :

#### اولا : الاشكالية العامة :

كيف تقوم البنوك التجارية بتمويل التجارة العربية البينية ؟

للإلمام بالجوانب المتعددة لهذا السؤال وتبسيط مواطن الغموض فيه تم تقسيمه لأسئلة فرعية سنحاول الإجابة عليها من خلال هذا البحث وهي:

- ما هي مكانة التجارة العربية البينية ؟
- ما هي البنوك التجارية ؟
- فيما تتمثل وسائل التمويل التي يمول بها بنك الفلاحة و التنمية الريفية التجارة البينية ؟

#### ثانيا : فرضيات الدراسة :

للإجابة على الاشكالية المطروحة و الاسئلة الفرعية قمنا بوضع بعض الفرضيات و هي :

- المنطقة العربية تعد أقل مناطق العالم جذبا للاستثمارات و بالتالي تكون التجارة فيها منخفضة .
- تعتبر البنوك التجارية المصدر الوحيد لتمويل التجارة البينية .
- تعتبر عملية تحويل الفاتورة من وسائل التمويل المعتمدة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

### ثالثا : مبررات اختيار الموضوع

اختيارنا لمعالجة هذا الموضوع نابع من المبررات والأسباب التالية:

- 1- شعورنا بأهمية الموضوع، خاصة مع التحولات الاقتصادية التي يعرفها العالم، لا سيما فيما يتعلق بظهور التكتلات الاقتصادية وما لها من آثار على اقتصاديات الدول العربية.
- 2- التنبيه لدور البنوك التجارية في تمويل التجارة البينية رغم الصعوبات التي تواجهها .
- 3- حب الاطلاع على هذا الموضوع و تنمية القدرات المعرفية في هذا المجال .
- 4- نوع التخصص الاقتصادي الذي ادرس فيه له علاقة وطيدة مع هذا الموضوع .
- 5- محاولة التعرف على كيفية تطبيق هذه العملية في بنك من البنوك الجزائرية .

### رابعا: أهمية الدراسة

تعتبر التجارة بمفهومها الاقتصادي من العوامل الهامة في تحقيق النمو الاقتصادي، فهي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي وزيادة قدرات الاقتصاد ، وما إلى ذلك من انعكاسات واضحة في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة ، ومن هنا تأتي أهمية البنوك التجارية ، و الدور الذي تلعبه حيث تساهم في تمويل مختلف العمليات التجارية التي من دورها زيادة و رفع الاقتصاد العربي ، كما تعمل على تقوية العلاقات بين الأقطار العربية لارتباطها بتلبية حاجات أساسية في الدول العربية.

### خامسا: أهداف الدراسة

يمكن بلورة أهداف الدراسة في النقاط التالية:

#### -الاهداف النظرية :

- \* محاولة الالمام بمختلف الجوانب الخاصة بالموضوع .
- \* التعرف على جوهر التجارة العربية البينية .
- \* تبسيط كل المفاهيم المتعلقة بالبنوك التجارية .

## -الاهداف التطبيقية :

- \* محاولة الوقوف على التجارة العربية البينية ، ومعرفة مدى مساهمتها في دفع عجلة الاقتصاد العربي .
- \* تبيان مدى مساهمة البنوك التجارية في تمويل التجارة البينية .

## سادسا: منهج الدراسة :

بالنظر للموضوع محل الدراسة ومن اجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة سيتم الاعتماد على المناهج التالية:

المنهج الوصفي الذي يعني بوصف وتفسير الإحداث والظواهر، للوصول إلى الأسباب الحقيقية والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها ، وسيستخدم بكثافة في كل أجزاء البحث حيث نجده في الدراسات النظرية الخاصة بالتجارة العربية البينية و كذلك في الحديث عن البنوك التجارية و وسائل التمويل التي تستخدمها .

المنهج التاريخي وهو المنهج الذي يهدف إلى إعادة بناء الوقائع الماضية بوضعها في سياق معين من خلال إعادة ترتيب الوقائع و تفسيرها بهدف فهم الواقع على ضوء خبرات الماضي و يتجلى ذلك في عرض بعض الوقائع البارزة والمهمة المتعلقة بموضوع الدراسة في اغلب أقسام البحث و نجد ذلك في التكلم عن الاتفاقيات التجارية العربية و كذلك في نشأة البنوك التجارية.

المنهج التحليلي للدراسة والتحليل للعلاقات القائمة للاقتصاديات محل الدراسة ويظهر هذا بوضوح في الفصل الثاني والثالث.

## سابعا : صعوبات الدراسة :

من الصعوبات و العراقيل التي واجهتها في هذه الدراسة هو قلة المراجع المتخصصة في هذا الميدان في الجانب النظري و هذا في كل من التجارة العربية البينية و البنوك التجارية و وسائل التمويل المتعلقة بها ، و ان كان هناك بعض المراجع باللغة العربية و لكنها غير تقنية هذا من جهة ، و من جهة اخرى فيما يخص الجانب التطبيقي فقد واجهتني عدة صعوبات من بينها نقص الكتب في هذا الميدان و تطبيقاته ، دون ان ننسى ضيق الوقت و صعوبة الترجمة و خاصة لبعض المستندات المتعامل بها في البنك ، هذا

كله بالإضافة الى الممارسات و الاجراءات الادارية التي تعطل من فعالية البحث العلمي في الجزائر و الذي يتعامل معه كأى عمل عادي .

#### ثامنا : وسائل جمع البيانات :

اعتمدت من خلال دراستي على مختلف الوسائل منها : كتب ، مذكرات ، ملتقيات و محاضرات ، انترنت ...الخ ، لتغذية بحثنا من معلومات متنوعة و هادفة لتحليل اشكالية البحث هذا عموما في الجانب النظري ، اما فيما يخص الجانب التطبيقي فاعتمدت فيه على المقابلة الشخصية و ذلك بطرح اسئلة مفتوحة و عامة للتعرف على البنك و اخذ نظرة عامة حوله ، ثم طرح الاسئلة المتخصصة لموضوع الدراسة هذا بالإضافة الى اعتمادنا على اسلوب الملاحظة مع القابل معه .

#### تاسعا : الدراسات السابقة :

هناك دراسات تناولت جوانب من الموضوع سنوجز بعضها في ما يلي:

-دراسة قامت بها بجاكية سها بعنوان " الاستثمارات العربية البيئية و مساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي " لنيل شهادة ماجستير في نقود و مالية جامعة الجزائر سنة 2005.توصلت فيها الى ان العملية الاستثمارية في الدول العربية تواجه العديد من المشاكل أهمها اعتمادية الواسعة على الخارج، مناخ الاستثمار غير الملائم فيما بين الدول العربية، و على رغم من وضع تشريعات وقوانين تحث و تحفز المستثمر، سواء العربي

أو الأجنبي، بالإضافة بعهود المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التي تعمل جاهدة على توفر الضمانات اللازمة فهي تبقى غير كافية، و حتى يكون لها فعالية في تحقيق الوحدة في التنظيمات الإدارية و القانونية، أم الوحدة في السياسات الاقتصادية التي ينجم عنها خاصية من خصائص التكامل الاقتصادي، فعلى الدول العربية التعاون و إصلاح مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك كالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار التي تساهم في إحياء مشروعات التكامل الاقتصادي.

- بجاوية سهام ، الاستثمارات العربية البيئية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2005 ، والتي تناولت بعض ملامح مناخ الاستثمار في



الدول العربية ، كما تطرقت إلى الاستثمار العربي بين التحدي والطموح ، وتحدثت في الأخير عن الاستثمار العربي والتكامل.

- مختاري عبد الجبار ، مذكرة ماجستير ، اثر تحرير الخدمات المالية على مصادر تمويل التجارة البينية ، تناولت الدراسة و ابرزت اهمية القطاع البنكي في تمويل التجارة البينية ، كما درست مدى تاثير هذا القطاع من جراء التزام الدول بتحرير تجارة الخدمات المالية رغم ضعف امكانياتها في هذا المجال ، كما احتوى البحث على دراسة حالة الصين الشعبية .

### عاشرا : هيكل الدراسة :

هيكليا تم تقسيم محتوى البحث إلى ثلاث فصول:

تناول الفصل الاول الإطار العام للتجارة العربية البينية من خلال ثلاثة مباحث ، تطرق المبحث الأول إلى نظرة عن الاقتصاديات العربية ،اما المبحث الثاني فتناول الاتجاهات الاقتصادية العربية من اتفاقيات مبرمة في هذا المجال و شمل ايضا وضع مختلف القطاعات الاقتصادية العربية اما المبحث الثالث فتمحور حول الية تنمية التجارة العربية البينية .

اما الفصل الثاني فدرس البنوك التجارية بصفة عامة و عن الخدمات المصرفية التي تقدمها في المبحث الثاني ، اما المبحث الثالث فتمحور حول التقنيات البنكية المستعملة في التجارة البينية.

اما الفصل الثالث فتطرق الى بطاقة قراءة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية تضمنت النشأة و التعريف و تطور و مكانة البنك ، الاهداف و المهام و الهيكل التنظيمي . ثم تضمن عمليات و انواع التمويل المستعملة بالوكالة محل الدراسة .

## مقدمة الفصل الاول

الاقتصاد العربي جزء من العالم النامي ، و مثله مثل اغلب اقتصادات الدول النامية تغطي فيه الانشطة الاولية على الانشطة الصناعية ، حيث تمثل الصناعات الاستخراجية النسبة الاكبر في الناتج المحلي الاجمالي ، و تشكل اهم صادراته ، و يعتمد على الخارج في توفير احتياجاته من السلع الاستهلاكية و الغذائية مما يجعله اكثر حساسية للتقلبات الاقتصادية العالمية . و تأتي رياح العولمة لتمثل تحديا كبيرا امام الاقتصاد العربي الذي يمتلك العديد من الموارد الكفيلة بوضعه في مصاف الدول المتقدمة ، في حالة حسن ادارتها و استخدامها .

و قد شهد الاقتصاد العربي في الاعوام الماضية مجموعة من التطورات في مجالات الانتاج و الاستثمار ، و انتهاز سياسات للتصحيح و التكيف الهيكلي في اطار الجهود الرامية لرفع معدلات النمو الاقتصادي و تحقيق الرفاهية للشعوب العربية من المحيط الى الخليج ، و ايجاد مكان ملائم للدول العربية على خريطة العولمة .

و مع تنامي دور التجارة الخارجية في جميع دول العالم في ضوء سياسات تحرير الأسواق والانفتاح التجاري الدولي، أدركت الدول العربية أهمية هذا الدور المتزايد للتجارة الخارجية، فانخرطت في العديد من الاتفاقيات التجارية من أجل دعم التجارة الخارجية بشكل عام، والتجارة البينية بشكل خاص.

من هنا سنحاول في هذا الفصل التطرق للتجارة العربية البينية من خلال المباحث التالية :

**المبحث الاول : الاطار العام للتجارة العربية البينية**

**المبحث الثاني : اهم الاتجاهات الاقتصادية العربية**

**المبحث الثالث : واقع التجارة العربية و الية تتميتها**

## المبحث الاول : الاطار العام للتجارة العربية البينية

ان الدول العربية اليوم ، هي أكثر حاجة من أي وقت مضى إلى توثيق العلاقات الاقتصادية فيما بينها ، في ظل انتشار التكتلات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم ، وكذلك في ظل الفرصة التي منحتها المنظمة العالمية للتجارة لقيام التكتلات الإقليمية ، ومن الممكن أن يصل إلى مرحلة الوحدة الاقتصادية. في الوقت الذي تعاني فيه الدول العربية من مصاعب العجز المالي الداخلي والخارجي ، وعبء خدمة الدين والبطالة المتزايدة مع تزايد النمو السكاني ، وانتشار الفقر فيها زادت التجارة فيما بينها مع استثناء منتجات البترول مع إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية.

## المطلب الأول : نظرة عن الاقتصاديات العربية:

تتضح مكانة الاقتصاديات العربية من خلال مدى مساهمتها في الاقتصاد العالمي، كما أن للاقتصاديات العربية عدة مؤشرات سوف نتطرق إليها في هذا المطلب.

## \*مكانة الاقتصاديات العربية في الاقتصاد العالمي:

إن الأهمية النسبية للاقتصاديات العربية تتضح من خلال المساهمة الهامشية للنتائج المحلي الإجمالي العربي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، حيث وصلت إلى 2.29 % سنة 2002 ، وعند دراسة مكونات الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي للدول العربية يتبين لنا التركيب المشوه والتباين فيما يسهم به القطاع الأولي المتمثل في الصناعات الاستخراجية والزراعية، وقطاعي الخدمات والصناعات التحويلية، وهو الأمر الذي يرفع قابلية الاقتصاديات العربية للتأثر بالصدمات الخارجية<sup>1</sup>، كما تؤثر الاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية تأثير ضعيف، والسبب يعود إلى ضآلة حصة الواردات العربية في الواردات العالمية، حيث وصلت حصة الصادرات العربية في الصادرات العالمية إلى 5.7 % سنة 2006 ، كما ضلت حصة الواردات العربية في الواردات العالمية هي الأخرى ضئيلة لتصل إلى 3.3 % سنة 2006 ، ورغم النمو الذي عرفه حجم الصادرات العربية في الفترة 2006 إلى 2010 ، حيث انتقل من 685.4 مليار دولار إلى 904.5 مليار دولار، إلا أن وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية لم يتجاوز 5.9 % في هذه الفترة، وإذا ما بحثنا في سبب تلك الزيادة نجدها ترجع إلى القفزة الكبيرة التي عرفتها أسعار النفط لهذه الفترة، وكذلك رغم النمو المسجل على صعيد الواردات العربية التي انتقلت من 406.4 مليار دولار إلى 655.2 مليار دولار في الفترة، الممتدة من 2006 إلى 2010 ، ان وزنها النسبي هي الأخرى لم، تجاوز 4.3 %<sup>2</sup> ، أما عن نصيب الأقطار العربية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإنه يبدو ضعيفا، حيث لم يتجاوز 0.8 % خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى

<sup>1</sup> عماد الليثي، بعد نصف قرن، التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص ص 87-89

<sup>2</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التجارة الخارجية للدول العربية، 2011، ص 148

2002<sup>1</sup>، هذا ورغم ارتفاع هذه النسبة إلى 1.56 % سنة 2003 تبقى هي الأخرى ضعيفة إذا ما قورنت بتجمعات أو دول أخرى، إذ نجد مثلاً هونج كونج تستحوذ لوحدها على ما نسبته 2.42 % من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك بالنسبة لسنغافورة التي يصل الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها ما نسبته 2.04%<sup>2</sup>.

من خلال هذه النسب يتضح لنا أن المنطقة العربية تعد أقل مناطق العالم جذبا للاستثمارات.

ومن هنا يمكن القول أن الاقتصاديات العربية لا تكاد تجد لها مكانا في الاقتصاد العالمي، ولا زالت الدول العربية تعاني من ضعف قدرتها التنافسية خاصة مع الدول المتقدمة، وفي هذا السياق سنورد بعض المؤشرات التي تعطي صورة أكثر وضوحا عن وضع الاقتصاديات العربية.

### \* أهم المؤشرات الاقتصادية العربية :

#### 1- مؤشرات تطور الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي العربي:

عند تحليل الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي للدول العربية يتبين لنا مدى تدهور إمكانيات الاقتصاديات العربية في تحقيق القيمة المضافة والتوازن القطاعي، إضافة إلى ذلك الخلل في البنية الهيكلية القطاعية، حيث يمكن أن نوضح ذلك في ما يلي:<sup>3</sup>

إن النتائج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية يمثل حوالي 90 % من الناتج المحلي الإجمالي لكل الدول العربية، وهو ما يبين لنا مدى هيمنة القطاع النفطي على هيكل الاقتصاديات العربية، إن قطاع الصناعات الاستخراجية الذي أساسه النفط والغاز يعد من أهم القطاعات مساهمة في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي العربي، لكن هذا القطاع مساهمته متذبذبة، وهذا بسبب تغيرات أسعار النفط من سنة إلى أخرى.

تساهم القطاعات الإنتاجية الأخرى ممثلة في الزراعة والصناعات التحويلية وباقي قطاعات الإنتاج نسبة قليلة في الناتج المحلي الإجمالي العربي، إذ لم تتجاوز نسبتها 22.3 % سنة 2005، ثم 23.5 % سنة 2009، كما وصلت سنة 2010 إلى 22%. وهذا الوضع يؤدي إلى عدم تناسب الطلب المحلي من الإنتاج السلعي مع العرض المحلي منه، وهو ما يمثل خلافا واضحا خصوصا مع ضعف إمكانيات الاستيراد للدول العربية.

مثل الاستهلاك الإجمالي العربي 60.3 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2005، ثم وصل إلى 63.7 % سنة 2010، وهي قيم مرتفعة وتؤثر سلبا على مستويات الادخار.

<sup>1</sup> عماد الليثي، مرجع سابق، ص 102

<sup>2</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية الدولية، 2005، ص 10

<sup>3</sup> فارس كريم بريهي، تفعيل التعاون الاقتصادي العربي ضرورة حتمية في ظل الترتيبات التجارية الدولية، المؤتمر العالمي الأول حول اقتصاديات الاعمال في ظل عالم متغير، جامعة العلوم التطبيقية الاهلية، 22-23 جويلية 2003، عمان، ص ص 3-4

كما بلغت نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي 21.5% سنة 2005 و 26.8% سنة 2010<sup>1</sup>، ويشكل ضعف هذه النسبة من الإنفاق الاستثماري أحد أهم أسباب تراجع خلق فرص عمل جديدة .

## 2- مؤشر التجارة الخارجية:

إن المتتبع لصادرات وواردات الدول العربية، يلاحظ ارتفاع نسبة صادرات الوقود المعدني من إجمالي الصادرات السلعية، إذ وصلت نسبته إلى 71.9 % سنة 2010 في حين تمثل صادرات المصنوعات

19.5% سنة 2010 ، ولا تتجاوز الصادرات من المواد الكيماوية والمصنوعات الأساسية وآلات ومعدات

النقل والسلع الزراعية 20 % سنة 2010 ، كما أن ضعف قاعدة الصناعات الرأسمالية في البلاد العربية ترتب

عليها ارتفاع نسبة واردات الآلات ومعدات النقل، فقد وصلت نسبتها 26 % سنة 2009 ، كما بلغت نسبة المصنوعات الأساسية والمواد الكيماوية على التوالي 16.3 % و 9.6 % من إجمالي الواردات العربية في

سنة 2010 ، إضافة إلى ذلك بلغت نسبة السلع الزراعية 17 % سنة 2009 ، وبلغت نسبة الوقود والمعادن 13.6 % من إجمالي الواردات العربية سنة 2010.

كذلك ليس من المفاجئ أن تكون التجارة العربية البينية هي بدورها محدودة أيضا، حيث وصل معدل النمو في قيمة التجارة العربية البينية إلى 3.7% سنة 2010 ، وبذلك انتقلت قيمتها من 74.6 مليار دولار في سنة 2009 إلى 77.4 مليار دولار سنة 2010.<sup>2</sup>

تتسم اتجاهات التجارة البينية بشكل عام بتركز التبادل التجاري بين الدول العربية في دول متجاورة أو في دولة أو دولتين، ففي سنة 2010 في جانب الصادرات البينية تركزت صادرات الأردن إلى الدول العربية في العراق بنسبة 31 %، وركزت صادرات تونس إلى الدول العربية في دولتين متجاورتين هما ليبيا بنسبة حوالي 42 % والجزائر بنسبة 27 %، أما صادرات الجزائر إلى الدول العربية فقد تركزت في ثلاث دول هي تونس والمغرب ومصر بنسبة 34 % و 32 % و 19 % على التوالي، وركزت صادرات السودان إلى الدول العربية في الإمارات بنسبة 84 %، وصادرات الصومال البينية في الإمارات واليمن بنسبة 57% و 19 % على التوالي، وركزت صادرات العراق البينية في سورية بنسبة 78 % والأردن بنسبة 19% وصادرات عمان البينية بنسبة 73 % ، وصادرات قطر البينية في الإمارات بنسبة 54 %، وعمان بنسبة 17 % ، وصادرات ليبيا البينية في تونس بنسبة 49 %، وأخيرا تركزت صادرات اليمن البينية في الإمارات.

<sup>1</sup>التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، 2011، ص ص 25-26

<sup>2</sup>التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، مرجع سابق ، ص ص 151-152

و فيما يخص الدول العربية الاكثر تنوعا في اتجاهات صادراتها البينية ، بنسبة 43 % والسعودية بنسبة 27%. تتوزع الأسواق التصديرية لكل من الإمارات والسعودية والكويت ولبنان ومصر على حوالي خمس دول عربية رئيسية او اكثر <sup>1</sup>.

### 3- مؤشر ميزان المدفوعات:

تبرز التطورات في موازين المدفوعات للدول العربية مدى هشاشة الوضع الخارجي للاقتصادات العربية وقابليتها للتأثر بالصدمات الخارجية، خاصة بالنسبة للدول العربية غير النفطية، وتبين الإحصائيات أن موازين مدفوعات الدول العربية اتسمت بالعجز خلال بعض سنوات عقد التسعينات، حيث وصل ميزان مدفوعات الدول العربية خلال سنة 1992 إلى - 3.6 % و - 1.3 % سنة 1995 و - 5.1 % سنة 1998 من الناتج المحلي الإجمالي <sup>2</sup>، وعلى خلاف ذلك فقد تعزز وضع موازين المدفوعات والاحتياطات لمجموع الدول العربية في السنوات الاخيرة ، مثلا سنة 2010 كان الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات العربية الإجمالية الناجم عن ارتفاع الأسعار العالمية للنفط، ولقد بلغت نسبة فائض الموازين التجارية للدول العربية سنة 2010 للناتج المحلي الإجمالي نحو 15.6% <sup>3</sup>، لكن في نفس الوقت تشير البيانات إلى تسجيل عجز في موازين الخدمات والدخل يصل إلى 18.5 % لهذه السنة ، ولقد أدى الفائض في الموازين خلال هذه السنة مصحوبا بالزيادة المحدودة في عجز موازين الخدمات والدخل إلى تحقيق اكبر فائض في موازين الحسابات الخارجية الجارية لمجموع الدول العربية <sup>4</sup>.

ووصل إلى 153.5 مليار دولار ومن الملاحظ أيضا أن فائض ميزان الحساب التجاري قد ارتفع بصورة كبيرة في جل الدول العربية المصدرة للنفط، حيث ارتفع في قطر بنسبة 97.7 % وارتفع في المملكة العربية السعودية بنسبة 46.1%.

### 4- مؤشر عبء المديونية الخارجية:

يشير المؤشر الأول وهو نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أنه يمكن تصنيف الدول العربية المقترضة إلا ثلاث مجموعات:

المجموعة الاولى و يعتبر عبء المديونية فيها معتدلا نسبيا وهي : عمان، سوريا، المغرب، الجزائر، مصر، اليمن حيث تقل نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عن 50%.

و تضم المجموعة الثانية الدول الذي يعتبر عبء المديونية فيها مرتفعا نسبيا وتشمل هذه المجموعة تونس،

<sup>1</sup>التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المرجع السابق ، ص ص 156-157

<sup>2</sup>فارس كريم بريهي، مرجع سابق، ص 9

<sup>3</sup>التقرير الاقتصادي العربي الموحد، موازين المدفوعات و الدين العام الخارجي و اسعار الصرف، 2011، ص 166

<sup>4</sup>التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، المرجع السابق، ص ص 168-170

جيبوتي، الأردن، لبنان، وتتراوح نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول 50% .  
 اما المجموعة الثالثة فتضم الدول التي يعتبر عبء المديونية فيها عاليا و متقاعا و تشمل هذه المجموعة السودان، موريتانيا حيث تزيد نسبة الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول 100% وهذا سنة 2004.

، كما تراجع نسبة هذا المؤشر لمجموع الدول العربية المقترضة من 22.9 % سنة 2009 إلى 21.3 % سنة 2010.<sup>1</sup>

وترجع أهم أسباب هذا الانخفاض إلى عودة وتيرة النشاط الاقتصادي إلى الارتفاع في معظم الدول العربية المقترضة ، أما المؤشر الثاني وهو خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، فقد تراجع إلى أدنى مستوياته المسجلة خلال السنوات القليلة الماضية، فبعد انتعاش أسعار النفط الخام والمواد الأولية الأخرى وتحسن الصادرات الخدمية في الدول العربية المقترضة في عام 2010 ، فقد انخفضت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في الدول العربية كمجموعة من 6.2% في عام 2009 إلى 5.3 % في عام 2010.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني : خصائص الاقتصاد العربي

تتميز الاقتصاديات العربية ببعض الخصائص المشتركة نظرا لطبيعة الاقتصاد العربي الذي يمتاز بتوفر الموارد الطبيعية و خاصة مصادر الطاقة و الثروات المعدنية . و قبل التطرق الى هذه الخصائص نقوم بتقسيم العالم العربي اولا حسب المناطق الاساسية التالية :<sup>3</sup>

-منطقة شمال افريقيا : تشمل كل من ليبيا , الجزائر , تونس , المغرب و موريتانيا و هي تشكل دول اتحاد المغرب العربي .

- منطقة حوض النيل و القرن الافريقي : تضم كل من مصر و السودان.

-منطقة الهلال الخصب : تضم كل من العراق , سوريا و الاردن و لبنان , فلسطين , و تعتبر هذه البلدان الاكثر تطورا في الموارد البشرية من حيث التعليم و التدريب .

- منطقة شبه الجزيرة العربية : تشمل كل من السعودية و الامارات و الكويت و عمان , البحرين , قطر و اليمن و تشكل هذه البلدان - باستثناء اليمن - مجلس التعاون الخليجي و هي دول غنية ( باستثناء اليمن ) اين يعد دخل الفرد مرتفع مقارنة بدخل الفرد في الدول العربية الاخرى .<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبد القادر سويقي، قراءات في اقتصاديات في الوطن العربي، الطبعة الثانية، بدون ذكر دار النشر، و مكان النشر، 2006-2007، ص ص 188-189

<sup>2</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، ص ص 178-179

<sup>3</sup> مصطفى حسين و اخرون، ابعاد التنمية في الوطن العربي، دار المستقبل، 1995، ص 9

و يمكن ترتيب هذه الدول في غياب اخصائيات كل من العراق و فلسطين حسب قيمة ناتجها الداخلي لسنة 2001 كمايلي :

الجدول رقم(1) : ترتيب الدول العربية حسب الناتج الداخلي الخام سنة 2001

1-قطر	10-الجزائر
2-الامارات العربية المتحدة	11-الاردن
3-الكويت	12-مصر
4-البحرين	13-المغرب
5-السعودية	14-سوريا
6-عمان	15-جيبوتي
7-ليبيا	16-اليمن
8-لبنان	17-السودان
9-تونس	18-موريتانيا

Revue Finances & Développement ;N°1 ;Mars 2003 ;p 12

بالنسبة للخصائص المشتركة للدول العربية يمكن ذكر اهمها :

### 1 التبعية الاقتصادية :

تعاني الدول العربية من التبعية الاقتصادية للدول الصناعية منذ حصولها على الاستقلال السياسي و تعتمد في اقتصادياتها على تصدير المواد الاولية ( كالبترول ) و استيراد السلع الاستهلاكية , هذا ما يربط اقتصادها بالاسواق العالمية و منذ زيادة درجة الاعتماد على القوى الاقتصادية الخارجية خاصة في مجال التجارة والانتاج و يرجع هذا الاختلال الذي ساد الهياكل الاقتصادية العربية الى عدة اسباب يمكن حصرها في مايلي <sup>2</sup>:

-عدم مرونة الهياكل الاقتصادية العربية .

-استمرار وضع الحواجز الجمركية بين الاقطار العربية.

-عجز الميزان التجاري لمعظم الاقطار العربية .

-وجود نقص في الغذاء بالنسبة لبعض الدول العربية مما جعلها تابعة غذائيا للخارج .

<sup>1</sup> Geoge T.Abed ; des espoires decus :**Croissance et mondialisation,pourquoi la région du moyen -Orient et de l'afrique du Nord est à la traîne** ;Revue Finance & Développement ; N° 1 ; Mars 2003 ; P 12

<sup>2</sup>عبد الجابر يتيم و اخرون ،**مستقبل التنمية في الوطن العربي** ،دار البازوري العلمية ،عمان ،1998 ،ص 53



-استثمار عائدات البترول في الدول العربية .

-ارتفاع المديونية العربية لدى الدول الراسمالية و البنك الدولي .

**2 ضعف التبادل التجاري :** يمكن القول ان نسبة التجارة العربية البينية منخفضة مقارنة مع نسبة التجارة العربية الخارجية , و هذا راجع الى ضعف العلاقات التجارية التجارية الناجمة عن الحواجز الجمركية القائمة بينها و كذلك عن تماثل منتجاتها المصدرة , مما ادى الى زيادة التنافس التجاري فيما بينها عوض التكامل<sup>1</sup>.

**3 سوء استغلال الموارد الاقتصادية :** رغم تمتع الدول العربية بمراد اقتصادية هامة المادية منها و البشرية الا انها غير مستغلة بطريقة عقلانية و برشادة , و يظهر ذلك في نقص استغلال الاراضي الصالحة للزراعة , و ارتفاع مستوى البطالة بالاضافة الى سوء استعمال ايراداتها و عوائدها ( خاصة العوائد النفطية ) و عدم الرشادة في توزيعها حسب خطط تنمية و حسب الاولويات .

**4 التخلف التكنولوجي :** تعاني ايضا الدول العربية من التبعية التكنولوجية للدول المتقدمة , و هذا لسوء تمويلها للمشاريع العلمية و عدم تشجيعها للبحث و التطوير بما فيه الكفاية , بالاضافة الى سوء استغلال اصحاب المهارات العلمية و اهمالهم الامر الذي شجع على هجرة الادمغة<sup>2</sup>.

بالاضافة الى ما سبق يمكن تلخيص نقاط القوى و الضعف للعالم العربي في الجدول الاتي :

الجدول رقم(2) : نقاط القوى و الضعف للعالم العربي

نقاط الضعف	نقاط القوى
- التبعية الغذائية	- توفر الطاقة
- الاعتماد الكبير على المحروقات	- اقليم يربط ثلاث قارات (اوربا,اسيا,افريقيا)
- ندرة المياه	- اغلب فئة السكان شباب
- الامية	- اكثر من 300 مليون مستهلك في السوق

KHELADI Mokhtar ; « Le pois économique du monde arabe en méditerranée

المصدر: الملتقى العلمي الثاني حول : اشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الاوسط و شمال افريقيا - كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير - جامعة الجزائر - نوفمبر 2005 - ص 63 .

<sup>1</sup>رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص 29  
<sup>2</sup>كبير سمية، اداء التجارة الخارجية العربية البينية (2000-2004) ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 05، جامعة الجزائر، ص 65

## المطلب الثالث : التجارة الخارجية الاجمالية للدول العربية

## - التجارة الخارجية و البلدان العربية

منذ القدم و التجارة تربط الدول اقتصاديا حيث بدأت بنظام المقايضة عن طريق تصريف الفائض و جلب ما يندر ثم تطورت و اصبحت لها سياسات تحكمها و هيئات تنظمها جعلت تحريرها واقع لا مفر منه للاندماج في الاقتصاد العالمي ، و الدول العربية كغيرها تطورت تجارتها مع مرور الزمن و تأثرت بالتغيرات الاقتصادية الدولية .

## \*اوضاع التجارة الخارجية العربية : خلال الفترة 2000-2010

## - خصائص التجارة الخارجية العربية خلال فترة 2000-2010

سنعرض جملة من البيانات تسمح لنا باستخراج خصائص التجارة الخارجية العربية خلال الفترة من 2000-2010 و قبل ذلك سنتطرق للتجارة العربية الخارجية خلال عقدي الثمانينات و التسعينات بشكل مختصر

- التجارة العربية الخارجية خلال عقدي الثمانينات و التسعينات :

سجلت التجارة الخرجية العربية انخفاض في الفترة 1980-1998 و رغم ارتفاع قيمة التجارة العالمية من 3802 مليار دولار الى 10635 مليار دولار أي بنسبة 180 % في حين هبطت التجارة الخارجية العربية خلال الفترة نفسها من 347 مليار دولار الى 290 مليار دولار اي بنسبة سالبة قدرها 16 % و تراجع نصيب حصة التجارة العربية من 9.1% الى 2.7 % من التجارة العالمية .

و في بداية هذه الفترة كانت الصادرات العربية تشكل 12.5 % من الصادرات العالمية و اصبحت في نهايتها تتعدى 2.5 % منها ، كما انخفضت اهمية الواردات العربية من 5.8 % الى 2.7 % من الواردات العالمية . و بعد ان كانت الموازين التجارية العربية تسجل فائضا بحوالي 123 مليار دولار عام 1980 اصبحت تتحمل عجزا قدره 6 مليار دولار عام 1998 ، و في عام 1999 قدر حجم التجارة العربية البينية بنحو 27.1 مليار دولار بنسبة 8.6 % من التجارة العربية .

و خلال عقدي السبعينات و الثمانينات ادت التجارة الخارجية من خلال الصادرات النفطية دورا اساسيا في استراتيجية التنمية العربية و في ضوء هذه الاهمية لصادرات النفط ، فان التجارة الخارجية العربية تميزت بخاصيتين هما :

- دور قيادي للقطاع العام في النشاط الاقتصادي .

- اعتماد القطاع العام في نفقاته على الصادرات النفطية .<sup>1</sup>

<sup>1</sup> حداد محمد ، العولمة و انعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية مع الاشارة الى حالة مصر و الجزائر الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر ، 2003-2004 ، ص 173

- تطور التجارة الخارجية العربية و نصيبها في التجارة العالمية :

سنحاول التعرف على تطور التجارة الخارجية العربية و نصيبها في التجارة العالمية في الفترة الممتدة من سنة 2010-2000

الجدول رقم(3) : التجارة الخارجية العربية الاجمالية خلال الفترة 2010-2000

القيمة بالمليار دولار

وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية %	وزن الواردات العربية في الواردات العالمية %	الصادرات العالمية	الواردات العالمية	الصادرات العربية	الواردات العربية	
4.1	2.3	6.595.6	6.385	149.7	259.7	2000
3.9	2.5	6.392.3	6.1404	161	236.7	2001
3.8	2.6	6.640.3	6.427.7	171.5	245	2002
4.1	2.5	7.757.8	7.408.8	194.9	304	2003
4.4	2.6	9.470.0	9.099.3	243.1	396.5	2004
5.5	3.3	10.675.4	10.434	350.2	569	2005
5.7	3.3	12.252.7	12.100.8	400.8	692.5	2006
5.9	3.8	14.072.1	13.768.1	535.5	807.4	2007
6.7	4.3	16.223.9	15.962.8	705	1.067.8	2008
5.0	4.7	12.718.0	12.522.0	594.3	722.3	2009
5.9	4.3	15.376.0	15.238.0	655.2	904.5	2010

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، 2010 ، 2011

نلاحظ من خلال الجدول ان قيمة الصادرات العربية الاجمالية قد انخفضت سنة 2001 لتصل 236.7 مليار دولار مقارنة بسنة 2000 حيث كانت تبلغ 259.7 مليار دولار اي بنسبة 9 % تقريبا ، ثم عاودت الارتفاع لغاية سنة 2008 لتصل لقيمة 1.067.8 مليار دولار ثم انخفضت سنة 2009 و اصيحت قيمتها تقدر 722.3 مليار دولار اي انخفضت بنسبة 32.35 % مقارنة بسنة 2008 و عاودت الارتفاع سنة 2010 لتصل لقيمة 904.5 مليار دولار بنسبة 25 % . و يلاحظ ان الصادرات العالمية قد سارت بنفس الشكل حيث انخفضت سنة 2001 ثم عاودت الارتفاع ثم انخفضت سنة 2009 و ارتفعت سنة 2010 .

اما الواردات العربية الاجمالية فمذ سنة 2000 و هي ترتفع الى غاية سنة 2008 حيث ارتفعت من قيمة 149.7 مليار دولار لتصل لقيمة 705 مليار دولار اي ارتفعت بمقدار 3.7 مرة خلال هذه الفترة ، و لم تسجل اي انخفاض على الرغم من ان الواردات العالمية قد انخفضت سنة 2001 .

و سنة 2009 تراجعت كل من الواردات العالمية العربية ، و يلاحظ ان نسبة تراجع الصادرات العربية ضعيف نسبة تراجع الواردات العربية التي تبلغ 15 % مقارنة بسنة 2008 و سنة 2010 فقد ارتفعت الواردات العالمية و كذا العربية حيث قدرت نسبة ارتفاع الواردات العربية ب 10.24 % .

و يعود انخفاض الصادرات العربية سنة 2001 نتيجة انخفاض الاسعار العالمية لتصدير النفط الخام و عدد من السلع الدولية الاخرى الهامة في الدول العربية ، و يرد ذلك لاحداث 11 سبتمبر ايضا التي كان لها اثر على التجارة العالمية و العربية<sup>1</sup> .

اما انخفاض سنة 2009 فيعود لانكماش حجم التجارة بمعدل بلغ 10.7 % مقارنة بمعدل نمو بلغ 2.8 % سنة 2008 نتيجة لامتداد تاثير الازمة المالية العالمية ، مما ادى الى امكماش الطلب في اسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين للدول العربية الى انخفاض الصادرات العربية الغير نفطية .

و تراجعت ايضا الواردات العربية متأثرة بتباطؤ النمو الاقتصادي في غالبية الدول العربية جراء تاثيرات الازمة المالية العالمية ، غير ان البرامج المالية التحفيزية لدعم الاقتصاد في مواجهة الاثار السلبية للازمة و الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية ساهمت في تخفيف التراجع في الواردات العربية<sup>2</sup> ، و يعود ايضا ارتفاع حجم الواردات العربية الاجمالية الى ارتفاع اسعار جزء كبير منها مع زيادة اسعار النفط الخام ، و زيادة الواردات العراقية حيث سجل العراق اعلى نسبة نمو في قيمة الواردات بلغت 81.6 % سنة 2004 نتيجة رفع العقوبات عنه كما ان زيادة الايرادات المالية للدول النفطية قد ادى الى زيادة الانفاق على المشروعات و زيادة الاستهلاك .

و ارتفاع سنة 2010 يعود لانعكاس الانتعاش النسبي الاقتصادي العالمي ، حيث ساهمت الزيادة في الاسعار العالمية للنفط الخام و السلع الاولية الاخرى الى ارتفاع قيمة الصادرات العربية ، كما ارتفعت الواردات العربية جراء الارتفاع الملحوظ لاسعار استيراد السلع الغذائية و كذا اسعار استيراد النفط بالنسبة للدول الصافية مستوردة له<sup>3</sup>.

اما بالنسبة لمساهمة الصادرات العربية الاجمالية في الصادرات العالمية فقد سجلت سنة 2000 نسبة 4.1 % و انخفضت سنة 2001 و سنة 2002 لتصل لنسبة 3.8 % على الرغم من ان قيمة الصادرات العربية قد ارتفعت و يعود ذلك لارتفاع حجم الصادرات العالمية كان اكبر من ارتفاع قيمة الصادرات الاجمالية العربية حيث ان الصادرات العربية ارتفعت بنسبة 3.5 % في حين ان الصادرات العالمية ارتفعت بنسبة 4.76 % و

<sup>1</sup>التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2005

<sup>2</sup>التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010

<sup>3</sup>التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق

منذ سنة 2002 و مساهمة الصادرات العربية في الصادرات العالمية في ارتفاع حيث وصلت سنة 2008 لنسبة 6.7 % لتتخفص سنة 2009 لنسبة 5% و تعاود الارتفاع لتصل لنسبة 5.9 % سنة 2010. اما بالنسبة لمساهمة الواردات العربية الاجمالية في الواردات العالمية فهي في تزايد مستمر منذ سنة 2000 حيث سجلت نسبة 2.3% و بلغت سنة 2009 نسبة 4.7 % اي تضاعفت خلال مدة 10 سنوات لتتخفص انخفاض طفيف سنة 2010 لتصبح 4.3%.

#### - التجارة الخارجية الاجمالية للدول العربية :

ادت زيادة الانتاج العالمي بنسبة 2.5 % الى الدفع بالمبادلات التجارية العالمية بنسبة 4.5% حسب التقرير السنوي للمنظمة العالمية للتجارة الصادر في افريل 2004 ، و يمكن تفسير هذه الزيادة بالتحسن الاقتصادي الملحوظ في امريكا و اسيا .نشير الى ان الاقتصاديات الاسيوية سجلت افضل النتائج سنة 2003 حيث زادت تجارتها بنسبة 10 % و 12 % على التوالي ، اما في الصين فقد زادت المبادلات التجارية بما يفوق عن 35 % بفضل المعدات المكتبية و معدات الاتصالات اللاسلكية <sup>1</sup> . كما شهدت الدول النامية سنة 2004 زيادة حصتها في المبادلات العالمية للسلع لتصل الى 31 % و حققت بذلك اعلى مستوى لها منذ 1950 ، حسب الاحصائيات المنشورة من طرف المنظمة العالمية للتجارة لافريل 2005<sup>2</sup>. لمعرفة حصة الدول العربية من التجارة العالمية سنقوم بدراسة احصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2005.

#### 1- قيمة التجارة الخارجية العربية الاجمالية : نمت قيمة التجارة العربية الاجمالية بمعدل مرتفع عام 2004

فاق نسب النمو السنوية المسجلة منذ عام 2001 نتيجة للارتفاع الكبير في قيمة الصادرات العربية الناتجة اساسا من ارتفاع الاسعار العالمية للنفط الذي بدا منذ منتصف 2004 ، و زيادة الدول العربية الكميات المصدرة منه لمقابلة الطلب العالمي المتزايد . فزادت الصادرات مقارنة بسنة 2003 ، 30.4 % ، كما انها تجاوزت حتى نسبة نمو الصادرات العالمية التي بلغت 21.3 % و بذلك ارتفعت حصة الصادرات العربية في الصادرات العالمية من 4.1 % سنة 2003 الى 4.4 % سنة 2004 .مقابل ذلك ارتفعت ايضا الواردات العربية بمعدلات عالية في نفس السنة ، و يرجع ذلك الى تراجع سعر صرف الدولار مقابل معظم العملات الرئيسية الاخرى ، قدر هذا الارتفاع بنسبة 24.7 % ، و لم يسفر النمو الكبير في الواردات العالمية الذي وصل الى 22.1% عن تغيير يذكر في حصة الواردات العربية في الواردات العالمية .

<sup>1</sup>التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،المرجع السابق  
<sup>2</sup>المركز الاسلامي لتنمية التجارة ، تقرير حول التجارة البينية للدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي ، طبعة 2005 ، ص 6

## 2- الهيكل السلعي للتجارة العربية الاجمالية :

تشير التقديرات الاولى للهيكل السلعي للصادرات العربية الاجمالية حسب المجموعات الرئيسية للسلع الى ان مجموعة الوقود المعدني مازالت تستأثر بالنصيب الاكبر من الصادرات العربية ، على الرغم من تراجع طفيف في حصتها مقارنة بالسنوات السابقة لسنة 2004 ، و قد حلت في المرتبة الثانية مجموعة المصنوعات التي شهدت ارتفاعا ملموسا و ذلك راجع الى جهود التصنيع و التنمية في الدول العربية ، اما حصة صادرات المجموعة السلعية الرئيسية الاخرى فقد تراجعت بدرجات متفاوتة و تشمل هذه المجموعة (الآلات و معدات النقل ، المنتجات الكيماوية ، الاغذية و المشروبات و المواد الخام).

اما فيما يخص الهيكل السلعي للواردات العربية الاجمالية ، حافظت مجموعة الآلات و معدات النقل سنة 2004 على نفس حصتها (37.3 % ) ، فيما شهدت الواردات العربية من المصنوعات زيادة طفيفة (من 25.7 الى 25.8 % ) ، على عكس مجموعة الاغذية و المشروبات التي تراجعت حصتها بشكل ملموس ( من 13.5 الى 11.6 % ) و كذلك الامر بالنسبة للمنتجات الكيماوية ، بالمقابل ارتفعت حصة واردات الوقود المعدني نتيجة لارتفاع اسعار النفط<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المرجع السابق

**المبحث الثاني :اهم الاتجاهات الاقتصادية العربية :**

و التي سملت مختلف القطاعات الاقتصادية التي تخصصت فيها الدول العربية و التي ادت الى انشاء اتفاقيات بين هذه الدول لتنظيم الحركة الاقتصادية .

**المطلب الاول : وضع القطاعات الاقتصادية للدول العربية:**

تبقى اغلب الدول العربية مرتبطة كثيرا بالقطاع الاولي ( الزراعة و الاستخراج ) و خاصة الزراعة المعيشية، بينما لم تنتشر الصناعة في كثير من المناطق بل كانت موجهة نحو استراتيجية احلال الواردات و تخصصت في فروع غير استراتيجية و متوفرة دوليا ( مثل النسيج و المواد الغذائية و مواد البناء ...).  
اما فيما يخص الخدمات ( القطاع الثالث ) فيشمل الادارات و السياحة خاصة ، باستثناء بعض الدول الصغيرة مثل قطر او لبنان اللتان تحاولان السير في مجال خدمات ذات مستوى عالي .  
يتضح وضع القطاعات الاقتصادية للدول العربية من خلال أوضاع القطاعات التالية:

**1-وضع القطاع الصناعي وقطاع الخدمات:**

يعاني القطاع الصناعي في الدول العربية حالة من الارتباط بالأسواق الدولية والخضوع لشروطها السياسية والاقتصادية، و كذلك لتقلباتها ، وهذا نتيجة الاعتماد في توفير متطلبات الإنتاج على الخارج ونتيجة التحكم الزمني من الدول الموردة في عمليات إمداد تلك المتطلبات للقطاعات الإنتاجية<sup>1</sup>، ويمكن توضيح تطور مساهمة قطاعات الصناعات في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول التالي:

<sup>1</sup>بلقاسم طراد، التجارة العربية البينية و دورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 37

جدول رقم ( 4 ) : مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في الفترة 1998- 2010

السنوات	مساهمة الصناعة الاستراتيجية %	مساهمة الصناعة التحويلية %	مساهمة اجمالي القطاع الصناعي %
1998	19.2	11.8	31.0
1999	23.7	11.5	35.2
2000	32.6	10.5	43.1
2001	29.0	10.9	39.9
2002	27.9	11.1	39.0
2003	29.7	10.7	40.4
2004	34.6	10.1	44.7
2005	38.1	9.6	47.7
2006	39.9	9.1	49.0
2007	38.8	8.9	47.7
2008	43.1	8.3	51.4
2009	31.3	9.7	41.0
2010	35.5	9.3	44.8

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القطاع الصناعي أعداد مختلفة.

يتضح من الجدول انه بلغ إجمالي الناتج المحلي لقطاع الصناعة في الدول العربية كمجموعة حوالي 906.5 مليار دولار في عام 2010 بمعدل نمو قدره 27 % مقارنة بحوالي 713.8 مليار دولار في عام 2009 ، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع قيمة ناتج الصناعة الاستخراجية خلال عام 2010 بسبب زيادة متوسط أسعار النفط وإنتاجه مقارنة مع عام 2009 ، وقد ارتفعت المساهمة الإجمالية للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2010 ، حيث بلغت نسبتها حوالي 44.7 % مقارنة بنسبة

40.9% في عام 2009 ، وفيما يتعلق بمساهمة القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي في الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفعت مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي من نسبة 31.3 % في سنة 2009 إلى 35.5 % في سنة 2010 ، إلا أن مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي تراجعت قليلا من نسبة 9.7 % في سنة 2009 إلى 9.3 % سنة 2010.



كما تتميز الصناعات العربية باعتمادها الكبير على الصناعات الاستخراجية وتراجع نصيب الصناعات التحويلية وهذا رغم أهميتها، كما يتصف القطاع الصناعي في الدول العربية بخصائص يمكن ذكرها على النحو التالي:<sup>1</sup>

-عدم توافر البنية التحتية الصناعية، حيث أن المناطق الصناعية قليلة وغير مجهزة بما تتطلبه الخدمات الصناعية.

-عدم توافر العمالة الصناعية الماهرة، وهذا راجع لحدثة عهد معظم الدول العربية للاهتمام بقطاع الصناعة، وكذلك عدم الاهتمام ببرامج التدريب والتعليم الفني.

-فقدان الترابط بين المراحل الإنتاجية، حيث نجد الصناعة العربية تتسم بالتطور في المرحلة الأولى والمتمثلة في الصناعة الاستخراجية، مقابل ذلك ضعف الصناعة الوسيطة واقتصار مشاريع الصناعات التحويلية على إنتاج السلع الاستهلاكية.

-تنافس الصناعات العربية فيما بينها.

-تركز المنشآت الصناعية في المدن، وهذا بسبب توافر الشروط الأساسية لقيامها.

-عدم وجود اتصالات تجارية عربية في المجال الصناعي و تطورها وذلك غياب التنسيق الصناعي فيما بين الدول العربية.

-صغر حجم المنشآت الصناعية العربية، وهذا بسبب قلة رؤوس الأموال المستثمرة.

-صغر حجم الأسواق العربية، نتيجة لما تعانيه الدول العربية من ضعف التسويق المحلي نظرا لانخفاض المستوى المعيشي للسكان وارتفاع قيمة السلع المحلية.

أما قطاع الخدمات فبدوره يمثل جزء كبيرا من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الدول العربية حيث وصلت أعلى نسبة في الأردن قدرت ب 69 %، وأدنى نسبة في الصومال وقدرت ب 26 % وهذا سنة 1992، لهذا بقي قطاع الخدمات يمثل نسبة معتبرة من الناتج المحلي لمجموع الدول العربية ، حيث وصلت هذه النسبة سنة 1995 إلى 45.9 % وسنة 2004 إلى 39.3 %<sup>2</sup> ويرجع الاهتمام بقطاع الخدمات إلى ما يلي<sup>3</sup>:

-تزايد السكان في المدن بسبب الهجرة من الريف إلى المدينة، مما أدى إلى زيادة الطلب على الخدمات.

-اتجاه المستثمرين الخواص لهذا القطاع، بسبب ضعف قطاعي الصناعة والزراعة.

<sup>1</sup> يلقاسم طراد، المرجع السابق، ص 39

<sup>2</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، ص 8

<sup>3</sup> يلقاسم طراد، مرجع سابق، ص 40

2- وضع القطاع الزراعي:

يعد القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية الهامة في معظم الدول العربية من حيث مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ولما يوفره من فرص عمل، إذ يستوعب القطاع الزراعي نحو ربع حجم القوى العاملة الاجتماعية، مما يجعله مصدرا رئيسيا لدخل حوالي 40 % من السكان إلى جانب تلبيةه للحاجيات الاستهلاكية الغذائية وإسهامه في تنشيط الصناعات التحويلية من خلال تزويدها بمدخلات الإنتاج.<sup>1</sup>

ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم ( 5 ) : الناتج الزراعي بالأسعار الجارية في الدول العربية

معدل النمو السنوي %		2009	2008	2005	2000	
2009-2008	2009-2000					
12.4	8.1	113.7	101.2	70.6	56.2	- الناتج الزراعي ( مليار دولار )
		6.7	5.2	6.4	8.3	- مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي %
		345	315	236	210	- نصيب الفرد من الناتج الزراعي ( دولار )

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القطاع الزراعي، 2010، ص 4

يتضح من الجدول أن الناتج الزراعي العربي بالأسعار الجارية وصل إلى 113.7 مليار دولار في سنة 2009 مسجلا بذلك نموا نسبته 12.4 % مقارنة بمعدل نمو سنوي بلغت نسبته 8.1 % خلال الفترة 2009-2000، كما وصلت مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من 5.2 % سنة 2008 إلى 6.7 % سنة 2009، في حين وصل نصيب الفرد من الناتج الزراعي من 315 دولار سنة 2008 إلى 345 دولار سنة 2009 في الدول العربية.

كما تبلغ المساحة الزراعية الإجمالية للدول العربية 4.1 مليار هكتار، وتصل المساحة القابلة للزراعة حوالي 197 مليون هكتار، أي نحو 14 % من المساحة الكلية، وتقدر مساحة الأراضي المزروعة في سنة 2009 حوالي 68.8 مليون هكتار، تشكل حوالي 34.9 % من المساحة القابلة للزراعة<sup>2</sup>، وقد بلغ عدد السكان الزراعيين في الدول العربية سنة 2009 حوالي 88.4 مليون نسمة، أي بتراجع بلغ نسبته 2 % بالمقارنة مع سنة 2008، ويعود ذلك إلى استمرار الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة، نظرا لضعف مستوى الخدمات الرئيسية في الريف من صحة وتعليم، وانخفاض العائد من النشاط الزراعي بالمقارنة مع العائد من النشاطات

<sup>1</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القطاع الزراعي، 2009، ص 1

<sup>2</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المرجع السابق، ص 47

الاقتصادية الأخرى، بالإضافة إلى عدم التوازن في توزيع الموارد الاستثمارية، مما خلق تباينات في المستويات المعيشية والخدمية بين الريف والمدينة،<sup>1</sup> ورغم ذلك لازالت الزراعة تضم غالبية السكان مما يدل على انخفاض إنتاجية الفرد حيث أن معظم دول العالم المتقدم لا يزيد عدد العاملين في القطاع الزراعي على نسبة 5% من عدد السكان، وهذا يعني أن كل مزارع يوفر الاحتياجات الزراعية لحوالي 20 فردا آخرين يعيشون خارج هذا القطاع، ولكن الحال ليس كذلك في العالم العربي بل أن المنطقة العربية تعاني نقصا كبيرا في الغذاء تقوم باستيراده من الخارج،<sup>2</sup> وقد سجل الإنتاج النباتي في الدول العربية نموا بنسبة 5.5% سنة 2008 نظرا لزيادة المساحة المحصولية لمجموعة الحبوب بنسبة 9.1% في حين سجلت المحاصيل الأخرى تطورات متباينة في سنة 2008<sup>3</sup>، كما حقق الإنتاج الحيواني في الدول العربية نموا بلغت نسبته 2% لنفس السنة، وسجلت معظم المنتجات الحيوانية تطورات إيجابية لسنة 2008، ويعود ذلك إلى السياسات الحكومية التي أصبحت تنتهج مبدأ تشجيع القطاع الخاص لإقامة المشاريع الزراعية الحديثة وفي مجال الثروة الحيوانية، هذا إلى جانب انتشار أساليب التربية الحديثة على نطاق واسع للحد من الفجوة الغذائية وفي مقدمتها تقديم الرعاية البيطرية و تطبيق اساليب الاكثار الحديثة و تعزيز الارشاد الزراعي في هذا المجال .

ورغم الجهود المبذولة في مجال تطوير القطاع الزراعي، إلا أن الفجوة الغذائية العربية ارتفعت بنسبة 29.3% في سنة 2007 لتبلغ 23.8 مليار دولار، ويرتبط ارتفاع أو انخفاض هذه الفجوة بالإنتاج الزراعي الذي يغلب عليه صفة التذبذب نظرا لارتباطه بالظروف المناخية وكميات هطول الأمطار وأسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية وحجم الاستهلاك والطلب،<sup>4</sup> كما تعاني الدول العربية من عجز توفير احتياجاتها الغذائية، و ذلك بسبب عدم قدرتها على تحقيق زيادة في انتاجها الزراعي تقابل الطلب على الاغذية كنتيجة لزيادة السكان، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي للسكان خلال العقد الأخير 2.3% وتضاعف متوسط داخل الفرد من 2540 دولارا إلى 5159 دولارا، وارتفعت قيمة الفجوة الغذائية من حوالي 13.9 مليار دولار في سنة 2000 إلى حوالي 35.3 مليار دولار سنة 2009، أي بنسبة زيادة قدرها 10.9%.<sup>5</sup>

وتعود أسباب تفاقم العجز الغذائي إلى ضعف أداء القطاع الزراعي بسبب عدم معالجة المشكلات المزمنة في بنية هذا القطاع المتمثلة في تخلف البحوث الزراعية ومحدودية استخدام التقنية الحديثة وضعف الإنتاجية الزراعية مقارنة بمثيلاتها في العالم و تدني كفاءة استغلال الموارد المائية لدرجة باتت تنذر بأخطار فادحة على مستقبل الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية بمجملها، وكذلك ضعف الاستثمارات الموجهة للزراعة وضعف مشاركة القطاع الخاص بشكل فعال في التنمية الزراعية.<sup>6</sup>

<sup>1</sup>التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المرجع السابق، ص 51

<sup>2</sup> حازم البيلوي، الاقتصاد العربي في عصر العولمة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2003، ص 29

<sup>3</sup>التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، ص 45

<sup>4</sup>التقرير الاقتصادي العربي الموحد، نفس المرجع السابق، ص 46-52

<sup>5</sup>التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، ص 62

<sup>6</sup>التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القطاع الزراعي، 2010، ص 69-70

**المطلب الثاني : تطور الاتفاقيات الاقتصادية العربية**

تشعر كافة الدول العربية دون استثناء بأهمية التعاون والتكامل العربي، ليس فقط في الوقت الراهن، بل يمتد ذلك عبر التاريخ، وفي سبيل تحقيق هذا التعاون تم التوقيع في إطار الجامعة العربية على أكثر من 20 اتفاقية لتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ودعم التعاون الاقتصادي فيما بينها وفيما يلي عرضاً لأهم هذه الاتفاقيات.

**1- اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت.:**

وافق مجلس جامعة الدول العربية على هذه الاتفاقية في 7-9-1953 و دخلت حيز التنفيذ في 12-12-1953، أي بعد شهر من قيام ثلاث دول (مصر، الأردن، لبنان) بإيداع وثائق التصديق عليها لدى الأمانة العامة، وفي عام 1954 صادقت ثلاث دول أخرى (سوريا، العراق، السعودية) عليها، ثم انضمت إليها الكويت عام 1962.

**\* أهم بنود الاتفاقية:**

تضمنت الاتفاقية أربعة جداول لإعفاء السلع من الضرائب والرسوم الجمركية بحيث:

- يتم إلغاء الرسوم الجمركية على عدد من السلع الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية.
- تخفيض الرسوم الجمركية على عدد من السلع الصناعية ذات المنشأ العربي بنسبة 25% ثم أدخل على الاتفاقية أربعة تعديلات تم بموجبها رفع نسبة الإعفاء إلى 50% .
- تحتوي التعديلات على عدد من سلع التجميع العربية التي كانت موضع اهتمام الدول العربية حينئذ وتم تخفيض الرسوم عليها بنسبة 20% شريطة ألا تقل نسبة المواد الأولية أو تكلفة الأيد العاملة العربية أو كليهما عن 20% من تكلفة الإنتاج .
- تجدد هذه الاتفاقية سنوياً من تلقاء نفسها ما لم يعلن أحد الأطراف عن نيته في الانسحاب قبل شهرين من انقضاء السنة .

**2- اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال:**

أقر مجلس الجامعة هذه الاتفاقية في نفس تاريخ إقرار اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وصادقت عليها نفس الدول باستثناء الكويت.

**\* أهداف الاتفاقية:**

- تسهيل تحويل مدفوعات المعاملات الجارية عن السلع والخدمات التي تم تحديدها في قائمة أرفقت بالاتفاقية مع منحها أقصى ما يمكن من معاملة تفضيلية.
- تقديم التسهيلات لتسوية المدفوعات المستحقة في حالة تعذر التحويل للعملة الأجنبية بسبب وجود صعوبات في ميزان المدفوعات.

• السماح بتنقل رؤوس الأموال للاشتراك في مشروعات التنمية في الدول الأعضاء مع ضمان الحكومات استخدامها في المشروعات المحددة وحمايتها من التسرب للخارج، مع إعفائها من كافة الرسوم والضرائب، والسماح بعودتها إلى موطنها الأصلي.<sup>1</sup>

### 3- اتفاقية الوحدة الاقتصادية:

نظر مجلس جامعة الدول العربية هذه الاتفاقية في 4-9-1957 الا انه لم يأخذ أي إجراء من شأنه وضعها محل التنفيذ حتى وقعت عليها ثلاثة دول في 6-6-1962 هي مصر، المغرب، الكويت ثم وقعت عليها سوريا والعراق في 9-12-1962 ثم اليمن في 7-12-1963 لتدخل حيز التنفيذ في 30-4-1964 .

#### \*أهداف الاتفاقية:

تضمنت الاتفاقية في مادتها الأولى خمسة أهداف لتحقيق الوحدة الاقتصادية هي:

- 1 - حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال •
- 2 - حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية •
- 3 - حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الإقتصادي •
- 4- حرية النقل والتراخيص واستعمال وسائل النقل.
- 5- حقوق التملك والإيضاء والإرث •

ثم تضمنت المادة الثانية مجموعة من مبادئ عامة تشرح وسائل تحقيق الوحدة منها:

أ - توحيد التعريف والتشريعات والأنظمة الجمركية، وسياسات الاستيراد والتصدير وتوحيد أنظمة النقل والتراخيص وأساليب التصنيف والتبويب الإحصائي.

ب - عقد اتفاقيات المدفوعات والاتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى بصورة مشتركة.

ج - تنسيق السياسات الزراعية والصناعية وسياسات التجارة الداخلية وتشريعات العمل والضمان الاجتماعي وتنسيق التشريعات الضريبية والرسوم الحكومية والسياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بهما.

د - اتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها تحقيق الوحدة الاقتصادية.

ولا شك أن هذه المبادئ جاءت منسجمة مع الرغبة في إقامة منطقة جمركية واحدة فقد تم تحديد خمس سنوات لقيام الوحدة مع إمكانية مدها خمس سنوات أخرى، مع ذلك لم توت هذه الاتفاقية ثمارها المرجوة.

### 4- اتفاقية السوق العربية المشتركة :

اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية القرار رقم 17 لسنة 1964 في دور انعقاده الثاني في 13-8-

1964 متضمنا مجموعة من الأهداف لا تختلف في مجملها عن أهداف وبنود اتفاقية الوحدة فدعا إلى تحرير التجارة، وإلغاء الرسوم الجمركية تدريجيا مع إلغاء كافة القيود الأخرى المفروضة على التجارة المتبادلة للوصول إلى منطقة جمركية واحدة •

<sup>1</sup>ابراهيم سعد الدين، التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989

**\* أهم بنود الاتفاقية:**

تم وضع جداول زمنية بالتخفيضات الجمركية على أن تستخدم جداول اتفاقية تسهيل التبادل التجاري لعام 1953 بعد إدخال بعض التعديلات عليها مثل:

• إعفاء السلع والمنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى وتخفيضها بنسبة 20% على باقى السلع اعتباراً من 1-1-1965 لتعفى نهائياً فى 1-1-1969.

• تخفيض الرسوم على السلع الصناعية بواقع 10 % سنوياً لتصل إلى 95 % فى 1-1-1971 ثم 100 % فى 1-7-1971 .

• رفع نسبة التخفيض للسلع الأخرى من 50 % إلى 60% فى 1-1-1965 ثم بنسبة 10 % سنوياً لتصل إلى 100 % فى 1-1-1969 .

• تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل بمعدل 10 % سنوياً على باقى السلع والمنتجات الصناعية الأخرى.

وفى سبيل تفعيل قرار السوق واختصار الفترة الزمنية للإعفاء النهائى اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية قراره رقم 372 فى 19-5-1968 بمضاعفة معدلات التخفيض وإعفاء السلع الصناعية من الرسوم الجمركية اعتباراً من 1-1-1971 و رغم ذلك فان السوق لم تر النور حتى الآن<sup>1</sup>.

**5 -منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:**

رغم المحاولات المستمرة لإزالة العقبات أمام تحرير التجارة العربية البينية إلا أن خطوات التحرير اتسمت بالبطء الشديد خاصة للسلع الصناعية التي لم تزد نسبة التبادل البيني فيها عن 4.5% خلال السبعينات، 6.5% خلال الثمانينات وتراوحت بين 8% و 10% خلال السنوات من 1990-1996. ولذلك ومن منطلق الحرص العربي على تفعيل التعاون التجاري البيني فقد تم تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعى فى

23-6-1996 باتخاذ ما يلزم نحو اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وقد اقر المجلس البرنامج الزمنى التنفيذى للمنطقة فى 19-2-1997، وفيما يلى استعراض لأهم مبادئ واليات تفعيلها.

**أ -المبادئ التى اقرها المجلس لمشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:**

• تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية من خلال برنامج تنفيذى لها بهدف الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تضم كافة الدول العربية.

• أن تساير المنطقة احتياجات الدول العربية، وأحكام منظمة التجارة العالمية wto .

• أن يشتمل البرنامج التنفيذى على خطة عمل وجدول زمنى محدد لإنشاء المنطقة.

<sup>1</sup> محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها و توقعاتها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986

## ب - عناصر البرنامج التنفيذي:

- تعامل السلع الخاضعة للبرنامج معاملة السلع الوطنية.
- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بإجراءات الوقاية والدعم ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج.
- يجوز لأى بلدين طرفين الاتفاق على تبادل إعفاءات تسبق الجدول الزمنى.
- تحرير كافة السلع المتبادلة بين الدول الأطراف من الرسوم وفقا لمبدأ التحرير التدريجى فى مواسم إنتاجها بالإعفاء من الرسوم وانتهاء العمل بها فى تاريخ انتهاء البرنامج.
- لا تخضع السلع العربية التى يتم تبادلها فى إطار البرنامج لأية قيود غير جمركية.
- توافر قواعد المنشأ فى السلع العربية طبقا للبرنامج.

## ج - معوقات التنفيذ:

كان مفترضاً أن يبدأ تنفيذ المرحلة الأولى فى الأول من يناير عام 1998، إلا انه بمتابعة التنفيذ وجدت العديد من المعوقات من أهمها:

- إجراءات تتعلق بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل.
- إجراءات تتعلق بطلب الاستثناءات وفق المادة ( 15 ) من أحكام تيسير وتنمية التبادل التجارى.
- القيود غير الجمركية.

ومما لاشك فيه ان هذه العقبات والاستثناءات قد قللت من جدوى وفاعلية اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فالقيود غير الجمركية تمثل هاجسا مستمرا لمسيرة تحرير التجارة، ورغم اتفاق الدول العربية على ضرورة إزالتها، إلا أنها مازالت تمارس بشكل أو بآخر من قبل العديد من الدول، ومن هنا فنحن فى حاجة إلى اتخاذ بعض التدابير التى قد تساعد على نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع ضرورة الالتزام ببند الاتفاقية، واتخاذ كافة الإجراءات التشريعية والإدارية لتوفير الانضباط فى التنفيذ والمتابعة وفقا للبرنامج.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> محود حسني، مدخل إلى السياسات التجارية الخارجية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1993

**المطلب الثالث : درجة التزام الدول العربية بالانضمام الى منطقة التجارة العربية :**  
إن العضوية في منطقة التجارة الحرة تتطلب ما يلي:

- المصادقة على الاتفاقية.

- الموافقة على البرنامج التنفيذي.

### 1- الانضمام و إجراءاته:

- بلغ عدد الدول العربية المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة حتى الآن 18 دولة هي: الأردن- الإمارات- البحرين- تونس- السعودية- السودان- سوريا- العراق- عمان- فلسطين- قطر- الكويت- لبنان- ليبيا- مصر- المغرب- اليمن- الجزائر.

- لم تنظم حتى الآن أربع من الدول العربية ضمن مجموعة الدول الأقل نمواً و هي: الصومال- موريتانيا- جيبوتي- جزر القمر

- موريتانيا أبلغت الأمانة العامة بمصادقتها على الاتفاقية، لكنها لم تستكمل بعد الإجراءات الشكلية لإيداع وثيقة التصديق.

- أما فيما يخص المصادقة على الاتفاقية، فقد صادقت عليها جميع الدول العربية ما عدا جزر القمر وجيبوتي.

يلاحظ حرص الدول العربية على الانضمام إلى المنطقة منذ الشهور الأولى من بدء تنفيذ البرنامج، أي منذ عام 1998، و يعود ذلك للعوامل التالية<sup>1</sup>:

1- الرغبة في الانضمام إلى تكامل إقليمي عربي يحفظ للدول مصالحها الاقتصادية في ظل المتغيرات الدولية.

2- الانضمام من السنة الأولى يسهل على الدولة الوفاء بالتزاماتها اتجاه الدول الأعضاء الأخرى، حيث أن الدولة التي تتأخر بالانضمام سيكون عليها الالتزام بالمستوى الذي وصلت إليه الدول الأعضاء في تحرير تبادل السلع من الرسوم الجمركية و الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل.

3- الاستفادة منذ البداية من السوق الواسعة للدول العربية إضافة إلى التكيف التدريجي مع المنافسة الناتجة عن التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية ب 10% سنويا على المنتجات العربية المماثلة في السوق المحلي.

يتعين على الدولة الراغبة في الانضمام بالإضافة إلى الشرطين السابقين، أن تودع لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية هيكل التعريفات الجمركية المطبق لديها في 1997/12/31، و الذي يتم على أساسه

<sup>1</sup> الجوزي جميلة ، التكامل الاقتصادي العربي، واقع و آفاق، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، سنة 2008، جامعة الشلف ص32



التخفيض التدريجي، و صورة من التوجهات الكتابية الصادرة من السلطات المختصة لديها إلى إدارات الجمارك و المنافذ الجمركية لتطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية على السلع ذات المنشأ العربي، و ذلك بعد إقرار الاتفاقية و إعلان الموافقة على البرنامج التنفيذي.

تقوم الأمانة العامة للجامعة العربية بتعميم الوثائق السابق ذكرها على الدول الأعضاء كافة و على القطاع الخاص أيضاً<sup>1</sup>.

## 2- التزامات العضوية:

بعد انضمام الدولة إلى منطقة التجارة العربية تلتزم بما يلي:

1- إلغاء الرسوم الجمركية بنسبة 10% سنوياً، اعتباراً من دخول المنطقة حيز التنفيذ أي سنة 1998.

2- تحدد الدولة عدداً من السلع الزراعية التي لا تتمتع فيها هذه السلع بالإعفاءات و التخفيضات من الرسوم الجمركية.

3- يجوز للدولة العربية الأقل نمواً الرغبة في الانضمام أن تتفاهم مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على برنامج مناسب لاستكمال إلغاء كافة الرسوم أخذاً بعين الاعتبار ما قد يكون قائماً بينها و بين دول المنطقة من اتفاقات و بروتوكولات تتعلق بتحرير التجارة النسبية<sup>2</sup>.

4- تقوم الدولة بإلغاء الضرائب ذات الأثر المماثل خلال الفترة المذكورة أعلاه و بالنسبة نفسها 10% و يتعلق الأمر بالرسوم التي تفوق مبالغها قيمة الخدمات المقدمة للسلع المستوردة، كالرسوم المبالغ فيها المفروضة على تفرغ و تحميل البضائع في الموانئ، الضرائب التكميلية على الواردات، و على الدولة دمج هذه الرسوم في هيكل التعريفات الجمركية بهدف إخضاعها للضريبة.

5- إبلاغ المنافذ الجمركية.

6- اعتماد القواعد الأساسية العامة للمنشأ<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> حبيب محمود، منطقة التجارة العربية و آفاق التكامل الاقتصادي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، المجلد 16 العدد 02 سنة 2000، ص 285.

<sup>2</sup> خليفة مراد، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الأطروحات النظرية و المرجعية القانونية، تجارب و تحديات، مذكرة ماجستير في القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2005، ص 93.

<sup>3</sup> نواتي بن علي فاطمة، واقع و آفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقد، جامعة الشلف، 2007، ص 147.

## المبحث الثالث : التجارة العربية و الية تنميتها

## المطلب الاول : الدوافع و الاسباب لتطوير التجارة العربية البينية

إن اهتمام الدول العربية لتطوير التجارة العربية البينية، وذلك من أجل الوصول إلى بناء تكامل عربي يعزز مكانة الاقتصاديات العربية على الساحة الدولية، حيث أن توسيع التبادل التجاري ينشط القطاع الإنتاجي، وكذلك التصديري باعتبارهما أحد المحركات الرئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية العربية، وفي هذا السياق يمكن تقسيم الدوافع في تطوير التجارة البينية العربية إلى دوافع داخلية وأخرى خارجية .

## 1- الدوافع الداخلية:

وهي الأسباب التي تحدث على المستوى الداخلي ويمكن ذكرها على النحو التالي:

-ازدياد الوعي العربي بأهمية تنمية التجارة العربية البينية، ذلك لأنها تعتبر مرحلة البداية للتكامل الاقتصادي العربي الذي يمكن من بناء اقتصاديات عربية قوية تنتج لأسواق الوطن العربي، و بهذا يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي العربي في كافة المجالات .

-مشكلة الأمن الغذائي التي أصبحت من القضايا العربية المعاصرة وأشدّها إلحاحاً على طلب المزيد من الجهد الفعال بين الدول العربية، فهذا المشكل لم يعد قاصراً على بعض الدول العربية وإنما أصبح قاسماً مشتركاً بينها، ومن هنا يستوجب على الدول العربية وفي أسرع وقت ممكن ضرورة تحقيق الأمن الغذائي العربي والذي يحتاج بدوره إلى وضع إستراتيجية تنموية طويلة المدى تستهدف قطاعي الزراعة والصناعة معا باعتبارهما يمثلان جزءاً من التنمية الشاملة<sup>1</sup>.

-الضغوط السكانية : حيث يقدر للدول العربية أن يصل تعدادها السكاني إلى نحو 395 مليون نسمة في سنة 2015م مقارنة ب 355 مليون نسمة في سنة 2010 ، وهذا بمعدل نمو سنوي يفوق 6.2 % يحدث هذا في ظل شح المياه وتقلص مساحات الأراضي الزراعية<sup>2</sup>.

-تحقيق مؤشرات إيجابية في كل من القطاعات التالية :الصناعة، الزراعة، التجارة، السياحة، الأمر الذي يدعو إلى بناء قاعدة صلبة للتطور العربي في كافة المجالات الأخرى ، وبالتالي يتم تحقيق توازن إستراتيجي على غرار دول الاتحاد الأوروبي التي وصلت إلى أعلى مستوى من التقدم في جميع المجالات ، ومن هنا يجب على

<sup>1</sup> محمد العمادي، الأمن الغذائي والتعاون العربي، المؤتمر الفني الخامس لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب، الكويت، 27-30 نوفمبر 1982، ص 30  
<sup>2</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، ص 31

الدول العربية الوقوف كدولة عربية قوية اقتصاديا في وجه كل التهديدات المعادية والمخططات الصهيونية والغربية التي تحاول تقسيم الوطن العربي والسيطرة عليه.

-يؤدي الاهتمام بالتجارة العربية البينية إلى تسويق الفوائض الإنتاجية، وكذلك زيادة توظيف العمالة العربية بين الدول العربية كثيفة السكان مثل مصر والجزائر والمغرب والدول واسعة المساحة مثل السعودية وليبيا والدول الأخرى مالكة فوائض رأس المال مثل دول الأوبك، كل هذه المقومات التي تمتاز بها الدول العربية ستخلق تكاملا متميزا بين أسواق العمل وأسواق السلع وأسواق رأس المال.

-التخلص من عبء المديونية الخارجية المترتبة على العديد من الدول العربية من جراء سياسات النمو المتبعة وبالبلغة 162.3 مليار دولار سنة 2009 ، وكذلك خدمة هذه الديون وبالبلغة 14.6 مليار دولار سنة 2009<sup>1</sup>، في الوقت الذي يزداد فيه الطلب على الموارد المالية الدولية، وبالتالي تصبح سياسة التوسع في الصادرات ضرورية لاستمرار التنمية الاقتصادية، وكذلك توفير التمويل البيني لتغطية استيراد حاجيات الدول العربية من السلع الأساسية والاستثمارية.

## 2- الدوافع الخارجية:

وهي الأسباب الخارجية التي أفرزها النظام الاقتصادي الدولي الجديد، ويمكن ذكرها على النحو التالي:

أ- **واقع النظام الدولي الجديد** : ويقصد بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد مجموعة القواعد والترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة<sup>2</sup> ومن أسباب إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد المشكلات المتعددة القائمة في الدول النامية، والتي تتجلى في هشاشة الهيكل الاقتصادي القائم والفوضى النقدية الحادة التي أدت إلى تضخم كبير وعدم تنظيم أسواق المواد الأولية (أسواق الطاقة - النفط) وانعكاسها على التنمية<sup>3</sup>، وبحكم الانفتاح الكبير الذي عرفته الدول العربية على العالم الخارجي سيكون تأثيرها بواقع هذا النظام كبيرا جدا.

ب- **بروز ظاهرة التكتلات الإقليمية**: لقد شهدت العقود الماضية قيام العديد من التكتلات الاقتصادية لإقليمية، والتي أخذت صورا وأشكالا متعددة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وذلك في سبيل تحقيق المزيد من التكامل السياسي وزيادة القدرة على المساواة في المفاوضات الدولية، ولذلك فإن المنطقة العربية تسير وفق تشكيل تكتل

<sup>1</sup>التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، ص 193

<sup>2</sup>عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد و أفاته المستقبلية بعد احداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص 16

<sup>3</sup>عبد المجيد قدي، الإلزمة الاقتصادية العالمية و واقع دول العالم الثالث، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، جامعة الجزائر، الجزء 35 رقم 2، 1997، ص ص 441-451،

اقتصادي عربي يضاهاى التكتلات الدولية الكبرى، ولعل بحكم موقعها الجغرافي المتميز ستكون من بين مجموعات الدول النامية الأكثر تأثيرا بتطورات الإتحاد الأوروبي، باعتبارها الشريك التجاري الأول معه<sup>1</sup>.

**ج- توسع أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات:** إن الشركات المتعددة الجنسيات تتجه نحو السيطرة والمزيد من التوسع والانتشار إلى قارات العالم أجمع، وهنا يكفي القول أن الناتج الإجمالي لهذه الشركات أصبح يعادل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي لكل دول العالم وضعف الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم الثالث مجتمعة، ومن هنا نجد أن هذه الشركات تعبر عن ميول عميق للتطور الرأس مالي المعاصر نحو توحيد التجارة العالمية، وذلك من خلال تخلصها المستمر لقيود التجزئة الجمركية والقيود الكمية، وكذا توحيد سوق المال والائتمان الدولي وأسواق التكنولوجيا الدولية، وفي ظل سيطرة هذه الشركات لم يبق أمام الدول العربية خيار في التفكير سوى تطوير التبادل التجاري فيما بينها لمواجهة مخاطر هذه الشركات المتسللة إليها، أو وضع إستراتيجيات عمل مشتركة مع هذه الشركات للاستفادة من تكنولوجيا عملها المتقدمة، وكذلك الاهتمام بتنمية القدرات الإنتاجية العربية المحلية البينية<sup>2</sup>.

**د - تعاظم دور الكيان اليهودي في المنطقة العربية:** لقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين ظهور قوة جديدة في المنطقة العربية، والتي أصبح دورها يتعاظم اقتصاديا وعلميا وتقنيا وعسكريا، وفي المقابل لذلك نجد الدول العربية تزداد تخلفا وضعفا أمام هذه القوة، فهي إلى حد الآن لم تستطع إقامة صناعة عربية قطرية متطورة سواء كانت خفيفة ام ثقيلة مدنية او عسكرية حتى تستطيع ان تجابه بها هذا الخصم محليا ام دوليا و خاصة في ظل خطر شبح الشرق أوسطية والامت وسطية.

**هـ - القوانين الجائرة للمنظمات الدولية المهيمنة على التجارة الدولية:** تسعى المنظمات الدولية كمنظمة وكذلك صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وذلك من خلال قوانينهم ، GATT التجارة العالمية ومن قبلها وأنظمتهم الجائرة إلى الهيمنة على مقاليد التجارة الدولية، وذلك بإلزام الدول النامية ومنها العربية للقبول بشروطها التمييزية، بحيث أنه لا وجود لمؤشرات إيجابية تدل على أن هذه القوانين ستخفف من القيود الحمائية بالنظر إلى استمرار تمسك الدول المتقدمة بسياسات الدعم والإغراق، خاصة للسلع الزراعية التي تملك فيها مميزات نسبية مرتفعة، ومن هنا أستوجب على الدول النامية عموما والعربية خصوصا مواجهتها والتجديد لها، وذلك من خلال الرفع من مستوى التبادل البيني وهذا من أجل إتمام مسيرة التكامل الاقتصادي العربي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عبد الناصر الزبيوي، نموذج للتكامل الاقتصادي العربي، مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي، الاردن، 20-22 سبتمبر 2004، ص 541

<sup>2</sup> صلاح الدين السيسى، الشركات المتعددة الجنسيات و حكم العالم، عالم الكتب، القاهرة، 2003، ص 28

<sup>3</sup> نسيمه اوكيل، رشيد بوكساني، دور التكامل الاقتصادي العربي في تجاوز التحديات التي تواجه الدول العربية عند الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، الملتقى الدولي الثاني للتكامل الاقتصادي العربي الواقع و الافاق، جامعة الاغواط، الجزائر، 17-19 افريل 2007، ص 310

و- **الأزمات العالمية الحادة**: يكاد يخلتق العالم الرأسمالي تحت ضغط الأزمات الاقتصادية والمالية التي تستمر لعدة سنوات ولا تلوح في الأفق بوادر انفراج مشجعة طويلة المدى على المستوى العالمي، ما أعطى الرأسمالية أبعاداً مدمرة تضخمت مع مرور الزمن حتى صارت خطراً حقيقياً على مستقبل الإنسانية جمعاء<sup>1</sup>، وفي ظل ذلك تعرضت الاقتصاديات العالمية لأزمات اقتصادية ومالية حادة في القرن العشرين والحادي والعشرين أهمها أزمة الكساد الكبير في الثلاثينات و أزمة انهيار بريتون وودز والأزمة الآسيوية، ومؤخراً الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، والتي تعرف بأزمة الرهن العقاري، وقد شملت هذه الأزمات العديد من الأسواق المالية، حيث تأثرت بها اقتصاديات الدول العربية كثيراً، ذلك لأنها ساهمت في انخفاض أسعار النفط و الذي كانت له نتائج وخيمة على الموازين الاقتصادية الكلية في كثير من الدول العربية المصدرة للبترول، الأمر الذي يتطلب البحث في توزيع مصادر الدخل للدول العربية من خلال تكثيف العمل العربي البيئي.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني : الية تنمية التجارة العربية البيئية و العوامل المساعدة

تحتاج التجارة العربية البيئية إلى دفعة قوية لتحقيق التقدم والتكامل الذي يسعى إليهما كل عربي في ظل الظروف الدولية الراهنة وفي هذا السبيل تسوق بعض المقترحات التي تساعد على تنمية التبادل التجاري العربي في ما يلي:

#### 1- تشجيع حركة رؤوس الأموال العربية البيئية:

لا يوجد رقم محدد لحجم الأموال العربية في الخارج إلا أن البعض يقدرها بين 800 مليار دولار و 1.3 تريليون دولار وسواء كان الرقم صحيحاً أو غير صحيح فمن الواضح أن حجم الأموال العربية في الخارج كبيرة جداً وإذا تم استخدامها بالشكل المناسب فسوف يساهم مساهمة فعالة في التنمية العربية، ولذلك فقد يكون من المناسب إنشاء سوق مالية عربية مشتركة تعمل على جذب هذه الأموال خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر والتطورات الأخيرة والتي تتسم بالعداء الشديد للعرب خاصة من جانب الولايات المتحدة، ومما لاشك فيه أن نشاط اتحاد البورصات العربية الأخير، وقيامه بإبرام الاتفاق الثلاثي بين بورصات كل من لبنان والكويت ومصر كمحاولة لوضع نواة للسوق المالية العربية برعاية وترك الفرصة أمام البورصات العربية الأخرى للانضمام يفتح الباب لمواصلة الجهود الرامية إلى إنشاء سوق مالية عربية مشتركة تتحرك من خلالها أدوات الاستثمار غير المباشر بحرية كاملة بين دول الأعضاء.

<sup>1</sup> سمير امين، فرنسوا اوتار، **مناهضة العولمة**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص 269

<sup>2</sup> بلقاسم طراد، مرجع سابق، ص 63

## 2- تشجيع إقامة المشروعات الخاصة العربية المشتركة:

من المعروف أن الدول العربية قد أقامت العديد من المشروعات المشتركة مثل شركات التعدين والنقل والملاحة وغيرها، ومع ذلك لم تساعد هذه المشروعات على تقوية أواصر التعاون العربي، إلا أن من يحاول تقييم دور واثر هذه المشروعات سوف يلاحظ أن المشاركة في هذه المشروعات قد اقتصر أساسا على التمويل مما جعل هذه الخطوة التكاملية التي تجسدت بقيام المشروعات ضيقة الأفق، كما أن قيام المشروعات العربية المشتركة قد اتسم بالعشوائية في الغالب، أي لم توضع إستراتيجية لتنظيم العمل الاقتصادي العربي المشترك تحكم انتقاء المشروعات الواجب إقامتها في إطار خطط التكامل الاقتصادي.

## 3- تنمية التبادل التجاري العربي:

يسود العالم حاليا اتجاه قوي نحو التنمية الدولية من خلال تحرير التجارة الخارجية، بل وتتبنى الدول الصناعية المتقدمة مبدأ التنمية من خلال التجارة كبديل عن برامج المساعدات التي كانت تقدمها للدول النامية ولاشك أن قيام منظمة التجارة العالمية وما انبثق عنها من آليات ما هي إلا تكريس لهذا التوجه، وفي ظل هذه التوجهات تظهر الحاجة ملحة إلى ضرورة إيجاد صيغ فعالة لزيادة قيم وكميات التجارة العربية البينية كمدخل للتنمية، وإذا كان البعض يتحدث عن فشل مدخل تحرير التجارة كطريق للتكامل بين الاقتصاديات العربية فإن الواقع يكشف بوضوح أن تكريس صور التعاون والتكامل يحتاج إلى مزيج من الآليات المحفزة للتعاون، ولن يتمكن أسلوب أو مدخل واحد من إحداث التعاون المطلوب، ومن هنا فإننا نحتاج إلى إعادة النظر في تفعيل التجارة العربية البينية، خاصة في ظل المعطيات الدولية الجديدة دون إهمال العناصر الأخرى.<sup>1</sup>

**\*العوامل المساعدة في تنمية التجارة العربية البينية :**

إن توسيع وتطوير التجارة العربية البينية هو أن تقوم بدورها كمحرك للتنمية ومحفز للاستثمار، وذلك من خلال إجراءات وتدابير جماعية مختلفة، مع ضرورة الإحاطة بأهم الوسائل للرفع من مستوى التبادل التجاري البيني، ومن هنا يمكن ذكر العوامل التي تساعد على الرفع من مستوى التبادل التجاري العربي البيني على النحو التالي:

**1- تطوير الهياكل الإنتاجية:** على الرغم من التحولات الجذرية التي عرفت الهياكل الإنتاجية للدول العربية، وذلك خلال العقود الأخيرة، والتي أسفرت عن إنتاج مجموعة من السلع المصنعة والنصف مصنعة، إلا أن دخولها الأسواق العربية كان محدودا، والسبب في ذلك يعود إلى العراقيل التي وضعتها الجهات المسؤولة عن انسياب السلع والخدمات من وإلى الدول العربية، أو لأن هذه السلع ليست مطلوبة، ومن هنا يستوجب على المنتجين في الدول العربية دراسة كل المتطلبات للسوق الاستهلاكي العربي، وكذلك تطوير أساليب الإنتاج باستخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة.

<sup>1</sup>دراسة حول التجارة العربية البينية المعوقات و مقومات النجاح ، متاحة على الموقع ،

[www.tpegypt.gov.eg/arstudies/deltegaraelarabea.pdf](http://www.tpegypt.gov.eg/arstudies/deltegaraelarabea.pdf)

**2- تطوير آليات التمويل :** وهذا من خلال تنشيط الدور الفعال لمؤسسات التمويل القطرية العربية والمشاركة مثل صندوق النقد العربي، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وذلك من أجل الاستفادة من رؤوس الأموال المهاجرة، وكذا تخفيض ديون الدول العربية التي ساهمت بشكل كبير في استنزاف ثروات المجتمع العربي ، والتي بلغت حوالي 156 مليار دولار في سنة 2008 ، وأعباء خدمة الدين التي وصلت بدورها إلى 17 مليار دولار، ومن هنا نجد أنه بإمكان الدول العربية مساعدة هذه المؤسسات المالية من أجل أن تتخلص من مديونيتها و تتجه نحو تنمية اقتصادياتها .

**3-إلغاء القيود والضوابط التي تعيق حركة التجارة العربية البينية :** وهي القيود الجمركية وغير الجمركية بكل أنواعها لأن إزالة مثل هذه العراقيل التي تعترض المبادلات التجارية في المراكز الحدودية والجمركية سيضمن أكثر .سرعة إنجاز المعاملات، وبذلك يرفع حجم المبادلات التجارية<sup>1</sup> تنسيق السياسات الاقتصادية والتشريعات المالية والضريبية وتسهيل انسياب رأس المال والاهتمام أكثر بإقامة المشروعات الإنتاجية المشتركة.

**4-الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية :**بدلاً من تصدير المواد العربية الأولية في صورتها الطبيعية الى الدول المتقدمة بأسعار متدنية، فإنه يستحسن إقامة مشاريع صناعية عربية مشتركة يتم فيها إجراء عمليات تصنيع وتحويل هذه المواد أفضل من استردادها من الدول المتقدمة بأسعار مرتفعة.

**5-إحداث تكامل صناعي وزراعي :** يمكن إقامة صناعات تكون مكملة لصناعات أخرى في مناطق حرة عربية أو خارج المناطق الحرة، إذ أن كثير من المنتجات لم تعد تصنع في مصنع واحد، بل يتم إنتاجها في مصانع واقعة في عدة بلدان، ويتم تجميعها في منطقة حرة بقصد تصديرها للأسواق العالمية، وكذلك بالنسبة للقطاع الزراعي الذي بدوره يتطلب صياغة سياسية زراعية عربية جماعية تقوم على أساس الاحتياجات التنموية الفعلية، كذلك التنوع في الإنتاج الزراعي وترشيد سياسات الدعم مع التوسع في التسهيلات الإنمائية وإلغاء التسعير الإجمالي<sup>2</sup> .

**6-تحرير التجارة الثنائية:** مع انها تعد في الحقيقة معوقاً للنمو الشامل للتجارة العربية البينية الا ان الواقع اثبت عكس ذلك حيث ان معظم هذا النشاط شمل تبادل اعفاءات جمركية تفضيلية وفقاً لقوائم سلعية ملحقة بها وقد أسفرت عن تحسن لا بأس به في التبادل التجاري البيني.

-دعم استخدام تطبيقات التجارة الالكترونية في المؤسسات وحتى المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لكي يساعد ذلك على استمراريتها و يعزز من قدرتها التنافسية امام الشركات العالمية الكبرى وأيضاً الاهتمام بتوفير البنية التحتية المتكاملة من حيث المعدات وبرمجيات وتقنيات الاتصال والربط الشبكي، بالإضافة إلى الخدمات التي تتضمن وسائل الدفع الالكتروني التي تحتاجها معاملات التجارة الالكترونية.

<sup>1</sup> محمد عبد الرشيد علي، العوامل الرئيسية المحددة لنمو التجارة العربية البينية، مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي، الاردن، 20-22 سبتمبر 2004، ص ص 224-227

<sup>2</sup> محمد محمود يوسف، الإدارة الاستراتيجية لتكاليف النقل و دورها في تنمية حركة التجارة العربية البينية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر 2003، ص 94

- العمل على تطوير النظم واللوائح والقوانين المنظمة لنشاط النقل البيني، خاصة في المناطق التي يكون مستوى أداء النقل فيها ضعيفا، وذلك من خلال إعادة صياغتها، وهذا حتى تكون قادرة على الاستجابة لمتطلبات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، لأن هذه النظم واللوائح والقوانين هدفها تسهيل عمليات التبادل التجاري بين الدول العربية، وكذلك القضاء على المعوقات التي تقف أمام تنمية نشاط النقل البيني.

- تطوير وتحديث نظم الحكم السياسية وجعلها تستجيب للمتطلبات التي يمكن أن ترفع من مستوى التبادل التجاري البيني، حيث أنه من بين متطلبات التكامل العربي هي القرارات السياسية التي تتخذ عادة لحماية كل ما هو قطري، بدل اتخاذ قرارات تساهم في تفعيل المسار العربي القومي المشترك<sup>1</sup>.

- خلق مؤسسات تسويقية عربية مشتركة للمنتجات الصناعية والزراعية، حيث تختص في مجالات التسويق المحلي أو التسويق الاستراتيجي والتصدير، وذلك مع توفير الظروف الملائمة في إقامة هذه المؤسسات وتشجيعها في أدائها لهذه المهام، وذلك بمنحها كل التسهيلات اللازمة لتعزيز الأنشطة التسويقية، وهذا وفقا للأساليب الفنية الحديثة والمتطورة، والتي سيتحقق منها تشجيع للتجارة العربية البينية، إضافة إلى تحسين إمكانيات النفاذ إلى الأسواق.

- وضع معايير عربية موحدة ومطابقة لمواصفات الجودة للسلع والمنتجات (الزراعية والمصنعة) وتحفيز مختلف الدول العربية على العمل، وكذا الالتزام بهذه المعايير الدولية حيث يعتبر هذا الأمر من الشروط الأساسية التي تتطلبها كفاءة الأداء في التجارة الدولية.

- إقامة أسواق حرة بين البلدان العربية، وذلك بالتنسيق مع الجامعة العربية والتي لها دور كبير في تنمية التبادل التجاري البيني العربي.

- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التجارة، وذلك بتوفير البيئة الملائمة لأداء أعماله بالتركيز على قوانين الاستثمار وجعلها متجانسة في كل الدول العربية، وبصفة خاصة إرجاء الثقة في هذا القطاع وذلك لما له من قدرة على تحسين مستوى وحجم التجارة العربية البينية

- إنشاء نظام معلومات قوي هذا بدوره يسهل تبادل البيانات وكذلك المعلومات للتعرف على مسارات التبادل التجاري البيني، فإذا كان السبيل نحوي تنمية التبادل التجاري العربي يعد من القضايا المطروحة منذ سنين عديدة، فان توفير الوسائل المناسبة للرفع منه أضحي يعد من الضرورات، وذلك بالنظر إلى التغيرات التي تشهدها الساحة الدولية، ولهذا تفعيل التبادل التجاري بين الدول العربية يعتبر بداية الطريق لإقامة تكامل اقتصادي عربي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> علي اشتان بالمدادحة، المناطق الحرة المشتركة و دورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي العربي، الاردن، 20-22 سبتمبر 2004، ص 798

<sup>2</sup> بلقاسم طراد، مرجع سابق، ص 65



## المطلب الثالث : معوقات و مشاكل حركة التجارة العربية البينية و سبل تنميتها

على الرغم من الظروف و المقومات التي تزيد من فرص نجاح المنطقة، إلا أنه هناك العديد من المشاكل التي تواجه التطبيق الفعلي للبرنامج التنفيذي لهذه المنطقة و أهم دليل على ذلك تدني مستوى التجارة العربية البينية إلى حدود 10% و أهم هذه المعوقات و المشاكل نذكر ما يلي:

**1- غياب الشفافية و المعلومات:** حول التعامل أو التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، خاصة فيما يخص بالإفصاح عن كافة الإجراءات الإدارية و السياسات الاقتصادية المختلفة التي تشكل عنصر أساسي في عملية تنفيذ المنطقة، هذا الغياب بنجم عنه انعكاس سلبي يؤثر على مجرى التطبيق الفعلي للمنطقة<sup>1</sup>.

**2- التمييز في المعاملة الضريبية:** و تتلخص عملية التمييز في فرض الضريبة على السلع المستوردة تختلف نسبتها عن النسبة المفروضة على المنتج المحلي مثل ضرائب المبيعات، ضريبة الاستهلاك، ضريبة الإنتاج أو ضريبة القيمة المضافة، كما أنه هناك حالات يتم فيها فرض رسوم مختلفة مثلما هو الشأن في حالة فرض رسوم مطابقة للمواصفات، مما يقلل من فرص المنافسة العادلة مع المنتج المحلي، كما أن فرض رسوم الخدمات على شكل نسب مئوية من قيمة السلعة المستوردة ينتج عنه تأثير مماثل للرسوم الجمركية، و بالتالي يؤدي إلى معاملة تمييزية للمنتج المحلي.<sup>2</sup>

**3- القيود الغير جمركية:** ما زالت تشكل صعوبات للمستثمرين و التجار، و في الواقع فبالرغم من تخفيض التعريفات الجمركية إلى الصفر لم تحقق زيادة في التدفقات التجارية نظرا لعدم التزام الدول بإزالة كافة القيود الإدارية و النقدية و الكمية بجانب تحرير السلع العربية من الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل<sup>3</sup>.

و تتلخص أهم هذه القيود الكمية والغير جمركية في:

**1/3- القيود الفنية:** و هي خاصة بالاشتراطات في الدول العربية، أي تعددية المواصفات لنفس المنتج و تعدد و تضارب الاجتهادات الإدارية في تطبيقها، مثل وضع العلامات و اللاصقات على المنتج ودلالة المنشأ، أنواع العبوات و غيرها، كما تقوم الدول العربية بتغيير في المواصفات و المقاييس دون إشعار مسبق، صف إلى ذلك منع استيراد سلع معينة بحجة حماية السلعة الوطنية دون الحصول على استثناء.

<sup>1</sup> محمد النور، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التحرية الإقليمية نحو إزالة العوائق والقيود غير الجمركية أمام حركة التجارة "ورشة العمل الإقليمية حول" تسهيل التجارة من خلال تطبيقات النافذة الواحدة" الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا)، القاهرة، 11-12/07/2007

<sup>2</sup> عبد الحميد عبد المطلب ، السوق العربية المشتركة، الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة ، الطبعة 01، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 165-166.

<sup>3</sup> رفيقة حسني ، اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية، الإنجازات و المعوقات، ملخص المحاضرة المقدمة إلى منتدى السياسات الزراعية، المركز الوطني

للسياسات الزراعية، 2004/04/28، دمشق، ص 05

2/3- القيود الإدارية: و هي قيود خاصة بموضوع إعادة التثمين الجمركي، كثرة الوثائق الإضافية غير الضرورية التي تتطلب مع البضاعة، مشاكل النقل بالعبور، وإجراءات التخليص الجمركي وتكاليفها، و كذا الإجراءات المعقدة لفحص العينات و التخليص عند المعابر الحدودية<sup>1</sup>.

3/3- القيود النقدية و المالية: إن بعض الدول العربية ما زالت لديها قيود على إجراءات التحويل وتعدد أسعار الصرف و مخصصات النقد الأجنبي و تشدد في إجراءات الائتمان ( ما عدا دول مجلس التعاون، لبنان و الأردن التي تفرض قيود نقدية). ضف إلى ذلك المبالغة في رسوم تصديق القنصليات على شهادات المنشأ، حيث يتم تحصيلها في بعض الدول العربية حسب قيمة الفاتورة و هذا بالرغم من تأكيد المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في دورته رقم 72 في أبريل 2003 بقرار رقم 1431 بشأن ( إلغاء التصديق على شهادات المنشأ من قبل السفارات و القنصليات العامة، و إلغاء التصديق على الفواتير و المستندات المصاحبة لشهادات المنشأ من قبل السفارات و القنصليات)<sup>2</sup>.

4- المغالاة في طلب الاستثناءات: حيث شملت الاستثناءات التي طلبتها الدول مختلف أنواع القيود الجمركية و الغير جمركية و الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل، و عدم تطبيق التخفيض التدريجي على الواردات السلعية من الدول العربية، كما اتضح أن الدول التي تطلب الاستثناء تبالغ فيها، فأصدر المجلس في دورته بتاريخ آذار 2002 قرار رقم 233 بالحد من طلب الاستثناء و جعله في حدود لا تضر بالتطبيق، بحيث لا تتجاوز 15% من متوسط الصادرات و لمدة 05 سنوات متاحة و أن تكون مبررة و منسجمة مع ما نصت عليه المادة 05 من اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، كما لا يجوز تطبيق أكثر من استثناء واحد للسلعة الواحدة، أي أن السلعة التي تحصل على استثناء لا يجوز للدولة أن تطلب استثناءها مرة أخرى، وان لا يقع ضرر نتيجة التحرير التدريجي على السلعة التي يطلب لها الاستثناء.

كما ورد في القرار أنه تنتهي جميع الاستثناءات مع انتهاء فترة تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، أي أنه بعد الإعلان عن استكمال و قيام المنطقة سنة 2005 لن تكون هناك استثناءات مطبقة بين الدول العربية<sup>3</sup>.

يلاحظ من خلال التجربة التي مرت بها المنطقة أن الاستثناءات أدت إلى ما يسمى بالعدوى السلبية، حيث قامت بعض الدول (والتي كانت في الأصل قد حررت السلع المستوردة من الاستثناء) بإشهار مبدأ المعاملة بالممثل<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> محمودي مراد، النظرية العامة للمناطق الحرة....، دار الكتاب الحديث، دارية، الجزائر العاصمة، 2002، ص98

<sup>2</sup> عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، مستقبل منطقة التجارة الحرة، على الموقع:

. Page consultée le 04/06/2011 <http://www.balagh.com/islam/htokyzut.htm>

<sup>3</sup> معتصم سلمان، أسس و قواعد إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، جامعة الدول العربية، على الموقع

(06/07/2011). <http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details/r.jsp?art.rd3502levelides110>

- 5- **فرض الحظر على استيراد بعض المنتجات الزراعية:** لجوء بعض الدول العربية إلى فرض الحظر على استيراد بعض المنتجات الزراعية من الدول الأعضاء، إذ أثبتت التجربة العملية صعوبة تطبيق التحرير الشامل لتجارة السلع الزراعية، ما دامت أن جميع الدول العربية يمثل الإنتاج الزراعي نسبة هامة في اقتصادها<sup>2</sup>، لم تلتزم بتطبيق نص تحرير السلع الزراعية و الحيوانية سواء في شكلها الأولي أو بعد إحداث تغيير عليها.
- 6- **ضعف بعض المقومات:** في مقدمتها وسائل النقل البري و البحري، الاتصالات خاصة إذا علمنا أن هذه الوسائل تكاد منعدمة بين المشرق و المغرب مما يجعل التجارة بين جناحي الوطن العربي تكون منعدمة و متدنية، و هذا ما يعتبر أيضا ارتكاز التبادل التجاري العربي على الدول المتقاربة جغرافيا<sup>3</sup>.
- 7- **عديم تحديد قواعد المنشأ:** إن التأخير الحاصل في الاتفاق على قواعد المنشأ رغم الانتهاء من صياغة الأحكام العامة لها، يترك انعكاسات سلبية على تطبيق المنطقة و بالأخص قضية الاستثناءات، الأمر الذي يتطلب الإسراع من الانتهاء من تحديد قواعد المنشأ التفصيلية تحديدا دقيقا للوقف و الحد من التلاعب<sup>4</sup>. و أيضا حتى يستطيع القطاع الخاص الاستفادة القصوى من مشروع المنطقة، حيث أن الاتفاق على قواعد منشأ تفصيلية يعتبر من السياسات التي تمارسها الدولة في إطار تشجيع الاستثمارات البينية و العمل على توظيفها توظيفا في خدمة التكامل الاقتصادي العربي<sup>5</sup>.
- 8- **اعتماد أغلب الدول العربية في عملياتها التجارية على الخارج:** إذ أن الصناعة العربية ضعيفة بالمقارنة مع باقي دول العالم، فهي تحصل على المنتجات الصناعية من الدول المتقدمة، و كذا تشابه صادرات الدول العربية فهي مواد أولية كالنفط و الحديد، و هي منتجات يتعذر زيادة صادراتها إلى الدول العربية الأخرى، و هو ما يفسر ربما ضعف نسبة التجارة البينية العربية.
- ضف إلى ذلك ضعف الهياكل الاقتصادية العربية من جهة و تشابهها من جهة أخرى، مما أدى إلى تخوف من فتح الأسواق العربية على بعضها، و استمرار بقاء الدول العربية على هامش النظام التجاري الدولي بنسبة متواضعة جدا من حجم التجارة العالمية للسلع و الخدمات.
- 9- **غياب قطاع الخدمات في المنطقة:** رغم دعوة المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الدول العربية إلى مفاوضات لتحرير التجارة في قطاع الخدمات، إلى أنها ما زالت مقتصرة على خمسة دول هي المغرب، تونس، مصر، الأردن و موريتانيا بقيمة إجمالية قدرت ب 69,6 مليار دولار، و لتجارة الخدمات أهمية بالغة في النشاط

<sup>1</sup> سميرة محمد عبد العزيز ، عالمية تجارة القرن 21، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، المكتبة العربية الحديثة ، الإسكندرية ، 2006، ص 27.

<sup>2</sup> كمال رزق ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: حلم أم واقع، بحث مقدم إلى المنتدى الدولي " التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة الأوربية- عربية" أيام 8-2004/05/9، جامعة سطيف ، ص 372

<sup>3</sup> أمال عبد الرحمن زيدان، تنمية الطلب المتبادل بين الدول العربية في ظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة ، دار شنتات للنشر المحلة الكبرى، 2008، ص 140.

<sup>4</sup> الجوزي جميلة، مرجع سابق، ص 32.

<sup>5</sup> أحمد عارف العساف و محمود حسين الوادي، اقتصاديات الوطني العربي، الطبعة 01، دار المسيرة للطباعة، عمان، 2010 ، ص 241.

الاقتصادي و الاستثماري و يؤدي تحريرها إلى زيادة التجارة في السلع و الخدمات و زيادة النمو الاقتصادي و فرص العمل.

هذه أهم المعوقات و المشاكل التي طفت إلى السطح بمجرد دخول المنطقة حيز التنفيذ و التي يعمل المجلس الاقتصادي و الاجتماعي على إزالتها في إطار المجهودات الآتي ذكرها<sup>1</sup>.

### \*سبل تنمية التجارة العربية البينية :

جملة المعوقات و المشاكل التي تواجه التجارة العربية البينية يمكن التغلب عليها باتباع عدة سبل يمكن ان تخفضها و تساهم في تنميتها و نذكر منها :

- مبادرة الدول العربية بوضع خطط متوسطة و طويلة الاجل لإحداث تغييرات هيكلية اساسية في قواعد الانتاج و تكون اكثر تنوعا و اكثر اعتمادا على المزايا النسبية المتعددة في الدول العربية ، و هنا يجب التركيز بشكل متوازن على جانبي العرض و الطلب في ان واحد ، بحيث تطور الانواع الانتاجية المستندة على الميزة النسبية (جانبا العرض ) و في نفس الوقت يجب ان تراعي اذواق و انماط الاستهلاك السائدة في الاسواق العربية .

- الى جانب تحرير التجارة العربية لا تقل الاستثمارات البينية اهمية لذلك لا بد من السعي لتعزيزها و استقطابها لكي تبقى ضمن اطار الاقطار العربية و يتطلب ذلك اعداد البنية الاقتصادية و التشريعية المواتية في الدول العربية<sup>2</sup>.

- اشراك القطاع الخاص العربي في عملية اتخاذ القرارات يمثل ضرورة هامة باعتباره يلعب دورا رئيسيا في زيادة حجم التجارة العربية البينية فهي ترتبط بما يتوفر للقطاع الخاص من امكانيات و طاقات تساعد على تحقيق ذلك<sup>3</sup>.

- الالتزام بتنفيذ كافة الاتفاقيات و القرارات المتعلقة بتحرير التبادل التجاري بين الدول العربية و ضرورة تفعيل التشريعات اللازمة لإدارة الخلافات السياسية التي تحدث بين الاقطار العربية و الحد من اثارها السلبية على التجارة العربية البينية .

العمل على زيادة فعالية المؤسسات و الهيئات و المصارف القطرية الاقليمية في تقديم التسهيلات الائتمانية و ضمان التمويل اللازم للصفقات التجارية التي تعقد بين الاسواق العربية.

<sup>1</sup> بورحلة ميلود و بوتلجة عبد الناصر ، التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الاداء و المعوقات في الفترة (1998-2010) ،المركز الجامعي غليزان ،الجزائر ،ص ص 12-13

<sup>2</sup> عامر باكير و طالب عوض ،تطور التجارة العربية البينية ،مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي ،الجامعة الاردنية ،20-22 سبتمبر 2004 ،ص 73

<sup>3</sup> حيدر مراد ،المشاكل و المعوقات امام تنمية التجارة العربية البينية ،مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي ،الجامعة الاردنية ،20-22 سبتمبر 2004 ،ص 642

- العمل على تصعيد دور الغرف التجارية و الصناعية في التعريف بمنتجات الاسواق العربية و ذلك بتنظيم بعثات تجارية مشتركة لرجال الاعمال و الشركات الى الاقطار العربية و اقامة معارض متخصصة دائمة و دورية .
- تفعيل العمل الجماعي العربي لتطوير خدمات النقل و الاتصال و تعظيم الاستفادة من التطور التقني والعلمي في مجالات المواصلات و الاتصالات .
- تعرية كافة المحاولات و ابطال مفعول الاليات التي تقوم بها الدول الصناعية المتقدمة وشركاتها الكبيرة لتطبيق الاقتصاديات العربية لغرض اجهاض التوجيهات التكاملية العربية.

## خاتمة الفصل

مما سبق يتضح بما لا يدع مجالاً للشك ان الدول العربية تعاني من خلل كبير في هيكلها الانتاجي يجعلها غير قادرة على المنافسة الفعلية في الاسواق المفتوحة ، اضافة الى عدم توافر مصادر التمويل اللازمة للإنفاق على البحث و التطوير و تدني نسب الإنفاق على البحث العلمي بالمقارنة بأغلب دول العالم ، و هذا بلا شك سوف يؤثر سلبيا على كافة قطاعات الاقتصاديات العربية ، و يقلل من امكانيات صادراتها على المنافسة ، و يزيد ايضا من قيمة وارداتها خاصة الواردات الزراعية و الغذاء ، ورغم تفعيل مسار التجارة البينية في إطار العمل العربي المشترك، إلا أن هذه الأخيرة تطورت بشكل ملحوظ من حيث الكم لكن من حيث الخصائص والهيكل السلعي والتوزيع الجغرافي لم تتغير على الإطلاق، حيث احتل النفط الهيكل السلعي والاتحاد الأوربي كشريك تجاري أول، كما أن نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة العربية لم تتجاوز % 10 في أحسن الأحوال.

ورغم ازدياد حجم التجارة ونموها إلا أن نسبتها من التجارة الخارجية بقيت متواضعة، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوائق السياسية والاقتصادية هذه العوائق تجعل من تطوير التجارة العربية البينية أمراً ملحا وضرورة لا بد منها كي تستطيع الدول العربية بناء كتل اقتصادي عربي يقف في وجه التحديات العالمية.

## مقدمة الفصل الثاني

تعتبر الخدمات البنكية أحد أهم الأنشطة الاقتصادية في أي دولة، إذ يدل مقدار الطلب عليها على درجة التقدم الاقتصادي للبلد، أما عرضها فيعمل على تحقيق الرفاهية للمجتمع. ويتأثر النشاط البنكي بالتطورات الاقتصادية المختلفة، ونتيجة لذلك قامت البنوك بالانتقال من تقديم خدمات تقليدية محصورة في الإيداع والإقراض إلى اقتحام مجالات متعددة في تقديم خدماتها البنكية وخدمات أخرى غير بنكية.

لا تتوقف البنوك في مسعاها عند حد تقديم ذلك الكم المتنوع من الخدمات، بل إن انشغالها ينصب أيضا في إيصال تلك الخدمات إلى عملائها، ومن هذا المنطلق يبرز دور التقنيات البنكية في تمويل مختلف الاقتصاديات خاصة التجارية منها كنشاط متجدد ومتطور يحوي مجموعة من الأنشطة المخططة، المتخصصة والهادفة التي تمكن البنك من إيصال الخدمات التي ينتجها إلى الجمهور البنكي بالشكل الذي يشبع الحاجات، ويلبي الرغبات ويحقق المستوى المطلوب والمستهدف من الربحية لإدارة البنك.

و تفقر المبادلات التجارية التي تتم على المستوى الدولي الى عنصر الثقة و الامان فيما بين اطرافها ذلك لانها تتم في العادة بين اطراف غير متعاقدين لا تتوفر بينهم الثقة الكافية لإتمام الصفقات التجارية اضافة الى البعد المكاني فيما بينهم ،لذلك تم اللجوء الى اساليب التمويل المختلفة التي سنتناولها في هذا الفصل .

و عليه تطرقنا في هذا الفصل الى المباحث التالية :

**المبحث الاول : ماهية البنوك.**

**المبحث الثاني : ماهية الخدمات المصرفية**

**المبحث الثالث : التقنيات البنكية المستعملة في التجارة البنكية**

## المبحث الأول: ماهية البنوك.

يعتبر البنك مؤسسة مالية فهو المكان الذي يلتقي فيه عرض النقود و الطلب عليها أي أنه وسيط بين أصحاب الفائض المالي و أصحاب العجز المالي، ويمكننا القول بأن البنوك اتسعت مع اتساع نطاق الارتباطات التجارية مع الأفراد و هذه الهيئات حيث زاد نشاط البنوك وتعددت وظائفها أثبتت أهميتها من خلال خدماتها التجارية و الاقتصاد الدولي، وعليه سيتم في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم وأنواع البنوك، ومختلف الوظائف التي تقوم بها.

## المطلب الأول: مفهوم البنوك، نشأتها وتطورها .

عرف البنك بأنه مؤسسة تقدم خدمات مالية للأفراد والمؤسسات الذين هم بحاجة إلى تلك الخدمات، سنتطرق إلى تطور هذه المؤسسة المالية و سيتم توضيح مفهوم مصطلح البنك.

أولاً: تعريف البنوك: كلمة بنك "banque" أو "مصرف" هي كلمة أصلها ايطالية "banco" ونعني بها المصطبة ويقصد بها المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، وبعدها تطور ليقصد به المنضدة "comptoire" و التي يتم فوقها عد و تبادل العملات، و في النهاية أصبحت تعني المكان الذي يوجد فيه تلك المنضدة و تجرى فيها المتاجرة بالنقود، ومن هنا يمكننا تلخيص عمل البنوك على انه يقبل الأموال من الذين لديهم أموال فائضة عن حاجاتهم و يكون مدينا لهم بها (بقيمتها) و يعيد تقديمها للآخرين يحتاجونها لكي يستفيدوا منها و يكون دائنا (بقيمتها) لهؤلاء.<sup>1</sup>

كما يعرف أيضا بأنه: " المكان الذي يلتقي فيه عرض النقود و الطلب عليها، و قد تمثلت مهمته الأولى في قبول الودائع من أطراف و إقراضها لأطراف آخرين، وبالتالي تعد وظيفته الأساسية تجميع الأموال و توظيفها ليمد النشاط الاقتصادي في المجتمع بالأموال اللازمة للتنمية ".<sup>2</sup>

وعموما يمكن القول أن البنك عبارة عن " مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية في تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور و منشآت الأعمال لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة.

<sup>1</sup> شاكر القزويني، " محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 24.

<sup>2</sup> محمد أنور سلطان، " إدارة البنوك"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص 09.



ووفقا للمادتين 110 و114 يعرف البنك على أنه مؤسسة مالية ذات شخصية معنوية و التي مهمتها العادية و الرئيسية إجراء العمليات المصرفية تتجلى في جمع رؤوس الأموال التي يستخدمها لحسابه الخاص و تحت مسؤوليته في تسليم القروض للزبائن.<sup>1</sup>

### ثانيا: نشأة البنوك و تطورها.

ترجع نشأة البنوك إلى أواخر القرون الوسطى بعد ظهور و تطور المدن الإيطالية إثر الحروب الصليبية التي كانت تتطلب نفقات طائلة لغرض تجهيز الجيوش، و لقد توفر في ذلك الوقت الكثير من الأموال التي جلبها المستفيدون من هذه الحروب عن طريق النهب و سرقة الثروات و ترتب عن ذلك تكديس الثروات، و من هذا المنطلق بدأ التعامل بفكرة الودائع و ذلك للحفاظ عليها من الضياع مقابل شهادات اسمية و تحويلها من اسم إلى اسم آخر و ذلك بحضور الطرفين وظهرت شهادات الإيداع التي انبثق عنها الشيك و النقود الورقية بشكلها الحديث و قام الصيرافة باستثمار أموالهم الخاصة مقابل فوائد على إقراضها للغير.<sup>2</sup>

ومن القرن 14 سمح الصياغ و التجار لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف و قد نتج عنها إفلاس بعض البيوت، و قد دفع بعض المفكرين إلى المطالبة بإنشاء بنوك حكومية وذلك في القرن 16 لحفظ الودائع، و كان أول بنك تم تأسيسه في مدينة البندقية في إيطاليا سنة 1587 و يعتبر النواة الأولى لسلسلة البنوك التي أنشئت لاحقا و تم إنشاء بنك أمستردام في سنة 1609 الذي كان غرضه الأساسي حفظ الودائع و التحويل عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر و إجراء المقاصة بين الكمبيالات التجارية، فمنذ بداية القرن 18 أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا و كان اغلبها مؤسسات يمتلكها أفراد أو عائلات و كانت تقضي القوانين بحماية المودعين و كان يمكن إرجاع الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك في حالة إفلاسها، و أخذت هذه البنوك تتطور من حيث وظائفها، ثم شهد القرن 19 تعديل في قوانين إنشاء البنوك و قد سمحت بتكوين بنوك بشكل شركات المساهمة و يرجع ذلك إلى الثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا مما أدى إلى نمو الشركات و كبر حجمها و اتساع نشاطها و هنا كانت الحاجة إلى بنوك لتمويل هذه الشركات.<sup>3</sup>

وبعد الحرب العالمية الثانية تدخلت الدولة في تنظيم أعمال البنوك و أعطت حق الإصدار الأوراق النقدية إلى بنوك معينة عرفت بالبنوك المركزية في حين بقيت البنوك التجارية متخصصة في تمويل العمليات التجارية

<sup>1</sup> قانون النقد والقرض، المادة 110 و114، الجزائر، الصادر بتاريخ 1990/04/14.

<sup>2</sup> شاكر القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، مرجع سابق، ص 27.

<sup>3</sup> إسماعيل محمد هاشم، "النقود و البنوك"، المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية، 2005، ص 107-108.

وخاصة خلق الودائع و هكذا أنشأت البنوك بفعل الحاجة لتسهيل المعاملات على أساس الأجل و الثقة، و من هنا بدأت الملامح الأولى لظهور الأعمال المصرفية وتحددت معالمها إلى أن أصبحت كما هي عليه الآن.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: أنواع البنوك.

تختلف البنوك وتتنوع حسب طبيعة نشاطها ومدى توسعها وانتشارها وفي ما يلي سيتم تقديم مختلف أنواع البنوك:

#### أولاً: البنوك المركزية:

وهو مؤسسة مصرفية هدفها الرقابة على كمية النقود و استعمالها بصورة تسهل تنفيذ السياسة النقدية وقد يجري وضع هذه السياسة من قبل البنك نفسه أو في اغلب الأحيان يجرى فرضها عليه من قبل الدولة فهو مؤسسة مختصة في الصيرفة المركزية.<sup>2</sup>

ويعتبر البنك المركزي قلب الجهاز المصرفي النابض، يمدّه بالدعم و ينظم حركة و يبعث فيه الحياة، فجميع المنشآت المصرفية الأخرى تدور في النطاق الذي يرسمه لها في حدود السياسات التي يقرها،<sup>3</sup> كما أن البنك المركزي يقف على قمة النظام المصرفي سواء من ناحية الإصدار النقدي أو من ناحية العمليات المصرفية كما أنه أداة رئيسية لتدخل الحكومة وذلك لتنفيذ سياستها الاقتصادية، ويتميز البنك المركزي على أنه: البنك الذي ينفرد بحق إصدار النقود وهو بنك البنوك و بنك الدولة.<sup>4</sup>

#### ثانياً: البنوك التجارية:

هي إحدى المنشآت المالية المتخصصة في التعامل بالنقود و التي تسعى إلى تحقيق الربح، وتعتبر البنوك التجارية المكان الذي يلتقي فيه العرض و الطلب على الأموال، إذ توفر نظاماً ذات كفاية يقوم بتعبئة الودائع و مدخرات الأفراد و المنشآت، كما يقع على عاتقها تسوية كافة المعاملات المالية التي تتم بين منشآت الأعمال و الأفراد و ذلك بالإضافة إلى كونها أداة مهمة لمنح التمويل اللازم سواء للمنتجين أو التجار أو المستهلكين من خلال ما تمنحه من ائتمان.

ومع تطور الفكر المصرفي تطورت خدمات البنوك التجارية بشكل كبير وأصبحت وظيفة البنوك أخطر من ذلك بكثير لتخرج من مجرد خدمة الإيداع إلى خدمة إقراض هذه الإيداعات، ثم إلى توسيع رقعة نشاطها لتشمل مجموعة هائلة من أوجه النشاط، و في مقدمتها عمل تلك البنوك كشركات قابضة وتقديم الخدمات التجارية

<sup>1</sup> شاكر القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، مرجع سابق، ص 32.

<sup>2</sup> محمد سعيد أنور سلطان، "إدارة البنوك"، مرجع سابق، ص 14-15.

<sup>3</sup> ناظم محمد الشمري، "النقود و المصارف و النظرية النقدية"، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، 1999، ص 141.

<sup>4</sup> مأمون مسعودة، "واقع الصراف الجزائرية في ظل الصيرفة الإلكترونية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم التجارية والاقتصادية الوادي،

والمشورة المالية و القضائية لمنشآت المجتمع و المشاركة في المجموعة المصرفية العالمية و تقديم التمويل اللازم للمشروعات العالمية، بالإضافة إلى ذلك تؤدي البنوك التجارية مئات من الخدمات لإدارة الأموال وتنظيم الاستثمارات و سداد المدفوعات الدورية، كما تقوم البنوك في بعض البلاد على تنفيذ الوصايا وإدارة الشركات إلى جانب ذلك من الخدمات المصرفية التي يحتاج إليها عدد ملائم من العملاء.<sup>1</sup>

### ثالثا: البنوك المتخصصة :

هي مؤسسات مصرفية متخصصة في تمويل قطاع أو فرع اقتصادي معين، ويتم تمويلها لهذه القطاعات عن طريق الائتمان الذي تقدمه و غالبا ما يكون الائتمان متوسط وطويل الأجل بحكم طبيعة النشاط الاستثماري القائم في قطاعات الزراعة و الصناعة و العقار، لذا تسمى البنوك الممولة القطاع الزراعي بالبنوك الزراعية و البنوك الصناعية و البنوك العقارية.<sup>2</sup>

### رابعا: بنوك الاستثمار:

من الصعب وضع تعريف محدد لبنوك الاستثمار وذلك لتعدد الأنشطة التي تضطلع بها في الوقت الحالي و لاختلاف وظائفها من البنوك إلى آخر حتى داخل نفس الدولة، ونشأ هذا النوع من البنوك في إنجلترا و كانت أعماله تقتصر على قبول الأوراق التجارية بهدف تمويل التجارة الخارجية و توفير الأموال اللازمة للمقترضين في الخارج بطرح الأسهم و السندات في الأسواق المحلية لرأس المال، أما في الوقت الحالي فقد أمتد نشاط هذا النوع من البنوك ليشمل التمويل المحلي وإدارة الاستثمارات و تقديم المشورة في المجالات الاندماجية بين الشركات و تمويل عمليات البيع الآجل كما تلعب دورا هاما في الأسواق المالية الدولية لذا تكون عمليات هذه البنوك موجهة أساسا لتكوين رأس المال الثابت في الصناعة، الزراعة و العقارات... الخ لذلك فهي تعتمد على أموالها بالدرجة الأولى و الودائع لأجل و المنح الحكومية.<sup>3</sup>

### خامسا: بنوك الادخار:

نشأت أساسا بغرض تجميع المدخرات الشعبية و هي بالتالي بنوك شعبية تتكون من وحدات صغيرة الحجم منتشرة جغرافيا لكي تكون قريبة من الفئات ذوي الدخل المحدود و تتميز أساسا بانخفاض الحد الأدنى للإيداع و بالتالي تعتبر هذه البنوك أقرب وسيلة للمدخرين ذوي الدخل الصغيرة لإيداع أموالهم فيها ،حيث أنها لا تستهدف الربح عامة و لكن غايتها الأصلية هي تجميع المدخرات صغيرة الحجم.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> محمد سعيد أنور سلطان، "إدارة البنوك"، مرجع سابق، ص 14 - 15.

<sup>2</sup> ناظم محمد الشمري، "النقود و المصارف و النظرية النقدية"، مرجع سابق، ص 141.

<sup>3</sup> مأمون مسعودة، "واقع الصارف الجزائرية في ظل الصيرفة الإلكترونية"، مرجع سابق، ص 07

<sup>4</sup> محمد سعيد أنور سلطان، "إدارة البنوك"، مرجع سابق، ص 47.

## سادسا: البنوك الإسلامية:

البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية إسلامية التي تقوم بجميع الأعمال المصرفية والمالية و التجارية و أعمال الاستثمار و إنشاء مشروعات التصنيع و التنمية الاقتصادية و العمران.<sup>1</sup>

## المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية.

تقوم البنوك التجارية بوظائف متعددة منذ ظهورها نظرا لتنوع وتطور وتعدد نشاطات الأفراد والمؤسسات فمن الوظائف التقليدية الكلاسيكية والمتمثلة في الوساطة بين المقرضين والمقترضين إلى وظائف حديثة تتماشى مع متطلبات الأفراد و تتمثل هذه الوظائف فيما يلي:

## أولا: الوظائف التقليدية (الكلاسيكية):

تتمثل في:

1. قبول الودائع: هذه الوظيفة هي أول وظيفة عرفها البنك التجاري حيث يقوم البنك بجمع المدخرات من الأثرياء في بداية الأمر ولعامة الأفراد والمؤسسات المختلفة في الوقت الحاضر و ذلك من خلال فتح حسابات الودائع،<sup>2</sup> و تنمية الودائع تتخذ صورا عديدة نذكر منها<sup>3</sup>:

- الحسابات الجارية بالعملة الوطنية و بالعملات الأجنبية الرئيسية.
- دفاتر التوفير العادي و ذوي الجوائز بالعملة المحلية و بعض العملات الأجنبية.
- التحويلات المصرفية المحلية و الخارجية العادية و السريعة وذلك بالعملة الوطنية و الأجنبية.
- التعامل بالشيكات المصرفية والسياحية بيعا و شراء سواء كان التعامل عاما لأي غرض أو خاص بهدف معين مثل شيكات الحج.
- إصدار شهادات الإيداع أو الادخار بالعملة الوطنية أو الأجنبية و ذلك بما يتناسب مع رغبات العملاء.

2. تقديم الائتمان: وتتمثل هذه الوظيفة في منح البنك نقودا إما على شكل نقود ورقية أو مصرفية إلى الأفراد ورجال الأعمال لمدة مختلفة لا تتجاوز العام وذلك لمساعدتهم في مواجهة النفقات العاجلة و كذلك لمباشرة أعمالهم على أن يقوموا برد تلك المبالغ مع فوائد على القرض و كذلك فإن البنوك تمنح قروضا أخرى متوسطة وطويلة الأجل و هذا لأغراض إنتاجية و تجارية و عقارية.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 53.

<sup>2</sup> محمود الصميدعي، ردينة عثمان، " التسويق المصرفي "، دار المناهج، الأردن، ص 94.

<sup>3</sup> مأمون مسعودة، مرجع سابق، ص 09.

ثانياً: الوظائف الحديثة: تتمثل في<sup>1</sup>:

- تقديم خدمات استشارية للمتعاملين معه.
- المساهمة في تمويل مشاريع تنموية.
- التحصيل و الدفع نيابة عن الغير.
- شراء و بيع الأوراق المالية و حفظها لحساب المتعاملين.
- إصدار خطابات الضمان.
- تأجير الخزائن الحديدية.
- ومجموعة من الأعمال الأخرى:
  - شراء و بيع أوراق النقد الأجنبي.
  - دفع المبالغ من أجل الاعتمادات الخاصة.
  - تمويل الإسكان الشخصي.
  - البطاقة الائتمانية.
  - خدمات الانترنت.

<sup>1</sup> محمود الصميدعي، ردينة عثمان، "التسويق المصرفي"، مرجع سابق، ص98-99.

**المبحث الثاني: ماهية الخدمات المصرفية.**

تسعى المصارف إلى تحقيق أهدافها من خلال قيامها بنشاطها المصرفي الذي تنتج عنه خدمة مصرفية تقوم بتقديمها لعملائها و ذلك لتلبية أهم حاجياتهم و سوف نتطرق في هذا المبحث إلى نشأة و تطور الخدمات المصرفية و أهم التعاريف المقدمة لها و أنواعها و أهم ما يميز هذه الخدمات من خصائص.

**المطلب الأول: نشأة و تطور الخدمات المصرفية.**

وجدت المؤسسات المالية المتمثلة في البنوك بشتى أنواعها من أجل تقديم الخدمات المصرفية التي سنتعرف عليها في هذا المطلب بعد التطرق إلى نشأتها و تطورها.

**أولاً: نشأة الخدمات المصرفية:** منذ عرفها الإنسان و ذلك عبر مراحل التطور الاقتصادي و يمكن تلخيصها في 4 مراحل فيما يلي<sup>1</sup>:

**1- الخدمة المصرفية في مرحلة ما قبل التصنيع:**

و في هذه المرحلة كان الإنسان يعتمد على تلبية حاجاته و ذلك بالزراعة و الصيد كما تميزت أيضا هذه المرحلة بعدة خصائص و هي الاكتفاء الذاتي، تبادل الفائض من الإنتاج، ظهور النقود، الإيداع و القروض و بداية البنوك.

**2- الخدمة المصرفية في مرحلة التصنيع:**

و تميزت هذه المرحلة بتراكم رأس المال مما دفع أصحابه إلى استثماره في المشاريع الصناعية، و إن هذا الاستثمار أدى إلى زيادة الثروات و هنا ظهرت الحاجة بشكل اكبر إلى المصاريف أكثر تخصصا في الفترات السابقة بالشكل الذي جعلها تمثل مؤسسات ذات كيان لها تنظيم إداري ذو خبرة بالعمل و ذلك نتيجة لزيادة مبالغ الإيداع و زيادة رأس مال المصارف و هذا ما زاد إمكانياتها في منح القروض و إعطاء الاستثمارات.

**3- الخدمات المصرفية في مرحلة التقدم الصناعي:**

و تميزت هذه المرحلة باستخدام التكنولوجيا المتطورة في تقديم الخدمات المصرفية و لقد أصبحت هذه المؤسسات تتسابق فيما بينها في استخدام الأساليب الحديثة و التقنيات المتطورة لكي تتمكن من تلبية حاجات و رغبات الأفراد و جذب اكبر قدر ممكن من الزبائن لان عملية الإيداع و الافتراض و الاستثمار أصبحت غير مقتصرة على أصحاب المشاريع الكبيرة و إنما يصبح اغلب الأفراد يطلبون الخدمات المصرفية و ذلك من خلال الإيداع، طلب قروض، تحويل الرواتب إلى المصارف طلب بطاقة الائتمان وغيرها من الخدمات المصرفية.

<sup>1</sup> محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان، "التسويق المصرفي"، المرجع السابق، ص 47.

## 4. الخدمات المصرفية في مرحلة ما بعد التقدم الصناعي:

إن التطور الكبير الذي حصل في جميع المجالات اثر بشكل كبير على الخدمات المصرفية و هذا ناتج من ما تتميز به هذه المرحلة من خصائص و التي تتمثل في :

- تزايد الطلب على الخدمات المصرفية .
- زيادة عدد البنوك و تنوع الخدمات المقدمة.
- زيادة عدد الفروع التابعة للبنوك.
- اتساع الرقعة الجغرافية التي تنتشر عليها هذه البنوك و فروعها.
- استخدام الحاسوب الآلي في تنفيذ العملات المصرفية.
- الاشتراك في شبكة الانترنت لتسهيل عملية الاتصال بالزبائن.

**ثانيا: تعريف الخدمة المصرفية:** تعددت التعاريف المقدمة للخدمة المصرفية و نذكر منها:

\*الخدمة المصرفية تمثل " نشاط أو عمل يحصل عليه المستفيد و التي يكون جوهرها غير ملموس، يقوم بتقديمها البنك لعميله بغية إشباع حاجاته و رغباته، قد يكون إنتاجها مرتبطا بمنتج مادي و قد لا يكون و لا يترتب عنها أي انتقال للملكية " <sup>1</sup>.

\*تعرف الخدمة البنكية على انها " حل يشبع حاجة منتظرة دون تجسيد مادي " ، فقد كانت البنوك قديما تقدم عددا محدودا من الخدمات التي تمثلت فيمايلي <sup>2</sup>:

- قبول الودائع على اختلاف انواعها سواء كانت جارية ، توفير ، ودائع لأجل ، خاضعة لإشعار.
- تمويل العملاء تحت منهجية الريح و السيولة و الضمان .
- خلق النقد .

و مع سير البنوك الى زيادة ارباحها و تنويع مصادرها المالية عملت الى ابتداع خدمات جديدة تؤديها للمتعاملين معها و من ابرزها مايلي :

- عمليات تجارية من تسيير الحسابات ، تحصيل الديون لفائدة الزبائن .
- خدمة الاوراق المالية بتلقي الاكتتاب العام في الاسهم و السندات .
- تسيير المصالح لغير المقيمين ، من تسديد المستحقات الضريبية و الجمركية .
- توفير بطاقات الائتمان .

<sup>1</sup> هشام مداس، " فعالية السياسات التسويقية على تطوير الخدمات المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية حالة بنكي CPA و AGB "، مذكرة مقدمة

لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012، ص 22.

<sup>2</sup> جميل سالم الزيدانين ، اساسيات في الجهاز المالي ، دار وائل ، الاردن ، 1999 ، ص 129

- خدمات الامانات و كراء الخزائن الحديدية .
- عمليات الصرف .
- القيام بالدراسات و تقديم النشرات الاقتصادية .
- خدمات متعلقة بتسوية الالتزامات الدورية للزبائن من تلقاء نفسها (البنوك ) دون الحاجة الى تنبيه من الزبائن .
- خدمة العقارات و هي بيع و شراء العقارات لصالح الزبون .
- تقديم الخدمات بالإعلام الالي .
- تقديم النصيحة و المشورة .

### المطلب الثاني: خصائص الخدمات المصرفية.

تتنطبق خصائص الخدمات بشكلها العام على الخدمات المصرفية و لكنها تختلف عنها بالأنشطة و الاجراءات المتبعة لتقديم الخدمة المصرفية ، و طريقة الاداء و العاملين و المعدات المستخدمة في تقديمها ، كذلك تختلف من حيث طبيعة المستفيدين و اختلاف حاجاتهم و رغباتهم و طبيعة المنافع التي يرغبون في الحصول عليها و يمكن ايجاز خصائص الخدمات المصرفية بمايلي :

1- **عدم الملموسية** : معنى ذلك بان الخدمة المصرفية ليس لها تجسيد مادي ، وبالتالي لا يمكن ادراكها بالحواس ...الخ ، و بناء على ذلك فانه لا يمكن نقلها او تخزينها او تعبئتها او فحصها قبل الشراء . فمن الناحية العملية ان اشباع و استهلاك الخدمة تحدث في نفس الوقت لذلك يصعب علينا معاينتها .

2- **الاعتماد على الودائع** : تعتمد البنوك على الودائع في تأدية جميع خدماتها المصرفية و التي تمثل المصدر الاساسي لتمويل المصارف و تحقيق الارباح للمصرف .

3- **تعدد و تنوع الخدمات المصرفية** : ان الخدمات التي تقدم من قبل البنوك كثيرة و متنوعة لتلبية مختلف احتياجات الزبائن خاصة الاحتياجات التمويلية و الائتمانية باختلاف انواعهم و تواجدهم الجغرافي .

4- **الانتشار الجغرافي** : اي امتلاك شبكة فروع في اي بنك ذو حجم و مجال واسع و بشكل متتابع للتزويد بالمنافع الملائمة بحيث تنتشر جغرافيا بشكل يتلاءم و رغبات و احتياجات الزبائن الى الخدمات و المنتجات المصرفية ، و كل هذا من اجل تحقيق المنفعة المكانية للعميل و بشكل فعال سواء على المستوى المحلي حيث يمارس نشاطه ، او على المستوى القومي حيث تنتشر معاملاته ، و حتى على المستوى الدولي حيث يحتاج الى من يساعده على اختراق السوق الدولية و التصدير اليها بفعالية كبيرة .



5- تكامل الخدمة المصرفية في ذاتها : الخدمة المصرفية تتصف بعدم قابليتها للتجزئة ، او التقسيم ، او الانفصال فهي كل متكامل في ذاته و في اجزائه و عناصره ، من المعروف ان منفعة الخدمة المصرفية تنتهي عند تقديمها في كل مرة تقدم فيها ، حيث لا يمكن تخزين الخدمة لتقديمها مرة اخرى للزبون ، فهي تستهلك في نفس اللحظة التي تنتج و تقدم فيها ، و هذا ما ادى للاهتمام بجودة تقديم الخدمة و المهارة في التعامل مع الزبائن .

6- صعوبة تقييم الخدمات المصرفية : و ترجع هذه الصعوبة الى ان الخدمات المصرفية غير ملموسة يصعب لمس الخصائص المادية و المنفعية لها ، و لعدم قدرة البنك على تقديم عرض ملموس للخدمة المصرفية ، فان الزبون لا يستطيع تقييم شرائه للخدمة المصرفية قبل الحصول عليها ، و هذا يؤثر على برامج الترويج و التوزيع للخدمة المصرفية .

7- صعوبة التمييز في الخدمة المصرفية : الخدمة المصرفية لا تختلف الا في حدود ضيقة جدا و لهذا فانها تتصف بقدر كبير من التشابه و النمطية .مثلا الخدمات المصرفية التالية تكاد تكون نمطية في بنوك مختلفة : الحساب الجاري ، القروض بمختلف انواعها ، الاعتمادات المستندية ، خطابات الضمان ، حساب التوفير ،... الخ

8- التوازن بين النمو و المخاطر: بمعنى ان اي عمل مصرفي موضوعي يتصف بالضرورة ايجاد توازن بين توسع نشاطه و درجة المخاطر التي يتحملها المصرف ، باعتبار ان المصرف مؤسسة تمارس نشاطها في ظل سيادة ثقة تامة و متبادلة بين الزبون و بين المصرف ، اذن من اولى مسؤوليات المصرف ان يجري نوعا من التوازن بين توسع النشاط المصرفي و بين اعباء هذا التوسع .

9- اشباع رغبات الزبون : يتعين ان تكون هذه الخدمات التي يقدمها البنك للزبائن خدمات كاملة الاشباع ، اي ترضي الزبون تماما و لا تدع له مجال للبحث عن خدمات بنك اخر ، فالعلاقة ما بين البنك و الزبون علاقة دائمة و مستمرة قائمة على تعظيم الاشباع لدى الزبون .

10- صعوبة تحديد السوق المصرفية بدقة : و خاصة في الدول النامية و ذلك لعدم استقرار الاوضاع الاقتصادية و السياسية من جهة ، و القصور الواضح في الجهود و الانشطة التسويقية للبنك من جهة اخرى<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> سليمة عبد الله ، دور تسويق الخدمات المصرفية الالكترونية في تفعيل النشاط البنكي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2009 ، ص ص 31-32

## المطلب الثالث: أنواع الخدمات المصرفية.

هناك عدة تقسيمات للخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف لعملائه و تتمثل في ما يلي<sup>1</sup>:

## أولاً: أنواع الخدمات حسب الغرض:

و تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

1. **خدمات مسيرة:** وهي التي تكون في متناول الزبون متى احتاج إليها و لا يجد فيها أي مشكلة في الحصول عليها لكونها متاحة و سهلة المنال كخدمات السحب و الإيداع و استخدام البطاقة البنكية و كذلك الاستخدام الآلي من خلال الأجهزة المتاحة الالكترونية المنتشرة في أماكن مختلفة من المنطقة أو التراب الوطني.
2. **خدمات التسويق:** غالباً ما يبذل الزبون جهداً في سبيل الحصول على هذه الخدمات و التي قد لا يتكرر استخدامها إلا بفترات زمنية متباعدة نسبياً أو قد يكون استخدامها وقت الحاجة أو في مواسم معينة أو حالات معروفة أوان الخدمة لا تقدم إلا في وقتها في أي وقت كان ، فالقروض لا تمنح نحو عشوائي و دون شرط معينة و إنما يتطلب الأمر توافر جوانب معينة تمكن من تحقيق القروض كالقدرة على الإيفاء و الضمان بعد القرض.
3. **خدمات خاصة:** هذه الخدمات قد لا تقدم إلا بشكل خاص للمستفيدين منها و لها خصوصية معينة ينفرد بها بنك عن آخر، فبعض البنوك قد لا تسمح بقبول الودائع أو فتح الحسابات لديها إلا من خلال تحميل الزبون الأجر مقابل هذه الخدمة.

## ثانياً: أنواع الخدمة حسب التطور:

تشمل ما يلي:

1. **خدمات مصرفية التقليدية:** تتمثل في:

- **قبول الودائع:** و يعتبر المكون الرئيسي للبنوك التجارية وهي عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة البنوك التجارية بحيث استخداماتها لإبداء الذمم في الوقت نفسه.
- **منح الائتمان:** تقوم البنوك التجارية بمنح قروض إلى الأفراد و رجال الأعمال و تكون في آجال قصيرة لا تتجاوز السنة حيث تعتبر الجزء الأكبر من الائتمان الكلي للجهاز المصرفي و كذلك يمكن أن تكون هذه القروض لآجال متوسطة تفوق السنة أو طويلة و ذلك لعدة أغراض ( إنتاجية - تجارية - عقارية ) و يقومون بردها مع فوائد على هذا الإقراض.

<sup>1</sup> تيسير العجاردة ، التسويق المصرفي ، دار الحامد ، عمان ، 2005 ، ص 135

**2. خدمات مصرفية حديثة:**

و تتمثل بإيجاز فيما يلي:

- صرف الأجور و الرواتب.
- خصم الأوراق التجارية.
- إصدار الأسهم و السندات لشركات المساهمة.
- عمليات الصرف الأجنبي.
- تأجير الخزائن الحديدية للعملاء.
- تحصيل الشيكات.
- إصدار خطابات الضمان.
- تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي.

**ثالثاً: الخدمات المصرفية الأكثر حداثة:**

و تتمثل في الصيرفة الالكترونية و ذلك من خلال: الهاتف المصرفي أوامر الدفع المصرفية الالكترونية و خدمات المقاصة الالكترونية، البنك المنزلي و بنوك الانترنت.

### المبحث الثالث : التقنيات البنكية المستعملة في تمويل التجارة البينية

تستخدم البنوك العديد من التقنيات في تمويل التجارة البينية و التي سنتطرق الى اهمها في هذا المبحث

#### المطلب الاول : التمويل قصير الأجل للتجارة البينية

يسمح التمويل قصير الأجل لعمليات التجارة البينية للمصدرين والمستوردين على السواء، بالحصول على مصادر التمويل الممكنة لتمويل صفقاتهم التجارية في أقل وقت ممكن، وفي هذا المطلب نتطرق إلى بعض التقنيات المستعملة في هذا النوع من التمويل.

#### أ. الاعتماد المستندي: **crédit documentaire**

1. تعريفه : " عقد يتعهد البنك بمقتضاه بفتح اعتماد بناء على طلب أحد عملائه يسمى الأمر لصالح شخص آخر يسمى المستفيد بضمان مستندات تمثل بضاعة منقولة أو معدة للنقل<sup>1</sup>."

يسمى اعتماد مستندي لأنه يتضمن رضا على البضاعة ممثلة في مستندات ضمانا اعتماد الذي يقدمه البنك.

#### 2. وظائفه : للاعتماد المستندي وظائف تشمل في أنه :

- وسيلة دفع دولية متعلقة بتبادل السلع و الخدمات.
- وسيلة ضمان ، حيث يوفر الضمان و الثقة بين كل الأطراف المتداخلة فيه.
- وسيلة لمنح الائتمان للمستورد و المستفيد.

#### 3. أطرافه :

- **المستورد** : هو طالب فتح الاعتماد ، و هو الذي تبدأ بإرادته مراحل إنشاء الاعتماد المستندي
- **المصدر** : هو المستفيد أو بائع السلعة أو خدمة ما ، و هو من يطلب من صاحب الأمر فتح الاعتماد و تسليم المستندات المنصوص عليها في عقد الاعتماد.
- **بنك الإصدار** : أو بنك المستورد ، هو الذي يقوم بإصدار الاعتماد حسب تعليمات المشتري ، فهو يعمل لصالح هذا الأخير .
- **بنك المصدر** : و هو المراسل القائم بالتبليغ أو تداول الاعتماد، يتوقف دوره على تعليمات بنك الإصدار (المستورد) و نوعية الاعتماد.

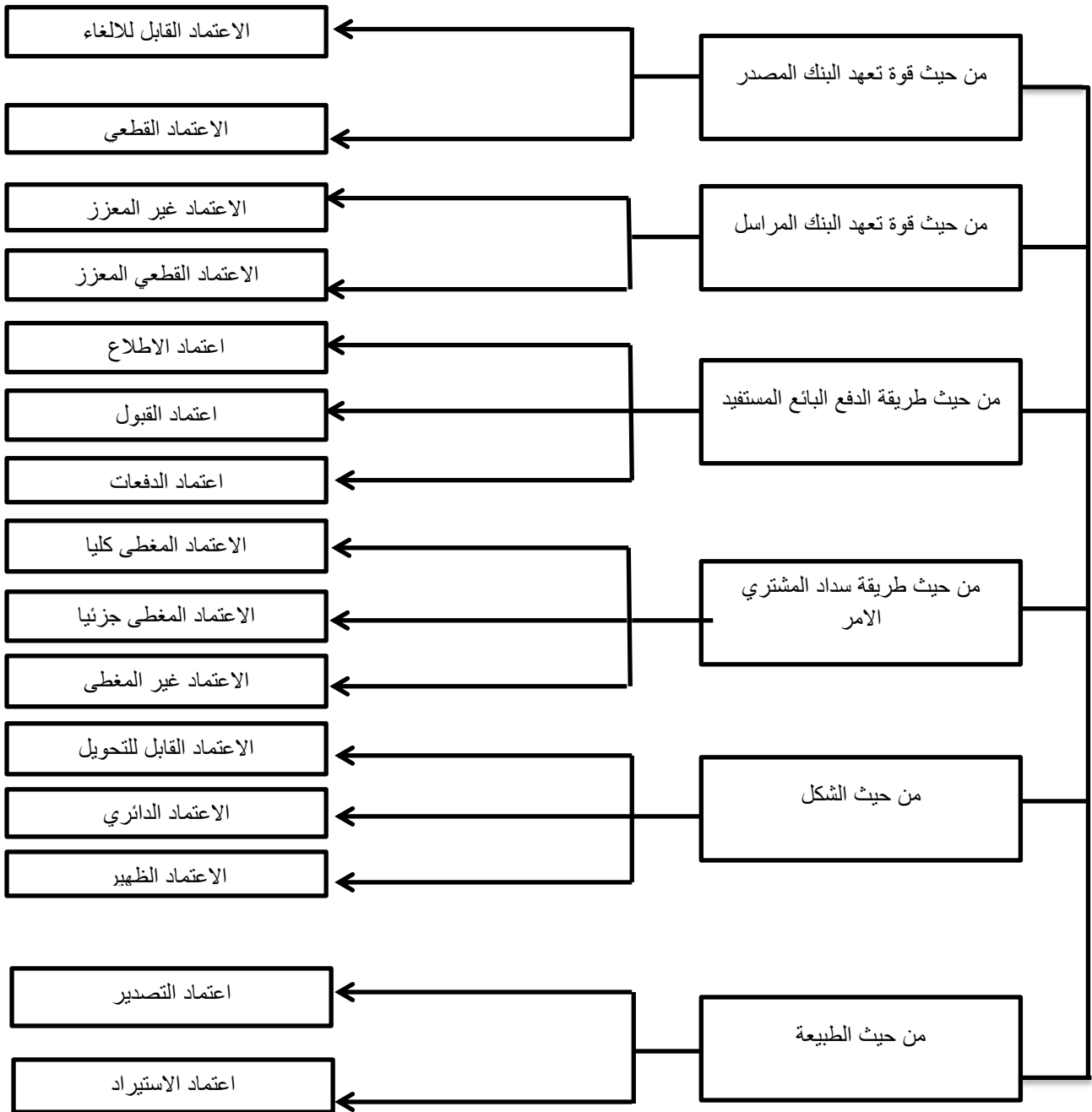
<sup>1</sup> مصطفى كمال طه، "عمليات البنوك"، دارالفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص 89

## 4. أنواعه:

نظرا للتطور الكبير و السريع الذي شهدته حركة المبادلات التجارية الدولية منذ بداية الستينيات ، و تزايد تدخل البنوك في هذا الميدان ، فقد تطورت اشكال الاعتمادات المستندية و تنوعت بحيث يصعب على اي باحث قانوني في هذا المجال ان يحصر انواعه و اشكاله المختلفة ، و بناءا عليه يمكن تقسيم الاعتمادات المستندية الى انواع شتى بحسب اختلاف الزوايا التي ننظر اليها منها :<sup>1</sup>

غازي محمد احمد المعاسفة ، دور البنك المصدر في الاعتماد المستندي ، مذكرة ماجستير في الحقوق ، فرع قانون الاعمال ، كلية الحقوق ، جامعة بن يوسف خدة ، الجزائر ، 2008 ، ص 25

الشكل رقم (1) : انواع الاعتمادات المستندية



المصدر : من اعداد الطالب بناء على المراجع المستعملة في الانواع

## اولا : تصنيف الاعتمادات من حيث قوة التعهد

و التي تصنف حسب درجة الامان التي تقدمها لأطراف العملية التجارية الدولية و مدى التزام البنوك المتدخلة في تنفيذها .

## 1- تصنيف الاعتمادات من حيث قوة تعهد البنك المصدر :

تتخذ الاعتمادات المستندية صورا مختلفة يمكن تصنيفها من حيث قوة التعهد ( اي مدى التزام البنوك بها ) الى نوعين :

## 1-1- الاعتماد القابل للإلغاء ( او النقض):

هو الذي يجوز تعديله او الغاؤه من البنك المصدر في اي لحظة دون شعور مسبق للمصدر و هذا النوع نادر الاستعمال حيث لم نجد قبولا في التطبيق العملي من قبل المصدرين لما يسببه لهم من اضرار و مخاطرة ، ذلك ان الاعتماد القابل للإلغاء يمنح ميزات كبيرة للمستورد فيمكنه من الانسحاب من التزاماته ، او تغيير الشروط او ادخال شروط جديدة في اي وقت شاء دون الحاجة الى اعلام المصدر ، غير ان التعديل او النقص لا يصح نافذا الا بعد ان يلتقي المراسل الاشعار الذي يوجه اليه البنك فاتح الاعتماد لهذا الغرض ، بمعنى ان البنك فاتح الاعتماد يكون مرتبط اتجاه المصدر بدفع قيمة المستندات في حال ان هذا الدفع قد تم من قبل البنك المراسل قبل استلام علم التعديل او الالغاء . و من حق البنك الغاء الاعتماد دون ان يلزم بإعطاء السبب او تبرير لإلغائه<sup>1</sup>.

## 1-2- الاعتماد القطعي ( غير قابل للإلغاء ) :

يتضمن هذا النوع من انواع الاعتمادات التزاما قاطعا من جميع الاطراف بعدم الغاء او تعديل الاعتماد دون موافقة الاطراف الاخرى ذات الصلة بالاعتماد المستندي ، لذا فان هذا النوع من الاعتماد شائع الاستخدام في تمويل العمليات التجارية الدولية نظرا لما يوفره من ثقة عالية و ضمانات اكيده و واضحة .

يقوم البنك مبلغ الاعتماد بدور الوسيط بين كل من البنك فاتح الاعتماد و المستفيد ، و ذلك بابلاغ الاخير تعليمات و شروط الاعتماد المفتوح لصالحه ، و ينحصر دور البنك مبلغ الاعتماد في عملية الوساطة دون التزام بالدفع للمصدر عند تقديم المستندات<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>Jean escarar ,manuel de droit commercial , paris , 1998 , p 86

شاعة عبد القادر ، الاعتماد المستندي اداة دفع و قرض ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع التحليل الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، 2006 ، ص 122

## 2- تصنيف الاعتمادات من حيث قوة تعهد البنك المراسل :

يمكن تقسيم الاعتماد الى قسمين :

### 2-1- الاعتماد المستندي غير المعزز :

بموجب الاعتماد المستندي غير المعزز ، يقع الالتزام بالسداد للمصدر على عاتق البنك فاتح الاعتماد ، و يكون دور البنك المراسل في بلد الصدر مجرد القيام بوظيفة الوسيط في تنفيذ الاعتماد نظير عمولة ، فلا الزام عليه اذا اخل احد الطرفين باي من الشروط الواردة في الاعتماد .

### 2-2- الاعتماد القطعي المعزز :

في الاعتماد القطعي المعزز يضيف البنك المراسل في بلد المستفيد تعهده الى تعهد البنك الذي قام بفتح الاعتماد ، فيلتزم بدفع القيمة في جميع الظروف ما دامت المستندات مطابقة للشروط ، و بالتالي يحظى هذا النوع من الاعتمادات بوجود تعهدين من بنكين ( البنك فاتح الاعتماد و البنك المراسل في بلد المستفيد ) فيتمتع المصدر المستفيد بمزيد من الاطمئنان و بضمانات اوفر بإمكانية قبض قيمة المستندات .

و بطبيعة الحال لا يطلب البنك فاتح الاعتماد تعزيز الاعتماد من البنك المراسل الا عندما يكون ذلك جزءا من شروط المصدر على التاجر المستورد ، فقد لا توجد حاجة لذلك اذا كان البنك فاتح الاعتماد هو احد البنوك العالمية المشهورة لعظم ثقة الناس بها . كما ان البنوك المراسلة لا تقوم بتعزيز الاعتمادات الا اذا توافرت عندها الثقة بالبنك المحلي فاتح الاعتماد ، و يكون ذلك نظير عمولة متفق عليها <sup>1</sup>.

## ثانيا : تصنيف الاعتمادات من حيث طريقة التسوية :

### 1- تصنيف الاعتمادات من حيث طريقة الدفع للبايع المستفيد :

يمكن تقسيم الاعتماد المستندي من حيث طريقة الدفع للبايع المصدر الى :

#### 1-1- اعتماد الاطلاع :

في اعتماد الاطلاع ، يدفع البنك فاتح الاعتماد بموجبه كامل قيمة المستندات المقدمة فور الاطلاع عليها و التحقق من مطابقتها للاعتماد ، و يكون الدفع من اموال البنك في حالة اعتماد المرابحة ، اما في حالة اعتماد الوكالة فان البنك يقوم بإبلاغ عميله طالب فتح الاعتماد بوصول المستندات و يطلب منه توقيعها و تسلمها و دفع قيمتها كاملة مع العمولات المضافة ( او ما بقي من قيمتها على افتراض انه سلم دفعة مقدمة عند فتح الاعتماد ) او بقيد ذلك فورا على حسابه . و هذا النوع هو اكثر الاعتمادات شيوعا .

<sup>1</sup> شبكة الانترنت ، <http://www.islamicfi.com> ، تاريخ الزيارة 2015/04/22 ، الساعة 22:00



## 1-2- اعتماد القبول :

في اعتماد القبول ، ينص على ان الدفع يكون بموجب كمبيالات يحسبها البائع المستفيد و يقدمها ضمن مستندات الشحن ، على ان يستحق تاريخها في وقت لاحق معلوم .و المسحوبات المشار اليها اما ان تكون على المشتري فاتح الاعتماد ، و في هذه الحالة لا تسلم المستندات الا بعد توقيع المشتري بما يفيد التزامه بالسداد في التاريخ المحدد لدفعها .و اما ان تكون مسحوبة على البنك فاتح الاعتماد الذي يتولى نيابة عن المشتري توقيعها بما يفيد التزامه بالسداد في الاجل المحدد لدفعها .او يسحبها على المشتري و يطلب توقيع البنك الفاتح بقبولها او التصديق عليها .و يختلف اعتماد الدفع الاجل عن اعتماد القبول في ان المستفيد لا يقدم كمبيالة مع المستندات .

## 1-3- اعتماد الدفعات :

اعتمادات الدفعات المقدمة او الاعتمادات ذات الشرط الاحمر هي اعتمادات قطعية يسمح فيها للمستفيد بسحب مبالغ معينة مقدما بمجرد اخطاره بالاعتماد ،اي قبل تقديم المستندات .و تخصم هذه المبالغ من قيمة الفاتورة النهائية عند الاستعمال النهائي للاعتماد ، و سميت هذه الاعتمادات بهذا الاسم لأنها تحتوي على هذا الشرط الخاص الذي يكتب عادة بالحبر الاحمر للفت النظر اليه .و يقوم البنك المرسل بتسليم الدفعة المقدمة للمستفيد مقابل ائصال موقع منه الى جانب تعهد منه بردها اذا لم تشحن البضاعة او يستعمل الاعتماد خلال فترة صلاحيته ، و يلتزم البنك المصدر بتعويض البنك المرسل عند اول طلب منه .فاذا لم ينفذ الاعتماد و عجز المستفيد عن رد الدفعة المقدمة فان الامر مسئول عن التعويض للبنك المصدر .و ثم يتم تسليم الدفعة المقدمة مقابل خطاب ضمان بقيمة و عملة الدفعة المقمة . و يستخدم هذا النوع من الاعتمادات لتمويل التعاقدات الخاصة بتجهيز المصانع بالآلات و المعدات و انشاء المباني ، او التعاقدات الخاصة بتصنيع بضاعة بمواصفات خاصة لا تلائم الا مستوردها وحده ، او كونها تحتاج لمبالغ كبيرة من اجل تصنيعها .<sup>1</sup>

## 2- تصنيف الاعتمادات من حيث طريقة سداد المشتري الامر :

يمكن تقسيم الاعتمادات المستندية من حيث مصدر تمويلها ، فقد تكون ممولة تمويلًا ذاتيًا من قبل العميل طالب فتح الاعتماد ، او ممولة تمويلًا كاملاً او جزئيًا من طرف البنك فاتح الاعتماد .

## 1-2- اعتماد المغطى كلياً :

هو الذي يقوم طالب الاعتماد بتغطية مبلغه بالكامل للبنك ليقيم البنك بتسديد ثمن البضاعة للبائع لدى وصول المستندات الخاصة بالبضاعة اليه . فالبنك في هذه الحالة لا يتحمل اي عبء مالي لان العميل الامر يكون قد زوده بكامل النقود اللازمة لفتح و تنفيذ الاعتماد ، او يكون في بعض الحالات قد دفع جزءا من المبلغ عند فتح

<sup>1</sup>annik nuddrzu , théorie et pratique du commerce international , paris , 1990 ,p 160

الاعتماد او يسدد الباقي عند ورود المستندات ، فهذه الحالة تأخذ حكم التغطية الكاملة . و لكن يظل البنك في الاعتماد المغطى كليا مسئولا امام عميله عن اي استعمال خاطئ للنقود مثل دفعها للمستفيد اذا لم تكن شروط الاعتماد قد توافرت او اذا تأخر فيها ، كما يسأل عن اي خطأ مهني يرتكبه البنك المراسل في مهمته .

## 2-2- الاعتماد المغطى جزئيا :

هو الذي يقوم فيه العميل الامر بفتح الاعتماد بدفع جزء من ثمن البضاعة من ماله الخاص ، و هناك حالات مختلفة لهذه التغطية الجزئية مثل ان يلتزم العميل بالتغطية بمجرد الدفع للمستفيد حتى قبل وصول المستندات ، او الاتفاق على ان تكون التغطية عند وصول المستندات او ان يتأخر الدفع الى حين وصول السلعة . و يساهم البنك في تحمل مخاطر تمويل الجزء الباقي من مبلغ الاعتماد ، و تقوم البنوك التقليدية باحتساب فوائد على الاجزاء غير المغطاة ، و هي فوائد ربوية محرمة تتجنبها البنوك الاسلامية باستخدام بديل اخر يسمى اعتماد المشاركة<sup>1</sup> .

## 2-3- الاعتماد غير المغطى :

هو الاعتماد الذي يمنح فيه البنك تمويلا كاملا للعميل في حدود مبلغ الاعتماد حيث يقوم البنك بدفع المبلغ للمستفيد عند تسلّم المستندات ثم تتابع البنوك التقليدية عملائها لسداد المبالغ المستحقة حسبما يتفق عليه من اجال و فوائد عن المبالغ غير المسددة ، و تختلف البنوك الاسلامية في كيفية تمويل عملائها بهذا النوع من الاعتمادات حيث تعتمد صيغة تعامل مشروعة تسمى اعتماد المرابحة .

## ثالثا : تصنيف الاعتمادات من حيث الشكل و الطبيعة

### 1- تصنيف الاعتمادات من حيث الشكل :

يمكن ايضا تقسيم الاعتمادات من حيث الصورة و الشكل الى ثلاثة انواع :

#### 1-1- الاعتماد القابل للتحويل :

هو اعتماد غير قابل للنقض ينص فيه على حق المستفيد في الطلب من البنك المفوض بالدفع ان يضع هذا الاعتماد كليا او جزئيا تحت تصرف مستفيد اخر ، و يستخدم هذا النوع غالبا اذا كان المستفيد الاول وسيط او وكيل للمستورد في بلد التصدير فيقوم بتحويل الاعتماد بدوره الى المصدرين الفعليين للبضاعة نظير عمولة معينة او الاستفادة من فروق الاسعار ، و تتم عملية التحويل باصدار اعتماد جديد او اكثر لصالح المستفيد

<sup>1</sup> احمد غنيم ، الاعتماد المستندي و التحصيل المستندي ، المكتبات الكبرى ، الطبعة 6 ، مصر ، 1998 ، ص 82

الاول او المستفيدين التاليين ، و لا يعني التحويل تظهير خطاب الاعتماد الاصلي نفسه او تسليمه للمستفيد الثاني و يشترط لا مكان التحويل موافقة الاخير و البنك المصدر للاعتماد الاصلي و المستفيد الاول .<sup>1</sup>

### 1-2-الاعتماد الدائري او المتجدد :

هو الذي يفتح بقيمة و مدة محددتين غير ان قيمته تتجدد تلقائيا اذا تم تنفيذه او استعماله ، حيث يمكن للمستفيد تكرار تقديم المستندات لعملية جديدة في حدود قيمة الاعتماد و خلال فترة صلاحيته و بعدد المرات المحدد في الاعتماد ، و قد يكون تجدد الاعتماد على اساس المدة او على اساس المبلغ .

### 1-3-الاعتماد الظهير :

الاعتماد الظهير او الاعتماد مقابل لاعتماد اخر يشبه الاعتماد القابل للتحويل حيث يستعمل في الحالات التي يكون فيها المستفيد من الاعتماد الاصلي وسيطا و ليس منتجا للبضاعة كان يكون مثلا وكيل للمنتج ، و في هذه الحالة يقوم المستفيد بفتح اعتماد جديد لصالح المنتج بضمانة الاعتماد الاول المبلغ له .

### 2-تصنيف الاعتمادات من حيث طبيعتها :

و تنقسم الى :

2-1-اعتماد التصدير: هو الاعتماد الذي يفتحه المستورد الاجنبي لصالح المصدر بالداخل لشراء ما يسعه من سلع محلية .

2-2-اعتماد الاستيراد : هو الاعتماد الذي يفتحه المستورد لصالح المصدر بالخارج لشراء سلعة اجنبية .<sup>2</sup>

### 5. المستندات المستعملة في عملية الاعتماد المستندي :

المستندات الأساسية في الاعتماد المستندي هي : مستندات إثبات السعر، مستندات النقل، مستندات التأمين و مستندات أخرى نستعرضها فيما يلي :

\* مستندات إثبات السعر : و تتمثل في :

- الفاتورة الأولية : تنشأ بين البائع و المشتري حيث تسمح بتوطين الصفقة التجارية ، و تسمى أولية لإمكانية إلغائها .

- الفاتورة التجارية : هي وثيقة رئيسية في العقد التجاري، تبين نوعية البضاعة و حجمها ، و الكمية و السعر المنفق عليه ، و هي تجسد العقد التجاري بين المصدر و المستورد .

<sup>1</sup>شبكة الانترنت ، <http://www.islamicfi.com> ، تاريخ الزيارة 2015/04/22 ، الساعة 23:15

<sup>2</sup> Moussa larlon , **le crédit documentaire** , edition alger , p 73

**\* مستندات النقل :**

هي مستندات يصدرها ناقل البضاعة، و تختلف حسب وسيلة النقل المستعملة ، يمكن أن تكون على

الأشكال التالية :

- إذا تم نقلها عبر السفينة : تسمى وثيقة الشحن يسجل فيها : ميناء الشحن و الوصول ، اسم السفينة، اسم الشاحن، اسم مستلم البضاعة و الجهة النهائية لوصول البضاعة.
- إذا تم نقلها عبر الطائرة : فيوضح : رقم الرحلة ، تاريخ الإقلاع ، مواصفات البضاعة ،إرسال البضاعة و جهة الإرسال.
- إذا تم نقلها عبر الشاحنة : توضح: رقم السيارة ، اسم السائق ، رقم الرخصة ، تاريخ التحميل.

**\* مستندات التأمين :**

تكون موافقة تماما لشروط خطاب الاعتماد و صادرة و موافقة من شركات التأمين ، و أن يكون تاريخ بدء التأمين على المخاطر معين قبل تاريخ شحن البضاعة.

**\* مستندات أخرى: و هي مستندات ثانوية تتمثل في :**

- شهادات جمركية : هي كل الوثائق التي تثبت خضوع البضاعة لكل الإجراءات الجمركية ، يقدمها المستورد ليحصل على بضاعته.
- شهادات التفتيش، الرقابة و الفحص : هي وثائق تصدر من طرف مختبرات مختصة تقوم بتحليل و فحص عينات من البضاعة للتأكد من مطابقتها و المواصفات المحددة في الاتفاقيات و الفواتير.
- شهادة طبية : هي وثيقة تثبت أن البضاعة صالحة للاستهلاك أو الاستعمال.
- شهادة المنشأ : وثيقة تحررها الغرفة التجارية أو جهات حكومية (القنصلية) تبين البلد الأصلي للبضاعة.
- شهادة الوزن : يثبت فيها الوزن الصافي و الإجمالي للبضاعة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 117

6. مراحل إنجاز و سير عملية الاعتماد المستندي : يمر الاعتماد عبر مرحلتين أساسيتين هما

**\* المرحلة الأولى : فتح الاعتماد المستندي:**

- يقوم المستورد بالاتفاق مع المصدر عن شروط التسليم و الدفع و نوع الاعتماد في شكل عقد تجاري بينهما، ثم يتقدم المستورد (العميل) بطلب لفتح الاعتماد إلى البنك عبر توفير كل الوثائق اللازمة و تقديمها.
- عند موافقة البنك بفتح الاعتماد يشعر بنك المصدر .
- ثم يقوم بنك المصدر بإشعار المصدر بفتح اعتماد لصالحه.

**\* المرحلة الثانية : تنفيذ الاعتماد المستندي:**

- بعد تلقي المستفيد ( المصدر ) لإشعار فتح الاعتماد من طرف بنكه ، يقوم بتوفير البضاعة حسب المواصفات المتفق عليها، ثم يقوم بإرسالها و شحنها بالوسيلة المطلوبة.
- عندما يقوم المستفيد بتقديم مستندات الشحن للبنك، و بعد تأكد البنك من صحة المستندات، يقوم بإرسالها لبنك المستورد الذي يقوم بدوره بفحصها للتأكد من مطابقتها للشروط المتفق عليها مع المصدر.
- بعدها تتم التسوية ما بين البنك و المشتري بجعل حساب المشتري مدينا.

**ب - التحصيل المستندي : Encaissement (remise) documentaire :**

1. تعريفه : " هو عملية تتم بين البنوك بوثائق تجارية التي تشترط تحويلها إلى المستورد بأمر من المصدر مقابل حصول هذا الأخير على الوثائق، و يكون الدفع حسب الشروط المتفق عليها ، إما تسليم المستندات مقابل دفع قيمتها أو قبولها".<sup>1</sup>

او هو إحدى الوسائل العملية المساندة الصفقات التجارية التي اتفق فيها طرفي العقد على ترك استخدام الاعتمادات المستندية كأداة لتأمين حقوق الطرفين.

فالتحصيل المستندي أمر يصدر من البائع إلى البنك الذي يتعامل معه لتحصيل مبلغ معين من المشتري مقابل تسليمه مستندات شحن البضاعة المباعة إليه ويتم التسديد إما نقدا أو مقابل توقيع المشتري على كميالة وعلى البنك تنفيذ أمر عميله وبذل كل جهد في التحصيل غير انه لا يتحمل أية مسؤولية ولا يقع عليه أي التزام في حالة فشله في التحصيل وعلى عميل البنك أن يعطيه المستندات الخاصة بعملية تصدير البضاعة لمطابقتها على أمر التحصيل إلا انه لا توجد مسؤولية على البنك في فحص هذه المستندات أو اكتشاف التناقضات الخاصة بنوع أو كمية البضاعة فهذا أمر تتم تسويته بين طرفي التعاقد ولذلك فان

<sup>1</sup> مدحت صادق ، أدوات وتقنيات مصرفية ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2001 ، ص 30.

التحصيل المستندي يختلف عن الاعتماد المستندي لهذه الحالة ويستخدم التحصيل المستندي في مجال التجارة البينية في الحالات الآتية :

- إذا لم يوجد لدى البائع أدنى شك في قدرة المشتري واستعداده للسداد
- عدم وجود أي قيود على الاستيراد في بلد المستورد مثل وجود رقابة على النقد أو ضرورة استخراج تراخيص الاستيراد... الخ
- إذا كانت السلع المصدرة لم يتم تصنيعها خصيصا للمستورد أي لم يتم تصنيعها بمواصفات خاصة حددها المستورد.

## 2. أطرافه :

- المصدر: يستقبل المستندات من طرف المصدر و يقوم بدوره بإرسالها إلى بنك المستورد.
- بنك المستورد : هو المكلف بالتحصيل أو القبول من طرف المستورد لأوامر بنك المصدر.
- المستورد : هو الذي يقدم له المستندات المراد تحصيلها من أجل الدفع أو القبول.
- بنك المصدر: يستقبل المستندات من قبل البائع، و يقوم بدوره بإرسالها إلى البنك المكلف بالتحصيل<sup>1</sup>.

## 3. أنواعه:

- التحصيل عند الاطلاع : و هو تسليم الوثائق للمشتري مقابل أمر الدفع و التسديد.
- التحصيل بالقبول : يسلم البنك وثائق للمشتري مقابل قبول سند تجاري كضمان، تاريخ استحقاقه لا يتعدى 90 يوم.
- التحصيل بالضمان و القبول : يكون فيه ضمان مضاعف من طرف البنك للسند التجاري و ذلك بطلب من البائع.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مدحت صادق ، المرجع السابق ، ص 31

<sup>2</sup> الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك، مرجع سابق ، ص 120.

## 4. مراحل سيره :

- يقوم البائع بجمع المستندات و إرسالها إلى بنكه مع أمر بالتحصيل.
- المشتري يقدم له المستندات المراد تحصيلها من أجل الدفع أو القبول.
- بنك المستورد هو المكلف بالتحصيل أو القبول من طرف المستورد طبقا لأوامر بنك البائع.
- يستقبل المصدر المستندات من قبل البائع، و يقوم بدوره بإرسالها إلى بنك التحصيل.<sup>1</sup>

**المطلب الثاني : التمويل متوسط و طويل الأجل للتجارة البينية:**

التمويل متوسط الأجل هو تمويل للعمليات التي تفوق بالعادة 8 شهرا و لا تتعدى 7 سنوات ، أما التمويل طويل الأجل فهو ذلك التمويل للعمليات التي تمتد من 7 إلى 20 سنة. و يمكننا تصنيف مختلف وسائل التدخل البنكي في هذا المجال في :

**أ - قرض المشتري: crédit acheteur:**

هو قرض متوسط الأجل، و هو قرض يمنح من طرف البنك لفائدة المشتري لكي يدفع مستحقات البائع حسب ما جاء في العقد التجاري، حيث يلتزم البنك بعقد تجاري مع المشتري يجد فيه أنماط الدفع، آجال التسديد ، سعر الفائدة و سعر العمولات و الضمانات<sup>2</sup>.

**\* مراحل سيره : يمر قرض المشتري عبر المراحل التالية :**

- إمضاء عقد تجاري بين المستورد و المصدر.
- حصول البنكين ( المقرض و المستورد) من هيئة التأمين على وثائق التأمين لضمان خطر القرض و خطر الصنع.
- إمضاء اتفاقية فتح قرض بين المقرض و المستورد.
- إعداد السلعة و إرسالها إلى المستورد.
- إرسال المستندات من المصدر لبنك المصدر للقيام بالسداد.
- عند تاريخ الاستحقاق يعطي المستورد أمر لبنكه بدفع قيمة القرض و الفائدة.

<sup>1</sup> مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، مرجع سابق، ص 34.

<sup>2</sup> الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 123.

- خصم حساب المستورد لفائدة بنك المصدر (المقرض).

### ب- قرض المورد : **crédit fournisseur**

" هو ذلك القرض الذي يمنحه المصدر إلى المستورد الأجنبي، ثم يلجأ المصدر إلى البنك للتفاوض حول إمكانية منحه القرض لتمويل صادراته ، و هو ناشئ عن المهلة التي يمنحها المصدر للمورد في تسديد قيمة المبيعات لهذا القرض هو شراء للدين من طرف البنك"<sup>1</sup>

#### \* مراحله :

- المصدر يخبر بنكه بأنه يقدم للمشتري مهلة للدفع.

- يقوم المصدر بالتأمين لدى هيئة التأمين لتفادي المخاطر ( عدم الدفع).

- إبرام العقد بين المصدر و المشتري الأجنبي تم يرسل المصدر الوثائق لبنكه.

### ج- التمويل الجزافي: **le financement forfaitaire**

يمكن تعريف القرض الجزافي (التمويل الجزافي) على انه العملية التي بموجبها يتم خصم أوراق تجارية بدون طعن وعملية التمويل الجزافي حسب هذا التعريف هي إذا آلية تتضمن إمكانية تعبئة الديون الناشئة عن الصادرات لفترات متوسطة وبعبارة أخرى يمكن القول أن التمويل الجزافي هو شراء ديون ناشئة عن صادرات السلع والخدمات. ومن خلال هذا التعريف نلاحظ أن التمويل الجزافي يظهر خاصيتين أساسيتين وتتمثل الأولى في أن هذه القروض تمنح لتمويل عمليات الصادرات ولكن لفترات متوسطة والثانية وهي أن هذا النوع من الديون يفقد كل حق في متابعة المصدر أو الأشخاص الذين قاموا بالتوقيع على هذه الورقة ( أي ممتلكو هذا الدين ) وذلك مهما كان السبب. أن القيام بشراء مثل هذا الدين يتطلب الحصول على فائدة تؤخذ عن الفترة الممتدة من تاريخ خصم الورقة وحتى تاريخ الاستحقاق ونظرا لان مشتري هذا الدين يحل محل المصدر في تحمل الأخطار المحتملة فان ذلك يقابله تطبيق معدل فائدة مرتفع نسبيا يتماشى مع طبيعة هذه الأخطار .

وفي الحقيقة فان الاستفادة من التمويل الجزافي يتيح للمصدر التمتع بعدد كبير من المزايا نذكر

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ، مرجع سابق ، ص124.



أهمها:

- إن المبيعات الآجلة التي قام بها المصدر يستطيع أن يحصل على قيمتها نقدا
- إن الحصول على هذه القيمة نقدا يسمح للمصدر بتغذية خزينته وتحسين وضعيته المالية
- تسمح للمصدر أيضا بإعادة هيكلة ميزانيته وذلك بتقليص رصيد الزبائن مقابل زيادة رصيد السيولة الجاهزة.
- التخلص من التسيير الشائك لملف الزبائن حيث يتعهد بهذا التسيير البنك الذي قام بشراء الدين.
- تجنب التعرض للأخطار المحتملة التجارية والمالية والمرتبطة بطبيعة العملية التجارية .
- تجنب احتمالات التعرض إلى أخطار الصرف الناجمة عن تبادلات أسعار الصرف بين تاريخ تنفيذ الصفقة التجارية وتاريخ التسوية المالية.<sup>1</sup>

#### د- قرض الإيجار الدولي : Le leasing international

يقوم المصدر في هذا النوع ببيع سلعة لمؤسسة متخصصة أجنبية تقوم بالتفاوض مع المستورد حول إجراءات إبرام عقد تجاري و تنفيذه ، و بموجبه يستفيد المصدر من التسوية المالية الفورية و بعملة وطنية، و المستورد من عدم التسديد الفوري لمبلغ الصفقة.

\* **مراحله :**

- يتم إبرام عقد بين المنتج و المشتري.
- شحن المعدات و الأدوات من المصدر إلى المستورد ( المستأجر).
- سداد ثمن المعدات من طرف شركة تأجير محلية إلى المصدر.
- عقد التأجير بين شركة التأجير المحلية و المستورد الأجنبي.
- سداد أقساط الإيجار من المستورد الأجنبي إلى شركة التأجير المحلية<sup>2</sup>

<sup>1</sup>مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، مرجع سابق، ص 35 .

<sup>2</sup>مدحت صادق، المرجع السابق، ص 35

## المطلب الثالث : مخاطر و ضمانات تمويل التجارة البنينة

و تتمثل فيمايلي :

## أ- مخاطر تمويل التجارة البنينة :

## 1. أخطار مرتبطة بالمدة الزمنية التي تتم فيها الصفقة :

تقع خلال المدة التي تتم فيها الصفقة بين المشتري و البائع و البنوك و هي :

- خطر القرض : يظهر في حالة تقديم و تسليم السلع و حلول فترة الدفع عندما يعجز المشتري عن دفع المستحقات.

- خطر اقتصادي : يظهر عند ارتفاع الأسعار في بلد المورد ، لذا فهو يتحمل ارتفاعها إذا نص العقد على بند الأسعار الرجعية.

- خطر الصنع : و هو متعلق بعدم إمكانية المصدر من تلبية الطلبية و ذلك إما لأسباب تقنية أو مادية.<sup>1</sup>

## 2. أخطار حسب طبيعة الخطر:

هي أخطار تمس كل من المصدر و المستورد و ذلك حسب طبيعة الخطر و هي :

- المخاطر السياسية : هذا الخطر ناتج عن الوضعية السياسية بين البلدين، أي وجود أزمة سياسية بينهم مما يعيق المدين من تسوية حسابه مع الدائن تسبب لهذا الأخير خسائر كبيرة تكون سببا في إفلاسه .

- المخاطر التجارية : خطر يظهر عند عدم وفاء المشتري لالتزاماته المالية في وقتها المحدد مما يكبد البنك خسائر حقيقية تؤثر على التوازن المالي للبنك.

- مخاطر عدم التحويل : يعني عدم توفر العملة الأجنبية لدى الحكومة مما يؤدي إلى التأخر في الدفع عند آجال الاستحقاق.

- المخاطر المالية : هي تلك العمليات المالية التي يقوم بها المستورد و المصدر أثناء قيامها بصفقة تجارية ، حيث أثناء اللجوء إلى عملية الصرف أثناء الدفع نجد خطرين هما على الواردات و الصادرات.

- مخاطر على الواردات : حيث أن سعر الصرف يحقق التوازن في الميزان الحسابي ، إذ تؤثر سياسة سعر الصرف على الواردات من حيث الطلب عليها و على العملة الأجنبية المتاحة لتمويلها ، فقد يؤدي التخفيض في قيمة العملة إلى زيادة الواردات فيتوقع ارتفاع جديد في الأسعار و نقص في الصادرات بسبب انتظار المستوردين

<sup>1</sup> طلعت أسعد عبد الحميد ، الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة ، مكتبة الشقيري، الاسكندرية ، 1998 ، ص141.

الأجانب تخفيض أثمان السلع. كما أن تخفيض سعر الصرف يجعل المنتجات الخارجية أعلى من ذي قبل بالنسبة للمقيمين في الدولة المخفضة. إذ أن التخفيض يؤدي إلى انتقال رؤوس الأموال للاستفادة من التخفيضات و من ثم تخفيض الأرباح.

- مخاطر على الصادرات : من المعروف أن عملية التصدير تستلزم أموالاً طائلة، هذه الأموال غالباً ما تكون منصبة من قنوات التمويل، و من المؤكد أنه في حالة تلقي صعوبات في إتمام العملية التصديرية، سيتعرض الممول لمخاطر مالية ربما تؤثر على توازنه المالي و عن التزاماته المالية الأخرى اتجاه متعاملين آخرين، الأمر الذي يسبب مشاكل كبيرة للبنك الممول و المصدر نفسه بسبب الأضرار التي تلحق به.<sup>1</sup>

### ب- ضمانات تمويل التجارة البنائية :

و تتمثل في :

#### 1. ضمانات بنكية محررة لصالح المشتري :

هي ضمانات تحرر من طرف البنك المصدر بحيث يلزم المصدر بدفع التعويض في حالة عدم الوفاء بالتزاماته.

- **ضمان التعهد** : يتحقق عند المشاركة في المناقصات الدولية حيث يطلب المشتري ضمان تعهدي مع مورده حتى يضمن عدم انسحابه عند تنفيذ العقد ، حيث يمكن للمشتري الحصول على تعويض في حالة رفض المتعهد توقيع العقد أو عدم وفائه للمواعيد المحددة في العقد.

- **ضمان التنفيذ الجيد**: يطلبه المستورد من مورده و هو ضمان لحسن التنفيذ يلزم المصدر بدفع قيمة مالية حيث لا يسترجعها المصدر بانتهاء العقد.

- **ضمان إعادة التسبيق** : ضروري للمشتري اتجاه البائع و هو تسبيق على سعر الشراء المدفوع للبائع قبل عملية إرسال البضائع ينتهي بانتهاء الصفقة التجارية.

- **ضمان الإعفاء من خصم الضمان** : يطلبه المشتري في حالة وجود خلل في البضاعة بعد تنفيذ الصفقة، إذ يقتطع نسبة من مبلغ الصفقة، مما يؤثر على المصدر الذي بدوره يطلب من بنكه تسليمه ضمان يسمى خصم الضمان ، و هي نسبة من مبلغ العقد.

<sup>1</sup> عطا الله حميدة، وسائل تمويل التجارة الخارجية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة ، 2000، ص49.

## 2. ضمانات بنكية محررة لصالح المورد :

- **ضمان الدفع** : يستعمل لضمان التسديد و ذلك بدفع الفاتورة فقط ، يلجأ إليه المستفيد بالإعلان كتابيا عن تسليم البضاعة لكنه لم يتحصل على التسديد في موعد الاستحقاق.

- **ضمان تغطية القرض** : يحرر هذا الضمان لصالح المقرض من طرف المقرض أو بنكه لضمان تسديد القرض ، و قيمته تساوي مبلغ القرض مضافا إليه هامش لتغطية القواعد و التقنيات. أما مدته فتتمتد إلى غاية تسديد القرض.

إذ يطلب المصدر أو بنكه من البنك المستورد أن يحرر له رسالة القرض التي تثبت حقه في حالة تلاعب المشتري بدفع الدين الذي عليه ، و يمكن تحريرها من طرف البنك المركزي للبلد المستورد باعتباره آخر ضمان<sup>1</sup>.

يعتبر تمويل التجارة البنكية ، واحد من النشاطات الهامة للبنوك، وأحد انشغالاتها الرئيسية، خاصة في الوقت الذي صارت فيه التجارة البنكية همزة وصل بين البلدان والركيزة الأساسية لكل اقتصاد وأداة فعالة لزيادة رصيد الدولة من العملة الصعبة. لكن اتساع دائرة المعاملات التجارية الدولية يزيد في تنوع و اختلاف المخاطر التي قد يتعرض إليها المستورد ، و حتى المصدر لذلك كان لا بد من خلق ضمانات تتلاءم مع هذه المخاطر حتى تجعل المصدر و المستورد بحس بنوع من الطمأنينة و هذا ما سيشجعهم على إبرام صفقات تجارية دولية.

<sup>1</sup> شاكرا القزويني ، محاضرات في إقتصاد البنوك ، مرجع سابق، ص 49

## خلاصة الفصل:

من خلال ما قدمناه في الفصل الثاني يتضح لنا أن البنوك التجارية تلعب دور الوسيط في نقل الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز من خلال القيام بوظيفتها الأساسية المتمثلة في منح القروض وقبول الودائع، وخلال تغير نظرة البنوك إلى العمل المصرفي قامت باقتحام مجالات جديدة لتقديم خدماتها رأت فيها بقاءها ونموها، مراعية بذلك أسس نجاحها المتمثلة في تحقيق مبادئ الربحية والسيولة والضمان.

كما ان تعدد أشكال البنوك و وظائفها و حجمها جعلها تحتل مكانة لا يستهان بها في النشاط الاقتصادي لمختلف الدول خاصة من حيث تجميع المدخرات و تطوير الخدمات التي تقدمها في ظل بروز أنظمة اقتصادية جديدة لم تعرفها البنوك من قبل .

هذا ادى بها الى تطوير اساليب و تقنيات جديدة لتمويل التجارة البنينة ، واحد من النشاطات الهامة للبنوك، وأحد انشغالاتها الرئيسية، خاصة في الوقت الذي صارت فيه التجارة البنينة همزة وصل بين البلدان والركيزة الأساسية لكل اقتصاد وأداة فعالة لزيادة رصيد الدولة من العملة الصعبة. لكن اتساع دائرة المعاملات التجارية الدولية يزيد في تنوع و اختلاف المخاطر التي قد يتعرض إليها المستورد ، و حتى المصدر لذلك كان لا بد من خلق ضمانات تتلاءم مع هذه المخاطر حتى تجعل المصدر و المستورد يحس بنوع من الطمأنينة و هذا ما سيشجعهم على إبرام صفقات تجارية دولية.

## مقدمة الفصل الثالث :

من خلال ما تعرضنا له في الفصل الاول و الذي تكلمنا فيه عن التجارة العربية البيئية بصفة عامة ، و الفصل الثاني الذي تمحور حول البنوك التجارية و تقنيات التمويل فيها ، فمن هذا المنطلق نقوم بدراسة تطبيقية حتى يتسنى لنا فهم طريقة العملية المطبقة من طرف البنوك خاصة في مجال تمويل التجارة البيئية .

و لذا خصصنا هذا الفصل للتعرف على اهم وسائل التمويل التي تتعامل بها البنوك و ذلك بدراسة اهم الجوانب المتعلقة بهاته الوسائل و تحليل كيفية استخدامها بالنسبة للبنوك و العملاء في نفس الوقت ، و للتقليل من الاسئلة المطروحة قمنا بدراسة هذه الاجراءات التي حبذا ان تكون في بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR باعتباره احد البنوك الناجحة و الرائدة في مجال تمويل التجارة ، و عليه قمنا بتقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية :

**المبحث الاول : تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية**

**المبحث الثاني : كيفية عملية تمويل التجارة البيئية بالوكالة محل الدراسة**

### المبحث الاول : تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يهتم هذا المبحث بتقديم لوحة موجزة عن الوكالة البنكية محل الدراسة و التطرق الى اهدافها و مهامها ، و قبل ذلك نقوم بالتطرق الى نشأة و تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

### المطلب الاول : نشأة و تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

#### اولا : نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية من بين البنوك التجارية الجزائرية ، حيث يتخذ شكل شركة ذات اسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي ، اسس هذا البنك في اطار سياسة اعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد اعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982<sup>1</sup> ، و ذلك بهدف تطوير القطاع الفلاحي و ترقية العالم الريفي ، و لقد اوكلت له مهمة تمويل هياكل و نشاطات القطاع الفلاحي ، الصناعي ، الري ، الصيد البحري و الحرف التقليدية في الارياف .

تحول بنك الفلاحة و التنمية الريفية في اطار الاصلاحات الاقتصادية بعد عام 1988 الى شركة مساهمة ذات راس مال قدره 22 مليار دينار جزائري ، مقسم الى 2200 سهم بقيمة 1000000 دج للسهم الواحد ، و لكن بعد صدور قانون النقد و القرض في 14 افريل 1990 الذي منح استقلالية اكبر للبنوك و الغي من خلاله نظام التخصص ، اصبح بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه كبنك تجاري و المتمثلة في منح القروض و تشجيع عملية الادخار ، اما حاليا فيقدر راس ماله بحوالي 33 مليار دينار جزائري موزع على 3300 سهم بقيمة اسمية قدرها 1000000 دج لكل سهم مكتتبه كلها من طرف الدولة .

و حتى يتسنى لهذا المصرف القيام بمهامه على احسن وجه ، لقد ورث من البنك الوطني الجزائري 18 مديرية جهوية و 140 وكالة ، و في يناير من سنة 1985 كان له 29 مديرية جهوية و 173 وكالة ، و في السوق يتميز بالمنافسة القوية اصبح يشق طريقه بحوالي 300 وكالة مؤطرة بحوالي 7000 عامل ما بين اطار و موظف<sup>2</sup> ، و بهدف اكتساب ميزة تنافسية تؤهله لمنافسة البنوك الخاصة و الاجنبية التي تزاول نشاطها في السوق المصرفية الجزائرية قام بتنويع منتجاته و خدماته المتضمنة ابعاد الجودة الشاملة .

<sup>1</sup> مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بانشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، الجريدة الرسمية ، العدد 11 ، 1982/03/16 .

<sup>2</sup> تقرير نشاط بنك بدر ، 2002 ، ص 02

### ثانيا : تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

بنك الفلاحة و التنمية الريفية مؤسسة مالية وطنية تتمتع بالشخصية المدنية و الاستقلال المالي و يعد تاجرا في علاقاته مع الغير .

اعتبر بنك الفلاحة عند انشائه وسيلة من وسائل سياسة الحكومة و التي ترمي الى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي و ترقية العالم الريفي ، اذن فهو بنك متخصص مهمته تمويل القطاع الفلاحي و الانشطة المختلفة في الريف و ذلك بقصد تطوير الريف و تطوير الانتاج الغذائي ( النباتي و الحيواني ) على الصعيد الوطني .

ان بنك الفلاحة يندرج تلقائيا في قائمة البنوك التجارية باعتباره مؤسسة مالية وطنية فهو يتميز بانه في ان واحد بنك ودائع ( يقبل الودائع الجارية او لأجل و يقرض الاموال بأجال مختلفة ) ، و بنك تنمية ( يمنح قروضا متوسطة و طويلة الاجل تستهدف تكوين او تجديد راس المال الثابت ) ، و هو يعطي امتيازاً للمهن الحرة الفلاحية و الريفية بمنحها قروضا بشروط اسهل ( اي سعر فائدة اقل و ضمانات اقل مما يفعله مع غيرها ) .

### المطلب الثاني : تطور و مكانة بنك الفلاحة و التنمية الريفية

#### اولا : مراحل تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية

مر بنك الفلاحة و التنمية الريفية في مسيرة نشاطه بثلاثة مراحل يمكن تقسيمها كالتالي :

#### 1-المرحلة ما بين 1982-1990 :

كان هدف بنك الفلاحة و التنمية الريفية خلال الثماني سنوات الاولى من انشائه هو فرض وجوده ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الريفية ، حيث اكتسب خلال هذه الفترة سمعة و كفاءة عالمية في ميدان تمويل القطاع الزراعي ، قطاع الصناعة الغذائية و الصناعة الميكانيكية الفلاحية ، هذا التخصص في مجال التمويل فرضته الية الاقتصاد المخطط الذي اقتضى تخصص كل بنك في تمويل قطاعات محددة .

و خلال هذه المرحلة لم يكن دور بنك الفلاحة و التنمية الريفية فعالا و ذلك لان اغلب المشاريع التي كان يمولها كانت ذات طابع عمومي حيث كان تحصيل القروض الممنوحة صعبا و احيانا كثيرة مستحيلا .

#### 2-المرحلة ما بين 1991-1999 :

بموجب صدور قانون 10/90 الذي ينص على نهاية تخصص كل بنك في نشاط معين ، توسع نشاط بنك الفلاحة و التنمية الريفية ليشمل مجالات اخرى من النشاط الاقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية المتوسطة و الصغيرة PME/PMI دون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة .



اما في المجال التقني فكانت هذه المرحلة اهم مرحلة تميزت بإدخال تكنولوجيا اعلام الي متطورة تهدف الى تسهيل تداول العمليات البنكية و تعميمها عبر مختلف وكالات البنك ، هذه المرحلة شهدت مايلي<sup>1</sup>:

**1991** : تطبيق نظام swift<sup>2</sup> لتسهيل معالجة و تنفيذ عمليات التجارة الخارجية ( الدولية ) .

**1992** : وضع برمجيات ( logiciel sybu<sup>3</sup> ) مع فروع المختلفة للقيام بالعمليات البنكية ( تسيير القروض ، تسيير عمليات الصندوق ، تسيير المودعات ، الفحص عن بعد لحسابات البنك ) ، الى جانب تعميم استخدام الاعلام الالي في كل عمليات التجارة الخارجية ، خاصة في مجال فتح الاعتمادات المستندية و التي اصبحت معالجتها في يومنا هذا لا تتجاوز اكثر من 24 ساعة ، كما تم ادخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى كل الوكالات .

**1993** : انتهاء عملية ادخال الاعلام الالي في جميع العمليات البنكية على مستوى شبكات البنك .

**1994** : بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة التسديد و السحب بدر .

**1996** : ادخال عملية الفحص السلبي ( télétraitement ) ، فحص و انجاز العمليات المصرفية عن بعد و في الوقت الحقيقي .

**1998** : بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك CIB ( carte inter bancaire ) .

**3- المرحلة ما بين 2000-2006 :**

تميزت هذه المرحلة بوجود التدخل الفعلي و الفعال للبنوك العمومية لبعث نشاط جديد فيما يتعلق بمجالات الاستثمارات المربحة و جعل نشاطاتها و مستوى مردوديتها يساير قواعد اقتصاد السوق ، و في هذا الصدد رفع بنك الفلاحة و التنمية الريفية الى حد كبير من القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة و المتوسطة ( PME/PMI ) ، و كذا المؤسسات المصغرة و في شتى مجالات النشاط الاقتصادي اضافة الى رفعه لمستوى مساعداته للقطاع الفلاحي و فروع المختلفة .

بصدد مساندة التحولات الاقتصادية و الاجتماعية العميقة و من اجل الاستجابة لتطلعات زبائنه ، وضع بنك البدر برنامج خماسي فعلي يتركز خاصة على عصرنة البنك و تحسين الخدمات و كذلك احداث تطهير في ميدان المحاسبة و في الميدان المالي ، و من اهم النتائج التي حققها مايلي :

**2000** : القيام بفحص دقيق لنقاط القوة و الضعف و انجاز مخطط تسوية للبنك لمطابقة القيم الدولية.

<sup>1</sup> نظام سويفت عبارة عن شبكة للاتصالات انشئت في عام 1973 و مقرها في بلجيكا ، تديرها الجمعية الدولية للاتصالات المالية الهاتفية بين البنوك و التي تستخدم وسائل للاتصالات الحديثة لتبادل الرسائل بين البنوك بدلا من الرسائل التقليدية مثل التلكس و التلغراف .....

<sup>2</sup> Badr info n02 , mars , 2002 , p 2-4

<sup>3</sup> شبكة معلوماتية خاصة بالبنك تربط الوكالات البنكية بالمديرية العامة

**2001** : التطهير الحسابي و المالي ، و العمل على تخفيف الاجراءات الادارية و التقنية المتعلقة بملفات القروض مع تحقيق مشروع البنك الجالس ( la banque assise ) مع الخدمات المشخصة ( les service personnalisés ) ببعض الوكالات الرائدة ( وكالة عميروش و الشراكة ) ، و كذا ادخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية .

**2002** : تعميم مفهوم بنك الجلوس و الخدمات المشخصة على مستوى جميع وكالات البنك .

**2003** : ادخال نظام ( SYRAT ) و هو نظام تغطية الارصدة عن طريق الفحص السلبي دون اللجوء الى النقل المادي للقيم مما يسمح بتقليص فترات تغطية الصكوك و الاوراق التجارية .<sup>1</sup>

- تأسيس نادي الصحافة بمبادرة مديرية الاتصال تشجيعا لمبدأ التداول الحر للمعلومات البنكية و كذا تعريف الزبائن بمختلف خدمات البنك .<sup>2</sup>

**2004** : تعميم استخدام الشبايك الالية للأوراق النقدية ( les guichets automatiques des billets ) المرتبطة ببطاقات الدفع التي تشرف عليه شركة النقد الالي و العلاقات التلقائية بين البنوك SATIM خاصة في المناطق التي تتميز بكثافة سكانية كبيرة .

**2006** : في ماي تم ادخال كل من المقاصة الالكترونية télé des chèques و télé compensation ، و في سبتمبر تم ادخال نظام جديد يعرف ب télé des virements و ذلك من اجل تحقيق الامان و الثقة و الشفافية في التعاملات من جهة ، و محاربة الغش و الاختلاس من جهة اخرى .

### ثانيا : المكانة المحلية و العالمية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

ان بنك الفلاحة و التنمية الريفية يحتل موقعا متميزا ضمن الهيكل المصرفي الجزائري ، ليس فقط لأنه الاكثر انتشارا عبر التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة ، بل و لأنه البنك الذي يحظى بسمعة كبيرة سواء على المستوى المحلي او الاقليمي او العالمي . و لقد تم اعتبار بنك الفلاحة و التنمية الريفية وفقا لدراسة قامت بها هيئة bankers almanach في سنة 2001 لأنه :

- 1- اول بنك في الجزائر حسب كل المعايير .
- 2- يعتبر ثاني بنك على المستوى المغربي .
- 3- يحتل المرتبة 13 على المستوى الافريقي من ضمن 326 شملها التصنيف .
- 4- يحتل المرتبة 14 عربيا من بين 255 بنك شملها التصنيف .
- 5- و على المستوى العالمي يحتل المرتبة 668 عالميا من بين 4100 بنك مصنفة من قبل هذه الهيئة .

<sup>1</sup> A.sahi , **conseil économique et social** , badr info n 36-37 , décembre 2003, alger , p 15

<sup>2</sup> Badr info n 33 , mars-avril 2003 , alger p 17 نادي الصحافة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

### المطلب الثالث : اهداف و مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية

من اجل التأقلم مع المناخ الاقتصادي الذي يتميز حاليا بالتغيرات الجذرية ، لجا بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية الاخرى الى القيام بأعمال و نشاطات متنوعة للوصول الى استراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة تحظى باحترام و ثقة المتعاملين الاقتصاديين و الافراد العملاء على حد سواء بهدف تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي .

#### اولا : اهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

من اهم الاهداف الرئيسية المسطرة من طرف ادارة البنك مايلي :

- اعادة تنظيم جهاز الانتاج الفلاحي بتطوير و تعميم استعمال الاعلام الالي و تجديد الثروة و عصرنتها .
- اشراك الزراعة و تنمية حصتها في مجال الانتاج الوطني .
- توسيع الاراضي الفلاحية و تحسين الخدمات .
- الاقتراب من الزبائن عن طريق فتح وكالات جديدة في المدن الغنية بالوارد و كذا تكوين الموظفين و تقويم سلوكهم .

#### ثانيا : مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية

تماشيا مع القوانين و القواعد سارية المفعول في مجال النشاط المصرفي ، فان بنك الفلاحة و التنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية :

- تنفيذ جميع العمليات المصرفية و الاعتمادات المالية على اختلاف اشكالها طبقا للقوانين و التنظيمات الجاري العمل بها .
- انشاء خدمات مصرفية جديدة مع تطوير الخدمات القائمة .
- تطوير شبكته و معاملاته النقدية باستحداث بطاقة القرض .
- تنمية موارد و استخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار و الاستثمار .
- تقسيم السوق المصرفية و التقرب اكثر من ذوي المهن الحرة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- الاستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي .

و من اجل اعطاء منتجات و خدمات مصرفية جديدة للمدخرين في اطار سياسة القروض ذات المردودية ، قام البنك بتطوير قدرات تحليل المخاطر و اعادة تنظيم القرض ، كما حدد ضمانات متصلة بحجم القروض و هو يطبق معدلات فائدة تتماشى و تكلفة الموارد ، مع محاولة الحصول على امتيازات ضريبية .

## المطلب الرابع : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

يوجد نوعين من التنظيم في بنك الفلاحة و التنمية الريفية و هما : التنظيم المركزي و التنظيم اللامركزي .

## اولا : التنظيم المركزي

1- مجلس اداري برئاسة المدير العام ( P.D.G ).

2- مديريات عامة مساعدة ، على راس كل منها مدير عام مساعد .

## ثانيا : التنظيم اللامركزي و يضم

## 1-المجموعة الجهوية للاستغلال ( G.R.E ) groupes régionaux d'exploitations :

التي تتولى مهمة تنظيم ، تنشيط ، مراقبة و متابعة الوكالات المصرفية التي هي تحت مسؤوليتها ، غالبا ما تكون هذه المجموعات الجهوية للاستغلال ولائية ، و يمتلك بنك الفلاحة و التنمية الريفية عبر كامل التراب الوطني 41 وكالة جهوية للاستغلال 41 منها 6 في طور الانجاز و هي : برج بوعريريج ( 034 ) ، غليزان ( 052 ) ، عين الدفلى ( 050 ) ، تيزي وزو ( 058 ) ، بومرداس ( 053 ) ، الطارف ( 054 )<sup>1</sup>.

و الجدول التالي يبين ترتيب المجموعات الجهوية للاستغلال و الوكالات الرئيسية له في نهاية السداسي الاول من عام 2003 .

<sup>1</sup> Badr infos , n 41 mars 2014 , p 28

الجدول رقم (06) : ترتيب فروع البنك و الوكالات الرئيسية التابعة له وفقا لحجم الموارد في 2003/06/30

الاهمية على مستوى البنك (%)	حجم الموارد	فروع البنك و الوكالات الرئيسية	الترتيب
31.45	95.493.455	عميروش 060	01
5.52	16.754.447	الجزائر الوسطى 011	02
5.20	15.794.447	تيزي وزو 015	03
4.93	14.976.560	الشراقة 634	04
4.56	13.843.216	سطيف 019	05
3.73	11.330.621	بجاية 006	06
3.17	9.619.089	بير خادم 638	07
2.99	9.084.873	قسنطينة 025	08
2.71	8.238.531	الحراش 635	09
2.53	7.688.704	وهران 031	10
2.51	7.612.319	الشلف 002	11
2.35	7.129.993	مسيلة 028	12
2.32	6.781.296	باتنة 005	13
1.98	6.017.100	ام البواقي 004	14
1.97	5.982.485	البلدية شرق 009	15
1.92	5.838.533	مستغانم 027	16
1.92	5.825.214	تلمسان 013	17
1.74	5.269.956	سيدي بلعباس 022	18
1.71	5.183.893	عنابة 023	19
1.59	4.836.637	البلدية غرب 042	20
1.52	4.602.753	بسكرة 007	21
1.48	4.492.377	سكيكدة 021	22
1.43	4.350.930	تيارت 014	23
1.25	3.800.099	قالمة 024	24
1.06	3.217.696	البويرة 010	25
1.00	3.025.285	معسكر 029	26

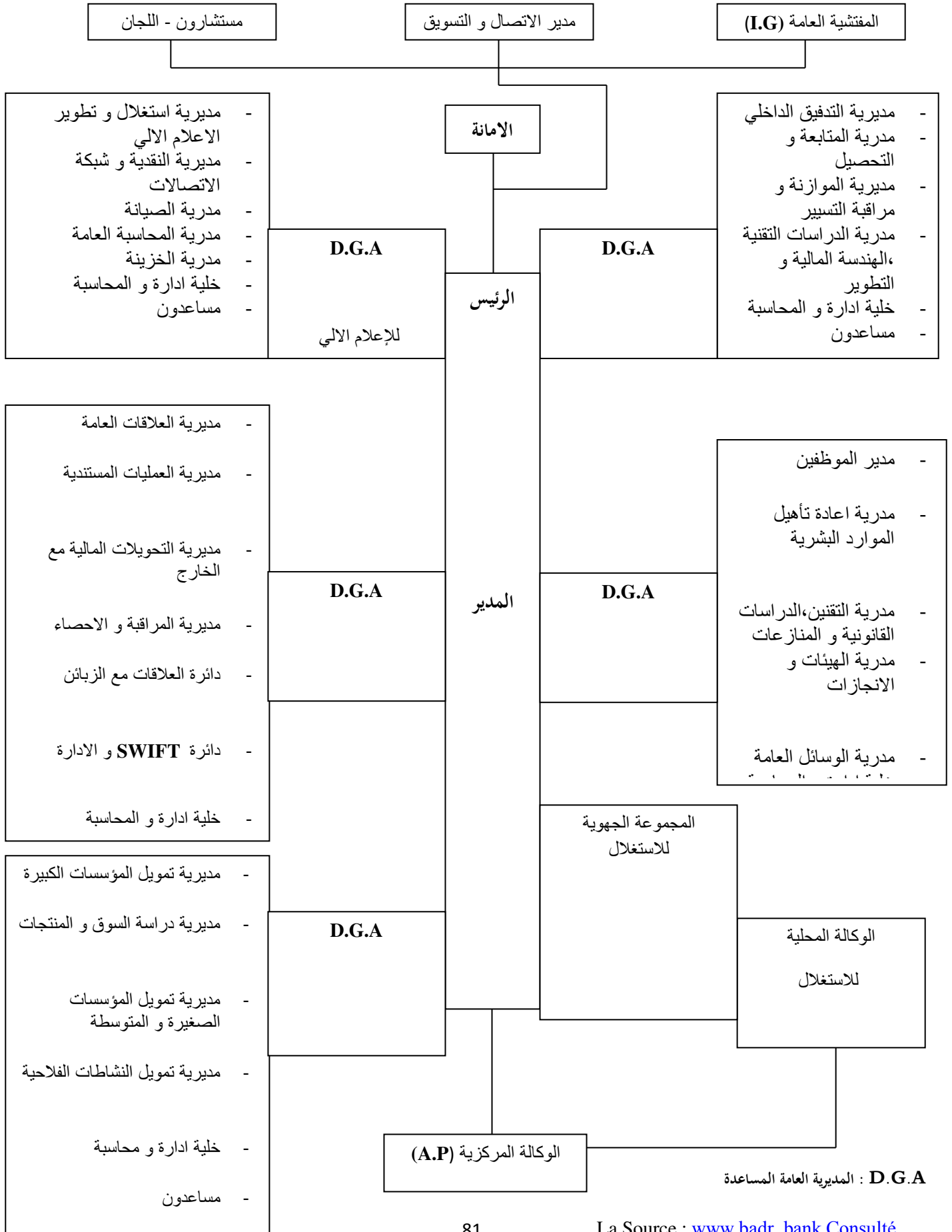
0.90	2.625.646	ورقلة 030	27
0.86	2.571.731	جيجل 018	28
0.85	2.411.175	المدية 026	29
0.79	2.226.894	تبسة 012	30
0.65	1.967.529	الجلفة 017	31
0.55	1.682.146	الاغواط 003	32
0.50	1.590.419	السعيدة 020	33
0.23	707.507	بشار 008	34
0.19	578.375	ادرار 001	35
100	303.591.475	المجموع 35	

المصدر : المديرية العامة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

2-الوكالة المحلية للاستغلال ( A.L.E ) : تتمثل في الوكالة المصرفية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية تكون تابعة للمديرية العامة و تحت رقابة احدى المجموعات الجهوية للاستغلال ، تقوم الوكالة المحلية للاستغلال بمعالجة جميع او بعض العمليات المصرفية حسب مناطق تواجدها و ما يقتضيه عملها ، اين تدخل في علاقات مباشرة مع الزبائن ، و يمتلك بنك الفلاحة و التنمية الريفية حاليا حوالي 300 وكالة محلية للاستغلال عبر كامل التراب الوطني متضمنة وكالة مركزية مقرها الجزائر العاصمة ، كما يسعى البنك حاليا الى التوسع عبر فتح وكالات مصرفية جديدة قدر عدد المشاريع بها ب : 47 مشروعا بعدما كان يمتلك البنك حوالي 140 وكالة عند بداية نشاطه سنة 1982 ، مما يشير الى التوسع الكبير للبنك و اتساع حجم اعماله .

و كل ذلك يمكن ملاحظته من خلال الهيكل التنظيمي للبنك كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (02) : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR



### المبحث الثاني : كيفية عملية تمويل التجارة البينية بالوكالة محل الدراسة

لمعرفة اهم النتائج المتوصل اليها الناتجة عن تطبيق عمليات التمويل في بنك الفلاحة و التنمية الريفية لا بد من معرفة انواع عمليات التمويل التي تتم على مستوى البنك و كيفية سيرها .

من خلال هذا المبحث سنحاول شرح مختلف عمليات التمويل او الاجراءات التي يقوم بها البنك مع الزبائن و هذا على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة بسكرة .

تسير عمليات تمويل التجارة البينية على مستوى البنك وفق اساليب مختلفة يعتمدها و هي عمليات تسهل الاجراءات المالية و التي تتمثل في :

#### المطلب الاول : التبادل الحر :

و الذي يشير عادة إلى تبادل السلع والخدمات بين الدول؛ دون الخضوع الى القيود الحكومية أو الضرائب .والدولة التي تتبع سياسة التبادل الحر مثلاً لا تمنع مواطنيها من بيع السلع المنتجة في بلاد أخرى، بل لا تفرض عليهم أن يشتروا من بلادهم. والمقابل للتبادل الحر هو نظام الحماية وهي سياسة حماية الصناعات المحلية من المنافسة الخارجية عن طريق فرض تعريف جمركية أو ضرائب معينة على السلع الأجنبية، وعن طريق تحديد كميات السلع التي يستوردها الناس إلى البلاد أو أي إجراءات أخرى. فتكون معاهدة بين بلدين تُشرف عليها تنظيمات عالمية .

\* لإجراء هذه العملية في بنك BADR يجب على الزبون ان يكون لديه حساب لدى البنك .

- يجب ان تكون هناك ثقة بين الزبون و البنك و المورد .
- ثم يقوم البنك بتشكيل فاتورة و هنا يطلب الزبون القيام بعملية التوطين لدى البنك .
- ثم يتعهد هذا الاخير بتحصيل المبلغ .
- عندما تتوفر الوثائق تحدث عملية التوطين على مستوى البنك .
- عند اجراء عملية التبادل تقدم نسخة الى الديوان ( الجمارك ) .

\* اي هنا عملية الاستيراد مثلا لاستيراد سلعة معينة بكمية كبيرة يجب توفر : فاتورة ، طلب توطين ، تعهد بتحصيل المبلغ .

\*يقوم البنك بعملية التوطين لتكون الهيئات الخاصة و التي لها علاقة بالاستيراد و التصدير الدولي على علم بما ادخل و اخرج من البلد .

- ثم يقوم المورد بإرسال جميع المعلومات و الوثائق الخاصة بالسلعة و عملية الاستيراد مباشرة مثلا عبر الايميل او الفاكس ... الخ .



- عند تسلم السلعة يقوم المستورد بإحضار التوطين للبنك ثم يقوم بإدخال المبلغ المطلوب في حسابه هنا يقوم البنك بإرسال الملف و المبلغ الى بنك BADR في العاصمة هذا الاخير يقوم بتحويل النقود الى المورد .

#### المطلب الثاني : التحصيل المستندي :

هذه العملية ايضا يقوم بها بنك الفلاحة و التنمية الريفية حيث يعتبر البنك هنا وسيط بين المورد و المستورد .

- هنا يقوم المورد بإرسال معلوماته الى البنك مباشرة مع اعطاء المستورد مهلة للسداد .
- في هذه العملية يكون لدى المستورد خيارين :

1- الطريقة الاولى : هي اخذ و عطاء حيث يحول المستورد مبلغ من المال الى البنك حتى يقوم البنك بإعطائه الوثائق الخاصة بالعملية و التي ارسلها المورد الى البنك .

2- الطريقة الثانية : هي عن طريق الكمبيالة و منح المستورد مهلة للسداد .

\*و يشمل التحصيل المستندي العديد من الوثائق اللازمة لإجراء هذه العملية و التي تتمثل في :

نأخذ مثال عن مصدر (زبون ) لدى البنك و سرد محتوى الوثائق و كيفية اجراء عملية التحصيل :

#### 1- أطراف العملية :

- المصدر: و المتمثل في السيد A.B مصدر للتمور ، طولقة ، بسكرة ، الجزائر

- بنك المستورد : البنك اللبناني

- المستورد : المؤسسة اللبنانية

- بنك المصدر : بنك البدر

#### 2- تكوين الفاتورة :

من اهم الوثائق الواجب التعامل بها و تقديمها للبنك في عملية التحصيل المستندي نجد وثيقة الفاتورة لأنها تتضمن اهم المعلومات المتعلقة بالعملية محل الاهتمام و المتمثلة في :

• اسم و عنوان المصدر : Mr .K.A تاجر

العنوان : N .03 / R.W لشانة - طولقة - ولاية بسكرة - الجزائر

• اسم و عنوان المستورد : A.B لبنان

• طريقة النقل : بحري

• تاريخ تحصيل الاعتماد : 30 يوم

- مصدر البضاعة : الجزائر - بسكرة - طولقة
- قيمة البضاعة : 22615،18 اورو

و هذه البيانات كلها اجبارية يجب ان يتحصل عليها البنك قبل شروعه في الاجراءات . ( الملحق رقم 3 )

3-التعهد :

يعتبر من الوثائق الاساسية التي يحتوي عليها الملف المكون لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية و هو اجباري ، و يجب على المصدر ملا هذا التعهد المقدم من طرف البنك و الالتزام به و يتضمن هذا التعهد بان المصدر يصدر هذه البضاعة لغرض الربح التجاري مع التعاون مع بنك المستورد في كل التعاملات البنكية و اتمام العملية ( الملحق رقم 1 ) .

4-موضوع العملية ( عملية التحصيل ) ENGAGEMENT :

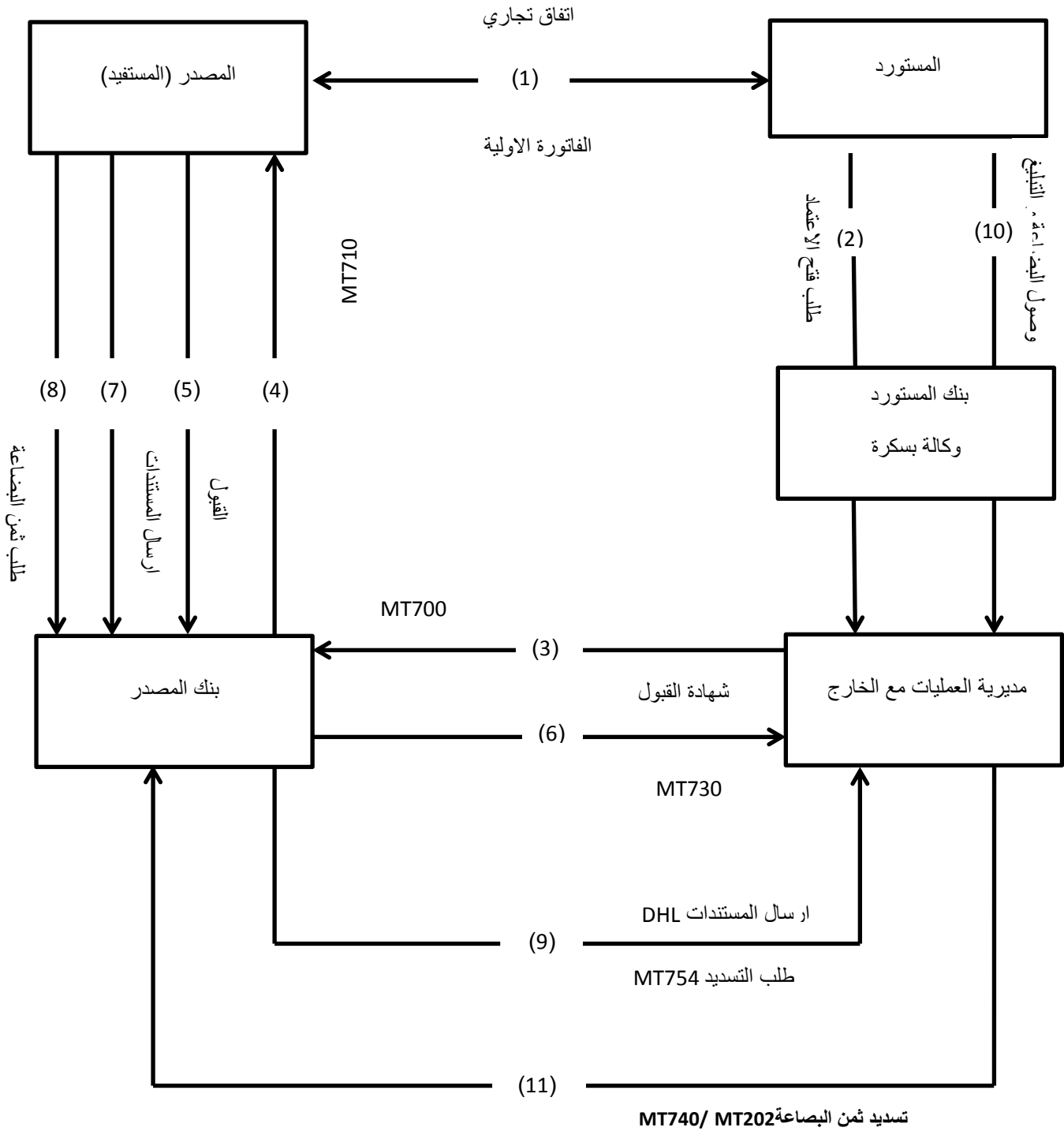
- اسم المصدر : K.A
- عنوان المصدر : لشانة - طولقة - بسكرة - الجزائر .
- بنك المصدر : بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة بسكرة .
- المادة المصدرة : مواد غذائية و المتمثلة في التمور .
- طبيعة الدفع : التحصيل عند الاطلاع .
- الفاتورة في تاريخ : 2013/12/06
- رقم الفاتورة : 1251

و من ثم يقوم العون البنكي بخصم قيمة عمولة التوطين و الرسم من حساب العميل كما يقوم بتحويل العملة بالدينار الجزائري لكي يسدد للعميل . ( الملحق رقم 2 )

المطلب الثالث : الاعتماد المستندي

تسير تقنية الاعتماد المستندي على مستوى وكالة بسكرة وفق عدة خطوات يمكن تلخيصها في الشكل التالي :

الشكل رقم (03) : مخطط سير تقنية الاعتماد المستندي في بنك BADR وكالة بسكرة



المصدر : وثائق من بنك البدر وكالة بسكرة.

شرح المخطط :

- 1- بعد الاتفاق بين طرفي التبادل التجاري ( المصدر و المستورد ) على بضاعة معينة ، يرسل المصدر ( المستفيد ) الفاتورة المبدئية للمستورد التي يتوجه بها الى بنكه ( البدر ) .
- 2- يطلب المستورد من بنكه فتح اعتماد لصالحه ، و ذلك بعد تقديم المستورد لبنكه ملفه الاداري و الفاتورة الاولية .
- 3- يقوم بنك المستورد ( البدر ) بتحويل كل تلك المستندات الى بنك المصدر عن طريق شبكة SWIFT MT700 .
- 4- ليقوم نفس البنك بتحويلها للمصدر عن طريق نفس الشبكة SWIFT MT710 .
- 5- يقوم المستفيد بإرسال لبنكه ( بنك المصدر ) يتضمن القبول .
- 6- فيقوم بنك المصدر بإرسال شهادة القبول لبنك المستورد عن طريق شبكة SWIFT MT730 .
- 7- ثم يقوم المصدر بإرسال لبنكه ملف يحتوي على مستندات و هي الفاتورة التجارية و سند الشحن ... الخ.
- 8- يطلب المصدر من بنكه التسديد له ثمن البضاعة .
- 9- يقوم بنك المصدر بإرسال المستندات الى بنك المستورد ، ليقوم بنك المستورد بتوجيهها نحو المستورد و في نفس الوقت يطلب البنك المصدر من البنك المستورد تسديد ثمن البضاعة عن طريق SWIFT MT754 .
- 10- بعد اطلاع المستورد على وصول سلعته (بضاعته ) بأمان و بنفس المواصفات المتفق عليها بينه و بين المصدر يقوم بتبليغ بنكه .
- 11- ليقوم بنك المستورد بتسديد ثمن البضاعة لبنك المصدر عن طريق شبكة SWIFT MT740/MT202 ثم يقوم بنك المصدر بتسليم المصدر ثمن البضاعة <sup>1</sup>.

<sup>1</sup> من اعداد الطالب بناءا على مخطط سير التقنية على مستوى الوكالة محل الدراسة و المقابلات الشخصية مع السيدة جيهان مكلفة بالدراسات التجارية الخارجية ، خلال التربص الميداني .

**المطلب الرابع : طرق التمويل قصيرة الأجل.**

يعتمد البنك على التمويل قصير الأجل لعمليات التجارة البينية للمصدرين والمستوردين على السواء، بالحصول على مصادر التمويل الممكنة لتمويل صفقاتهم التجارية في أقل وقت ممكن، و سنتطرق إلى بعض التقنيات المستعملة في هذا النوع من التمويل.

**أولاً: قروض خاصة بتعبئة الديون الناشئة عن التصدير à Crédit mobilisation des créances nées à l'exportation:**

يقترن هذا النوع من التمويل بالخروج الفعلي للبضاعة من المكان الجمركي للبلد المصدر، و تسمى بالقروض الخاصة بتعبئة الديون لكونها قابلة للخصم لدى البنك، و يخص هذا النوع من التمويل الصادرات التي يمنح فيها المصدرون لزيائهم أجلا للتسديد لا يزيد عن 18 شهرا كحد أقصى، و يشترط البنك عادة تقديم بعض المعلومات قبل الشروع في إبرام أي عقد خاص بهذا النوع من التمويل و تنفيذه، و هذه المعلومات هي على وجه الخصوص:

- مبلغ الدين.
- طبيعة و نوع البضاعة المصدرة.
- اسم المشتري الأجنبي و بلده.
- تاريخ التسليم و كذلك تاريخ المرور بالجمارك.
- تاريخ التسوية المالية للعملية .

**ثانياً: تسبيقات بالعملة الصعبة: Avance en devises:**

ايضا يستعمل البنك هذه الوسيلة للتمويل حيث يمكن للمؤسسات التي قامت بعملية تصدير مع السماح بأجل للتسديد لصالح زيائهم أن تطلب من البنك القيام بتسبيق بالعملة الصعبة، و بهذه الكيفية تستطيع المؤسسة المصدرة أن تستفيد من هذه التسبيقات في تغذية خزينتها، حيث تقوم بالتنازل عن مبلغ التسبيق في سوق الصرف مقابل العملة الوطنية، و تقوم هذه المؤسسة بتسديد هذا المبلغ إلى البنك بالعملة الصعبة حالما تحصل عليها من الزبون الأجنبي في تاريخ الاستحقاق، و تتم هذه العملية بهذه الكيفية إذا كان التسبيق المقدم قد تم بالعملة الصعبة التي كانت هي العملة التي تمت بها عملية الفوترة (أي التي تمت بها الصفقة).

أما إذا كان التسبيق يتم بواسطة عملة غير تلك التي يقوم الزبون الأجنبي أن يسوي دينه بها، فإن المؤسسة المصدرة يمكنها دائماً أن تلجأ إلى تغذية خزينتها بالكيفية التي رأيناها سابقاً، و لكن يجب عليها أن تتخذ احتياطاتها، و أن تقوم بعملية تحكيم على أسعار الصرف في تاريخ الاستحقاق.

و تجدر الإشارة إلى أن مدة التسبيقات بالعملة الصعبة لا يمكن أن تتعدى مدة العقد المبرم بين المصدر و المستورد، و لا يمكن من جهة أخرى أن تتم هذه التسبيقات مالم تقم المؤسسة بالإرسال الفعلي للبضاعة إلى الزبون الأجنبي، و يمكن إثبات ذلك بكل الوثائق الممكنة و خاصة الوثائق الجمركية الدالة على ثبوت عملية التصدير. ( الملحق رقم 8 )

### ثالثا: عملية تحويل الفاتورة: l'affacturage

تعتبر عملية تحويل الفاتورة عملية من عمليات التمويل قصير الأجل للتجارة البينية التي يعتمد عليها البنك خاصة في السلع الاستهلاكية. مفهوم عملية تحويل الفاتورة:

تحويل الفاتورة هي آلية حيث يقوم البائع (المصدر) بتحويل دائنيته باتجاه المستورد الأجنبي إلى مؤسسة متخصصة، فتحل محله في الدائنية، فتقوم بتحصيل الدين و ضمان حسن القيام بذلك، وتكون في غالب الأمر مؤسسة قرض، وتبعا لذلك فهي تتحمل كل الأخطار الناجمة عن احتمالات عدم التسديد، ولكن مقابل ذلك فإنها تحصل على عمولة مرتفعة نسبيا قد تصل إلى 4 % من رقم الأعمال الناتج عن عملية التصدير. وعملية تحويل الفاتورة هي عبارة عن ميكانيزم للتمويل قصير الأجل باعتبار أن المصدرين يحصلون على مبلغ الصفقة مسبقا من طرف المؤسسات المتخصصة التي تقوم بهذا النوع من العمليات قبل حلول أجل التسديد الذي لا يتعدى عدة أشهر.

#### \* أطراف عملية تحويل الفاتورة:

تتطلب عملية تحويل الفاتورة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وجود ثلاثة أطراف تتشأ فيما بينها علاقة تجارية: \*الطرف الأول: وهو التاجر أو الصانع أو الموزع ، وهو الطرف الذي يكون في حوزته الفاتورة التي يشتريها البنك .

\*الطرف الثاني: وهو العميل ويقصد به الطرف المدين للطرف الأول.

\*الطرف الثالث: وهو بنك الفلاحة و التنمية الريفية الذي تتوفر لديه هذه الخدمة.

وتتلخص المراحل والخطوات التي تؤدي من خلالها هذه الخدمة فيما يلي :

\* يقوم البائع (المصدر) فور تسليم البضاعة بإرسال الفاتورة إلى بنك الفلاحة و التنمية الريفية وليس إلى المشتري (المستورد) كما هو متبع.

\* يقوم البنك بسداد نسبة معينة من قيمة الفاتورة - تصل إلى 80% إلى البائع و هذا هو الجانب التمويلي من الخدمة.

\* في موعد إستحقاق قيمة الفاتورة يقوم البنك بتحصيل 100 % من قيمة الفاتورة من المشتري ويتم سداد النسبة المتبقية للبائع بعد خصم المصاريف و العملات مضافة إلى سعر الفائدة الأساسي ، مقابل الخدمة التمويلية عن الفترة ما بين سداد نسبة 80% إلى البائع و تاريخ تحصيلها من المشتري.

### المطلب الخامس : أدوات التمويل المتوسطة و الطويلة الأجل للتجارة البينية.

يعتمد ايضا بنك الفلاحة و التنمية الريفية على التمويل المتوسط و الطويل الأجل للتجارة البينية هو ذلك التمويل لتلك العمليات التي تفوق في العادة 18 شهرا، و هو من التقنيات التي تسمح بتسهيل و تطوير التجارة البينية ، و يستخدم بنك الفلاحة و التنمية الريفية :

\* **قرض المورد le crédit fournisseur** : هو آلية من آليات تمويل التجارة البينية على المدى المتوسط و الطويل، وقد تطور استخدامه على أساس المنافسة الدولية الحادة.

#### مفهوم قرض المورد:

إن هذا القرض برز بشكل جلي في ظروف المنافسة الدولية بين المتعاملين الاقتصاديين الذين يريدون كسب أسواق جديدة أو الحفاظ على أسواقهم، و ذلك بلجوئهم إلى تقديم خدمات معينة ممثلة في تسهيلات تسديد قيمة الصفقة التجارية من أجل ربح أكبر، هو ذلك القرض الذي يمنحه المصدر للمستورد الأجنبي، ثم يلجأ المصدر إلى بنكه ( البدر ) للتفاوض حول إمكانية منحه قرض لتمويل صادراته وهو ناشئ بالأساس على "المهلة التي يمنحها المصدر للمستورد في تسديد قيمة المبيعات، لهذا يمكن القول أن قرض المورد هو شراء للديون من طرف البنك على المدى المتوسط و الطويل .

#### الشروط العامة لقرض المورد:

- 1- الموضوع: يستفيد من قرض المورد كل المؤسسات الصناعية و التجارية إلى تمويل ذاتها من التجهيزات و تقديم الخدمات المصاحبة لها.
- 2- القاعدة الممولة: كل قيمة للحقوق الناشئة التي يملكها المورد على المشتري ماعدا التسبيقات.
- 3- مدة القرض: من 18 شهر إلى 7 سنوات حسب مدة الدفع المرخصة من طرف الإدارة.
- 4- نسبة الفائدة: محددة حسب البلد المشتري و مدة القرض.
- 5- تحصيل الكمبيالات المخصومة من طرف البنك.
- 6- الضمانات: تأمين القرض، ضمان البنك، ضمان الانتهاء الجيد للعقد.

#### مراحل سير عملية قرض المورد:

- 1- يخبر المصدر بنكه بأنه سيقدم مهلة للمشتري للدفع، تتم بعدها تحديد الشروط المالية.
- 2- يقوم المصدر إما بالتأمين لوحده أو مع بنكه لدى هيئة التأمين، و ذلك لتفادي المخاطر السياسية و مخاطر عدم الدفع (التحويل)
- 3- إبرام عقد بين المصدر و المستورد الأجنبي يحتوي على الشروط التجارية، (مدة التصدير و القيمة الإجمالية)، ثم يرسل المصدر لبنكه الوثائق و مجموعة من المستندات المسحوبة من المشتري، و التي يجب أن تكون ممضية من هذا الأخير و بنكه.

خاتمة الفصل :

استنادا الى الدراسة التطبيقية لحالة تمويل التجارة البنينة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية نستخلص ان البنك يعتمد على وسائل تمويل عديدة تساعد و تسهل العمليات المالية الدولية على العملاء حيث يعتبر الوسيط بين المورد و المستورد و حلقة الوصل في المعاملات المالية ، و تشمل هذه المعاملات العديد من الشروط الواجب اتباعها لإكمال العملية بنجاح ، و تتمثل هذه الوسائل في التبادل الحر و الاعتماد المستندي و التحصيل المستندي و مختلف القروض القصيرة و المتوسطة و طويلة الاجل .



الخاتمة :

يملك الوطن العربي من المؤهلات والمقومات التي تجعله قادرا على بناء كتلة اقتصادية متماسكة رغم تدني مستوى أداء اقتصادياته على الساحة الدولية ، ولذلك راحت الدول العربية تبذل جهودا وتجري محاولات منذ أمد بعيد لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

و من العرض السابق يتضح بما لا يدع مجالا للشك أن الدول العربية تعاني من خلل كبير في هيكلها الإنتاجي يجعلها غير قادرة على المنافسة الفعلية في الأسواق المفتوحة ، إضافة إلى عدم توافر مصادر التمويل اللازمة للإنفاق على البحث والتطوير وتدني نسب الإنفاق على البحث العلمي بالمقارنة بأغلب دول العالم ، وهذا بلا شك سوف يؤثر سلبيا على كافة قطاعات الاقتصادات العربية، ويقلل من إمكانيات صادراتها على المنافسة، ويزيد أيضا من قيمة وارداتها خاصة الواردات الزراعية والغذاء، حيث تشكل الواردات الزراعية نحو 7,16 % من إجمالي الواردات العربية عام 2001 ، وفي المقابل فإن قيمة الصادرات الزراعية تشكل أهمية نسبية اقل إلى إجمالي الصادرات العربية، إذ تبلغ نحو 9,2%.

كما ان البنوك التجارية عرفت تطورا هاما في نشاطها المصرفي فلم تقتصر خدماتها على تلك العمليات التقليدية بل تطورت خدماتها وعملياتها المختلفة بالارتباط و التطور التكنولوجي المعاصر فأصبحت تعمل على مساهمة الثورة العلمية و التقنية ,عن طريق استغلال منجزات التطور العلمي و التكنولوجي في تطوير خدمات البنوك وإيصالها ما أمكن إلى متعاملينها من عملاء ومنشآت أعمال على وجه التحديد . فقد كان من أهم الاعتبارات في الماضي الوفاء بمتطلبات العمليات البنكية التقليدية الداخلية و إلا أن رياح التطوير و التغيير أدت إلى أنه لم يعد النشاط البنكي قاصرا على العمليات الداخلية بل شملت المعاملات و المبادلات الدولية.

و نظرا لأن التغييرات و التطورات العالمية الاقتصادية و التكنولوجية تجري بسرعة البرق، و لذلك كله فإن التغييرات الحاصلة و المرتقبة في النشاط البنكي سوف تكون عميقة و واسعة النطاق و سوف لن يبقى في السوق سوى البنوك التي تتفهم هذه التغييرات و القادرة على مواكبتها في مجال تقديم المنتجات و الخدمات المطلوبة و المتوجهة نحو تقليل مشكلات العملاء .

و رغم الميزة التي يتصف بها تمويل التجارة البنكية من طرف البنوك كونه وسيلة تتصف بالامان و الثقة الا اننا نستنتج ان استعماله لا يخلو من المخاطر و ذلك للسبب نفسه و بالعكس أي نقص الثقة و الامان في المستورد او المصدر و بالتالي يتم اللجوء الى الضمانات البنكية كوسيلة للحفاظ على الحقوق .

- نتائج الدراسة :

من خلال دراستنا لهذا البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

\*لم تحقق محاولات التكامل الاقتصادي العربي نجاحا ، والأسباب في ذلك عديدة منها مشكلة الإرادة السياسية ، الاختلالات في الهياكل الاقتصادية ، إضافة إلى عدم انسجام السياسات الاقتصادية والتجارية، وهناك مسألة يعدها الكثير من الاقتصاديين احد أسباب تدني مستوى التجارة العربية البينية وهي مسألة التشابه والتماثل بين اقتصاديات الدول العربية.

\*ازداد حجم التجارة العربية البينية بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي، ولكن نسبة التجارة العربية البينية إلى التجارة الخارجية لم تزداد عن % 10 في أحسن الأحوال.

\*إن المواجهة المشتركة من قبل الدول العربية مجتمعة في إطار كتل إقليمي عربي موحد لكافة الآثار السلبية يشكل أفضل المداخل للمواجهة ، ويؤدي دور الحاجز الذي يمتص الصدمات التي تتعرض لها الدول العربية جراء تحرير تجارتها الخارجية ، ليس هذا فحسب بل سيكون التكامل العربي المدخل الأقل تكلفة سواء على مستوى الدول مجتمعة أو على مستوى كل دولة على حدة.

\*يعتبر مجلس التعاون لدول الخليج العربي انجح التجمعات الاقتصادية الإقليمية العربية حيث وصل الى السوق الخليجية المشتركة سنة 2008 ، و أحدث التجمعات العربية هي اتفاقية أغادير الرباعية موقعة سنة 2004 .

\*تعتمد التجارة الخارجية العربية على تصريف صادراتها التي تركز على المواد الأولية الى الدول المتقدمة و استيراد سواء المواد الاستهلاكية أو الاستثمارية أو التكنولوجية من هذه الدول .

\*هنالك العديد من المعوقات التي تؤثر على تدفق التجارة البينية العربية غير الرسوم الجمركية منها ما يرجع لطبيعة الاقتصادية بالدول العربية و منها ما يعود لطبيعة العلاقات التي تربط الدول العربية بالدول الخارجية .

\*البنوك التجارية هي مؤسسات مالية تعتبر وسيط بين الدول في التجارة البينية تسهل العمليات المالية بين الدول و تربط المصدر مع المستورد .

\*تتعامل البنوك التجارية بالعديد من وسائل التمويل و جعلتها متنوعة لتساير اذواق الزبائن .

\*يعتمد بنك الفلاحة و التنمية الريفية على العديد من وسائل التمويل و المتمثلة في التبادل الحر ، الاعتماد المستندي ، التحصيل المستندي ، و القروض البنكية .

- اختبار الفرضيات :

- 1- الفرضية الاولى : صحيحة ، المنطقة العربية تعد اقل مناطق العالم جذبا للاستثمارات لأنها تعتمد في صادراتها على المواد الاولية فقط اما وارداتها فتتمثل في المواد الاستهلاكية .
- 2- الفرضية الثانية : صحيحة ، تعتبر البنوك المصدر الاول لتمويل اقتصاديات التجارة البينية و هي رابطة الوصل بين المصدر و المستورد .
- 3- الفرضية الثالثة : صحيحة ، يعتمد بنك الفلاحة و التنمية الريفية على العديد من وسائل التمويل منها عملية تحويل الفاتورة .

التوصيات :

- إن إخفاق المسيرة التكاملية للدول العربية كانت بسبب جملة من العوامل الداخلية والخارجية، من أهمها تزايد النزعة القطرية والتشبث بالسيادة وغياب الديمقراطية، إضافة إلى تقلب الحياة السياسية العربية وتنافس الاقتصاديات العربية فيما بينها، لذلك نقترح وضع المصالح الفردية جانبا ورسم خطة شاملة ومتكاملة مستغلين بذلك مزايا كل بلد في تغطية ضعف البلدان الأخرى.
- الإسراع بإقرار قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية من أجل تحقيق نتائج اكبر للتجارة العربية البينية.
- محاولة التغلب على معوقات التصدير في الدول العربية بدعم جهود التدريب والتطوير داخل الصناعات التصديرية، ومد المؤسسات الصناعية بالمعلومات اللازمة عن متطلبات الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى دعم الإنفاق الحكومي في مجال البنية الأساسية اللازمة لإقامة المشروعات المخصصة للتصدير.
- الإسراع باستكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتهيئة المناخ المناسب لزيادة حجم التجارة العربية البينية.
- العمل على إيجاد نوع من التخصص وتقسيم العمل في الدول العربية يساعد على زيادة درجة التكامل والاعتماد المتبادل فيما بين الدول العربية من ناحية، ويساعد على خلق وتنشيط التجارة البينية من ناحية أخرى، كما يضمن إنتاج بأسعار تنافسية قادرة على المنافسة في الأسواق العربية والخارجية.

- ضرورة تعزيز استعمال وسائل التمويل البنكية ، نظرا لما توفره هذه الوسائل من مزايا و تسهيلات لجميع الاطراف المتدخلة في عمليات التبادل التجاري الدولي و دورها الفعال في تطوير و تنشيط حركة التجارة البنكية و بناء الثقة فيما بين اطرافها .

#### افاق الدراسة :

رغم طرحنا لكل عناصر الخطة المرسومة لهذا البحث، إلا انه تبقى بعض النقاط غامضة يمكن أن تعالج في بحوث جديدة لكي تفتح أبواب وآفاق للبحث العلمي ، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال بعض الإشكاليات التي نراها جديرة بأن تكون لأبحاث مستقبلية:

- دور سياسة إحلال الواردات إقليميا في التنمية وتفعيل التجارة العربية .
- دور التجارة داخل الصناعة في رفع تنافسية الاقتصاديات العربية.
- التسهيلات التي تقدمها البنوك في تعزيز الاقتصاديات العربية .
- دور المؤسسات المالية في الرفع من الاقتصاد العربي .

## أولاً : الكتب باللغة العربية :

- 1- الليثي عماد ،بعد نصف قرن ،التكامل الاقتصادي العربي ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،2003 .
- 2- البيلاوي حازم ،الاقتصاد العربي في عصر العولمة ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ،2003 .
- 3- السيسي صلاح الدين ، الشركات المتعددة الجنسيات و حكم العالم ،عالم الكتب ،القاهرة ،2003 .
- 4- امين سمير ، اوتار فرنسوا ،مناهضة العولمة ،مكتبة مدبولي ،القاهرة ،2004 .
- 5- العساف أحمد عارف الوادي ومحمود حسين ، اقتصاديات الوطني العربي ، الطبعة 01، دار المسيرة للطباعة ،عمان ،2010
- 6- القزويني شاكِر ، " محاضرات في اقتصاد البنوك " ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 2011 .
- 7- الشمري ناظم محمد ، " النقود و المصارف و النظرية النقدية " ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ،1999
- 8- الصميدعي محمود ، ردينة عثمان ، " التسويق المصرفي " ، دار المناهج ،الأردن .
- 9- الزيدانين جميل سالم ، اساسيات في الجهاز المالي ، دار وائل ، الاردن ،1999
- 10- العجارمة تيسير ، التسويق المصرفي ، دار الحامد ، عمان ، 2005 .
- 11- المركز الاسلامي لتنمية التجارة ، تقرير حول التجارة البنينة للدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي ، طبعة 2005 .
- 12- حسين مصطفى و اخرون ،ابعاد التنمية في الوطن العربي ،دار المستقبل ،1995 .
- 13- حسني محود ،مدخل الى السياسات التجارية الخارجية ،مكتبة عين شمس ،القاهرة ،1993
- 14- زكي رمزي ،الاقتصاد العربي تحت الحصار ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، 1989 .
- 15- سويفي عبد القادر ،قراءات في اقتصاديات في الوطن العربي ،الطبعة الثانية ،دون ذكر دار النشر ،و مكان النشر ،2006-2007 .
- 16- سعد الدين ابراهيم ،التنمية العربية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،1989
- 17- سلطان محمد أنور ، " إدارة البنوك " ، دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية ،2005 ،
- 18- شقير محمد لبيب ،الوحدة الاقتصادية العربية ،تجارها و توقعاتها ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،1986،
- 19- صادق مدحت ، أدوات وتقنيات مصرفية ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2001
- 20- عبد الحميد عبد المطلب ،النظام الاقتصادي العالمي الجديد و افاته المستقبلية بعد احداث 11 سبتمبر ،مجموعة النيل العربية ،مصر ،2003 .
- 21- عبد المطلب عبد الحميد ، السوق العربية المشتركة، الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة ، الطبعة 01، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ،2003 ،

- 22- عبد العزيز سميرة محمد ، عالمية تجارة القرن 21، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، المكتبة العربية الحديثة ، الإسكندرية ، 2006 .
- 23- عبد الحميد طلعت أسعد ، الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، مكتبة الشقيري، الاسكندرية ، 1998 .
- 24- غنيم احمد ، الإعتماد المستندي و التحصيل المستندي ، المكتبات الكبرى ، الطبعة 6 ، مصر ، 1998
- 25- مصطفى كمال طه، "عمليات البنوك ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005
- 26- مراد محمودي ، النظرية العامة للمناطق الحرة ....، دار الكتاب الحديث ، درارية ،الجزائر العاصمة ، 2002، .
- 27- لطرش الطاهر ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- 28- هاشم إسماعيل محمد ، " النقود و البنوك "، المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية، 2005 .
- 29- يتييم عبد الجابر و اخرون ، مستقبل التنمية في الوطن العربي ،دار البازوري العلمية ،عمان ، 1998 .
- 30- يوسف محمد محمود ، الإدارة الاستراتيجية لتكاليف النقل و دورها في تنمية حركة التجارة العربية البينية، المنظمة العربية للتنمية الادارية ،مصر ، 2003 .

الكتب باللغة الفرنسية :

- 1-Geoge T.Abed ; des espoires decus :**Croissance et mondialisation,pourquoi la région du moyen –Orient et de l’afrique du Nord est à la traîne** ;Revue Finance & Développement ; N° 1 ; Mars 2003 ; P 12
- 2- Jean escarar ,**manuel de droit commercial** , paris , 1998 , p86
- 3-annik nuddrzu , **théorie et pratique du commerce international** , paris , 1990 ,p 160
- 4-Moussa laron , **le crédit documentaire** ,edition alger , p 73
- 5-A.sahi ,**conseil économique et social** , badr info n 36-37 ,décembre 2003, alger , p 15
- 6-Badr info n 33 , mars-avril 2003 , alger p 17 نادي الصحافة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

المذكرات :

- 1-احمد المعاسفة غازي محمد ، دور البنك المصدر في الإعتماد المستندي ، مذكرة ماجستير في الحقوق ، فرع قانون الاعمال ، كلية الحقوق ، جامعة بن يوسف خدة ، الجزائر ، 2008 .
- 2-حميدة عطا الله ، وسائل تمويل التجارة الخارجية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة ، 2000،
- 3-طراد بلقاسم ،التجارة العربية البينية و دورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2012-2013 .

- 4- فاطمة تواتي بن علي ، واقع وأفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة الشلف، 2007 .
- 5- محمد حداد ، العولمة و انعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية مع الإشارة الى حالة مصر و الجزائر الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية ،جامعة الجزائر ، 2003-2004 .
- 6- مورا خليفة ، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الأطروحات النظرية و المرجعية القانونية ، تجارب و تحديات ، مذكرة ماجستير في القانون الدولي، كلية الحقوق ،جامعة باتنة، 2005 .
- 7- مسعودة مأمون ، " واقع الصارف الجزائرية في ظل الصيرفة الإلكترونية " ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم التجارية والاقتصادية الوادي، 2010 .
- 8- مداس هشام ، " فعالية السياسات التسويقية على تطوير الخدمات المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية حالة بنكي CPA و AGB " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2011-2012 .
- 9- عبد الله سليمة ، دور تسويق الخدمات المصرفية الإلكترونية في تفعيل النشاط البنكي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2009 .
- 10- عبد القادر شاعة ، الاعتماد المستندي اداة دفع و قرض ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع التحليل الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، 2006 .

#### المجلات و الملتقيات و المؤتمرات :

- 1- الزويي عبد الناصر ، نموذج للتكامل الاقتصادي العربي ، مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي ،الأردن ، 20-22 سبتمبر 2004 .
- 2- العمادي محمد ، الامن الغذائي و التعاون العربي ، المؤتمر الفني الخامس لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب ، الكويت ، 27-30 نوفمبر 1982 .
- 3- اوكيل نسيمية ، رشيد بوكساني ، دور التكامل الاقتصادي العربي في تجاوز التحديات التي تواجه الدول العربية عند الانضمام الى منظمة التجارة العالمية ، الملتقى الدولي الثاني للتكامل الاقتصادي العربي الواقع و الافاق ، جامعة الاغواط ، الجزائر ، 17-19 افريل 2007 .
- 4- النسور محمد ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، التجربة الإقليمية نحو إزالة العوائق والقيود غير الجمركية أمام حركة التجارة ورشة العمل الإقليمية حول تسهيل التجارة من خلال تطبيقات النافذة الواحدة "الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ، القاهرة، 11-12/07/2007

- 5- بريهي فارس كريم ، تفعيل التعاون الاقتصادي العربي ضرورة حتمية في ظل الترتيبات التجارية الدولية ، المؤتمر العالمي الاول حول اقتصاديات الاعمال في ظل عالم متغير ، جامعة العلوم التطبيقية الاهلية ، 22-23 جويلية 2003 ، عمان .
- 6- بالمدادحة علي اشتان ، المناطق الحرة المشتركة و دورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي ، مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي العربي ، الاردن ، 20-22 سبتمبر 2004 .
- 7- باكير عامر و عوض طالب ، تطور التجارة العربية البينية ، مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي ، الجامعة الاردنية ، 20-22 سبتمبر 2004 .
- 8- جميلة الجوزي ، التكامل الاقتصادي العربي ، واقع و آفاق ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 05 ، سنة 2008 ، جامعة الشلف .
- 9- حسني رفيقة ، اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية ، الإنجازات و المعوقات ، ملخص المحاضرة المقدمة إلى منتدى السياسات الزراعية ، المركز الوطني للسياسات الزراعية ، 28/04/2004 ، دمشق .
- 10- رزيق كمال ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى : حلم أم واقع ، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي " التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة الأوربية - عربية " أيام 8-9/05/2004 ،
- 11- زيدان أمال عبد الرحمن ، تنمية الطلب المتبادل بين الدول العربية في ظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة ، دار شتات للنشر المحلة الكبرى ، 2008 .
- 12- سمية كبير ، اداء التجارة الخارجية العربية البينية (2000-2004) ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 05 ، جامعة الجزائر .
- 13- محمود حبيب ، منطقة التجارة العربية و آفاق التكامل الاقتصادي العربي ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية ، المجلد 16 العدد 02 سنة 2000 .
- 14- ميلود بورحلة و عبد الناصر بوتلجة ، التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الاداء و المعوقات في الفترة (1998-2010) ، المركز الجامعي غليزان ، الجزائر .
- 15- مراد حيدر ، المشاكل و المعوقات امام تنمية التجارة العربية البينية ، مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي ، الجامعة الاردنية ، 20-22 سبتمبر 2004 .
- 16- علي محمد عبد الرشيد ، العوامل الرئيسية المحددة لنمو التجارة العربية البينية ، مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي ، الاردن ، 20-22 سبتمبر 2004 .
- 17- قدي عبد المجيد ، الازمة الاقتصادية العالمية و واقع دول العالم الثالث ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية ، جامعة الجزائر ، الجزء 35 رقم 2 ، 1997 .



## التقارير :

- 1-التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،التطورات الاقتصادية الدولية ، 2005 .
- 2-تقرير نشاط بنك بدر ، 2002 .
- 3-التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،القطاع الزراعي، 2009 .
- 4-التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،القطاع الزراعي، 2010 .
- 5-التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،التجارة الخارجية للدول العربية ، 2011 .
- 6-التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،التطورات الاقتصادية و الاجتماعية ، 2011 .
- 7-التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، موازن المدفوعات و الدين العام الخارجي و اسعار الصرف ، 2011 .

## القوانين :

- 1- قانون النقد والقرض، المادة 110 و114، الجزائر، الصادر بتاريخ 14/04/1990.
- 2-مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، الجريدة الرسمية ، العدد 11 ، 16/03/1982 .

## مواقع الانترنت :

- 1-دراسة حول التجارة العربية البينية المعوقات و مقومات النجاح ، متاحة على الموقع ،  
[www.tpegypt.gov.eg/arstudies/deltegaraelarabea.pdf](http://www.tpegypt.gov.eg/arstudies/deltegaraelarabea.pdf)
- 2- عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب ، مستقبل منطقة التجارة الحرة ، على الموقع:  
Page consultée le 04/06/2011 <http://www.balagh.com/islam/htokyzut.htm>
- 3- معتصم سلمان، أسس و قواعد إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، جامعة الدول العربية، على الموقع  
<http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details/r.jsp?art.rd3502levelides110>  
(06/07/2011).
- 4-شبكة الانترنت <http://www.islamicfi.com> ، تاريخ الزيارة 2015/04/22 ، الساعة 22:00
- 5-شبكة الانترنت <http://www.islamicfi.com> ، تاريخ الزيارة 2015/04/22 ، الساعة 23:15
- 6-Badr info n02 ، mars ، 2002
- 7-Badr infos ، n 41 mars 2014